

مَنْ يَتُوكْ كُلٌّ عَلَى اللَّهِ وَفَوْقَهُ

بعون الملك البدين القوى المتين في اسعد الايام وحسن حين الرسالة السماة



ابن البحر المحظوم والجزء العظيم مولانا الحاج حافظ محمد عبد العظيم ادعوا الله في حجة التعميم

[illegible]

SALESDUPLICATE

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فك الحمد بالثمن هو البرهان على كل شيء ولا برهان عليه ذلك الشكر باسم من يدين على كل شيء ويرجع اليه اشهد بانك لا اله الا انت الذي  
سعلوا في غير متناهيته وقد رواته غير افعه لبس لمحا نفع لديه وبهمل واسطرحه جميعك على الصلح على الحق الذي كونهت الدنيا بعد الانهال  
واعليه وعلى كنه حيدر الذين برهنوا على المقدمات وتوهموا بانواع التقويات وكلهم رجع اليه وبعد فيقول الغارف في بحر خطبات  
الملكاني بابي الحسنات محمد المدعو عبد المحي المنكزي القاض الايوب في تجار زائد عن ذنب الحيلة والحفي وحفظ عن وجوبات النفي ارجح شترتي  
المشارق والغارب ذي الفضل والمربوب مولانا الحاج محمد عبد الحكيم حميد الدين ورثه بنه النعيم ذو فقه شريفة الى الطالبيين  
وبنية لطيفة الماهرين سماء بالكلام المتعين في تحرير البراهين والى باطل المبرهن شتلكه على براين بطل اللانهاى  
والقول بقول وايه التي اوردوا في كتبهم متفرقة واوردوا في نبرهم حشنة بينهما في هذه الرسالة جميعا لطيفا وكشف الغشام  
وجها كشف حشيتا اوردت فيما مالا واعلمها واوجب فيما ما يغفها وايضا ما ورد فيها ما استفدت من كتب الفضلاء العريضة فلهذا  
نشاء اليه انا حشيت بخرتي في البحر مرتبا على مقاصد اللمحات مراد مفصلا على فصول بي المراكب على قبول الناطق فيها بلا فيه  
بزه كنه لرحل جلال بحر زار خرد قبل كنه كنه الاول والاخر ولقد كنت في هذه الايام شغفلا بتايف المعاري بما في حوشي شرح المواقف  
عديم الغرقة لدخول في هذه المواقف غير ان اصلي هذا الموضع اصحابي فخلص اصحابي اصرار بلينا والمركب في هذا عذرنا اعتد به عذرا  
خفيفا فاوقعت عنان العزم تايف المعاري ووجب ركابنا لنظر الى هذه المواقف والتمسك بالانوار ان يسلك بي طريق  
ويخرج من مراكب الجبل العناد ولما اغتمته وتفرق الصدقات انتمت خربت بجزرة من خلق بطلاق الكمال على كمال الاقبال فكل  
لا فقه وشاهد انتهي الى المزد والناقب العلي والناقب البلية اسمعت السلطنة الامصغية وزير الريست النظامية والمواع  
مختار الملك تراب علي خان سالاجنك بجا ورا زالت منه فانيته على ارباب الفضل والكمال انتم سائت  
الى اصحاب الفخر والجلل وبانا انا شرع في المقصود واسد الى المنته والوجود اعلم ان الشئ كما كان او حكمه مقدر لا كان او جسا ما  
كان او جودا ان كان له دنيته الية وانما رقيت لديه يسي متناهيما وان المكنن لديه يسي غير متناهي فلهذا لا تنافي غير مأل  
شعير ان حله اللانهاى الفعله ودوان يصف الشئ بهل بعد التمايه ولا يوجد له في نفس الامر دنيته اللانهاى الا ليقيني به

[illegible]

ان يكون الشيء وان كان له حد بالفعل لكن لا يقف عند بحيث لا يتجاوز حد بل كلما تجاوز الفصل عنه زاد وقبله لا تقسم فقال للاعداد  
وعلويات العدد تعالى وتعدو راداتها غير متناهية فانها ليس لها حد لا يتجاوز عندها مع الوجود بالفعل منها ليس الا بالعدد التناهي  
وقد قصدها على ان اللاتناهي بهذا المعنى ليس بالخطا بل هو من الموجودات النفس السمرة واما المبدأ فيتمثل اللاتناهي بالمعنى الاول  
فلا يمكن ان يوجد شيء لا يكون له حد بالفعل واستدلوا عليه بانه ليس بعينها فخص الكيفيات وبعضها فخص بالكميات وبعضها  
فخص بالجوهرات وبعضها فخص بسلسلة العلل والمعلولات وبعضها فخص بالعقوليات وبعضها فخص بالكل المقصد الاول في  
برهان التطبيق وهو يعلم الكل شي به يكون محتاجا الى التطبيق وقد فصل الفصل الاول في تقريره المشهور وادبر عليه و  
ما يجاب عنه اعلم انهم قد روه بانزوا وحدث الامور الغير المتناهية في حاق الواقع فلتفرض سلسلة مبتدأة من مبادئ معين  
كاشلا وهو في المرتبة الاولى ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك  
مبتدأ ب الذي هو ثان للاولى ولبعد ذلك ولبعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك ثم بعد ذلك  
للاولى كل واحد واحد من اعداد الاولى من المبدأ الى ما لا يتناهي فاما ان تقدم به سلسلة مستلطان الى غير النهاية او تنتهي الثانية  
فان كان الاول ينزله التساوي بين الكل فيجزء وهو باطل لان كان الثاني ينزله متناهي السلسلة الثانية ينزله متناهي الاولى  
ايضا لان الزائد على المتناهي بالعدد التناهي متناه بالضرورة وذلك ما اردناه وسرر عليه وجوده منها انه يجوز ان يكون  
فرض السلسلة الاولى اولى من الثانية والتطبيق بينهما في الحالات مع يمكن ان يتناهي ان يختار الشق الاول من الشقين المتساويين  
بله التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل فيجزء انما كان بسبب فرض الحال الحال يستلزم الحال ان يختار الشق الثاني  
ويقول شيرت التناهي فاما ان كان على تقدير فرض الحال ان ينزله من حيث هو في حال الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التعريب  
وجوابه ان كون فرض السلسلة في التطبيق ممكنا امر طبيعي للحال يجوز من حيث لا يطلب والما وجبت الامور الغير المتناهية  
في عالم الواقع مجتمعة مترتبة وبعثت السلسلة بل لا ريب وولم يفرضه فافرض المعبر عنه معتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو لا يطلب  
المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عرض العدد والموجودات من الاوليات فان كلما وجد شيء في عالم الواقع عرض  
لعدد ما قلنا وكذا النسبة بين العدد واد من حيث عرض الاعداد لها من الزيادة والساواة والنقصان ايضا لها من الاوليات  
وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العرض والتوجيه فلا يكون محال لان اعتبار الممكن وفرضه لا يكون محالا  
ومنها انه اذا لم يكن التطبيق بين السلسلتين ان اراد التطبيق ان يجري والوهي بايقاع الحوادث بين تجاسين والكميات  
بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احداهما بعض معين فخلطه في الثانية يقع واقع في امته والاقبال كان بخلافه بعض معين  
يما تله من الاخر كما انتمد للعلامة الجبروتية في الشمس الهازفة وروعيان لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والتلف انما  
غيره من المقطع الجليلين في ذاتي التطبيق شيئا في آن او زمان متناه واوليس ليس على انه لا يتصور الا بتجزئة السلسلة الغير  
التناهيته لعلها وتجرى الغير التناهي باطل قال في الصنعة في الشفا لا يجوز ان يكون جسم الانهية متحركا وذلك الحركة  
لا يعقل الا على جسمين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال  
مكان فذلك مما يشل على الجسم الغير التناهي آما على غير التناهي في جميع الجهات فلا بد ان يكون مكان حتى يستبدل وان كان  
غير متناه في جهة دون جهة فربما المكن ان يتصور له فراغ كذا اذا انقل اليه من كل مكان الى مكان اخر فاما الحركة التي فيها  
يخل فاما انقل ان تنقل فاجزء الغير التناهي متناهية انتهى كلامه وان اراد ان يكون العقل كل اعدادا من اعداد احدى الجليلين

الامر على ان لا يتناهي  
في كل واحد واحد من اعداد الاولى من المبدأ الى ما لا يتناهي  
فان كان الاول ينزله التساوي بين الكل فيجزء وهو باطل لان كان الثاني ينزله متناهي السلسلة الثانية ينزله متناهي الاولى  
ايضا لان الزائد على المتناهي بالعدد التناهي متناه بالضرورة وذلك ما اردناه وسرر عليه وجوده منها انه يجوز ان يكون  
فرض السلسلة الاولى اولى من الثانية والتطبيق بينهما في الحالات مع يمكن ان يتناهي ان يختار الشق الاول من الشقين المتساويين  
بله التطبيق ويقول لزوم التساوي بين الكل فيجزء انما كان بسبب فرض الحال الحال يستلزم الحال ان يختار الشق الثاني  
ويقول شيرت التناهي فاما ان كان على تقدير فرض الحال ان ينزله من حيث هو في حال الواقع والمطلوب هذا لا ذاك فلا يتم التعريب  
وجوابه ان كون فرض السلسلة في التطبيق ممكنا امر طبيعي للحال يجوز من حيث لا يطلب والما وجبت الامور الغير المتناهية  
في عالم الواقع مجتمعة مترتبة وبعثت السلسلة بل لا ريب وولم يفرضه فافرض المعبر عنه معتبر وفرضه وكذا التطبيق انما هو لا يطلب  
المطلوب وان اردت زيادة التوضيح فاستمع ان عرض العدد والموجودات من الاوليات فان كلما وجد شيء في عالم الواقع عرض  
لعدد ما قلنا وكذا النسبة بين العدد واد من حيث عرض الاعداد لها من الزيادة والساواة والنقصان ايضا لها من الاوليات  
وفرض السلسلة والتطبيق بينهما لا يزيد على اعتبار هذا العرض والتوجيه فلا يكون محال لان اعتبار الممكن وفرضه لا يكون محالا  
ومنها انه اذا لم يكن التطبيق بين السلسلتين ان اراد التطبيق ان يجري والوهي بايقاع الحوادث بين تجاسين والكميات  
بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احداهما بعض معين فخلطه في الثانية يقع واقع في امته والاقبال كان بخلافه بعض معين  
يما تله من الاخر كما انتمد للعلامة الجبروتية في الشمس الهازفة وروعيان لا يتصور الا في الزمان الغير المتناهي والتلف انما  
غيره من المقطع الجليلين في ذاتي التطبيق شيئا في آن او زمان متناه واوليس ليس على انه لا يتصور الا بتجزئة السلسلة الغير  
التناهيته لعلها وتجرى الغير التناهي باطل قال في الصنعة في الشفا لا يجوز ان يكون جسم الانهية متحركا وذلك الحركة  
لا يعقل الا على جسمين حركة يكون فيها استبدال مكان وحركة لا يكون فيها استبدال مكان فاما الحركة التي فيها استبدال  
مكان فذلك مما يشل على الجسم الغير التناهي آما على غير التناهي في جميع الجهات فلا بد ان يكون مكان حتى يستبدل وان كان  
غير متناه في جهة دون جهة فربما المكن ان يتصور له فراغ كذا اذا انقل اليه من كل مكان الى مكان اخر فاما الحركة التي فيها  
يخل فاما انقل ان تنقل فاجزء الغير التناهي متناهية انتهى كلامه وان اراد ان يكون العقل كل اعدادا من اعداد احدى الجليلين



انما يتصور بملامحة العقل اياها بالتفصيل ومن شرط الملامحة التفصيلية في التطبيق في صورة عدم الترتيب لا بل تحقق  
 الاستعداد المشروط في تحقق التطبيق لا بل ان الجهل المذكور يتوقف على الملامحة التفصيلية حتى يتجوز ان لا يتوقف ولو توقفت  
 ظاهرا في كذا يشبه تحقيق هذا المقام انتهى **فصل** معنى التطبيق الذي ذكره ليس لاس من مخارج قسمة وطريق تطبيق  
 في هذا المعنى اصلا لا اصطلاحا ولا لغة وايضا الحكم الاستدلال في نفس الامر في الغير المرتبة على الاشياء فان كل واحد في نفس الامر  
 وليس غير يكون ممتازا من كل باعده وبالفورقة نعم قد يظهر هذا الاستدلال عند العقل وقد لا يظهر في صورة عدم الترتيب ان  
 يظهر الاستدلال عند العقل لكن الاشك في ان كل واحد من الاشياء الغير المرتبة ممتاز عن غيره في نفس الامر مع قطع النظر عن  
 فرض الفاضل على ان يمكن للعقل الملامحة الجمالية من آحاد الماهيات وتطبيق كل من آحادها بما جازها آحاد الاخرى كل معين  
 بالمعنى المذكور فالنظر في حكمه **وقال السيد الهندي** في حاشي شرح الموقت آحاد السلسلة على تقدير الترتيب معين عند العقل  
 اجمالا فاذا طبقنا ما هيكلنا عقليا اجمالا يتصل الزيادة من جانب الثاني ولا يبقى في العين للاشك والاشك انما هو في الصورة  
 يكون في جانب الثاني انتهى ورواه شرح المحقق والذي يستأنى في قوله صدر في كل المعاني في شرح العقائد ليعلم  
 ان التطبيق لو كان في الخارج يقع في الترتيب الخارجى ولما كان التطبيق في الذهن مجرد ذلك بان آحاد السلسلة بآحادها والآخر  
 فلا يقع الترتيب الخارجى فان هذا الحكم الجمالي يقتصر في الآحاد الغير المرتبة ايضا انتهى **والحق** في هذا المقام على كل من المعاني  
 وغيره وان يقال ان فرضت الحملان غير لهما مرتبتين في الخارج في كل واحد منهما اول ثان وثالث وهكذا الى غير النهاية  
 فالاول من الجملة الاولى باذنا الاول من الجملة الثانية وهكذا فالانطباق من آحاد الماهيات في الواقع ليس قولا على حملنا  
 سوا علمنا واول نعم والمراد من التطبيق هو الملامحة هذا الانطباق في نفس الامر لا غير الاشك في كون آحاد السلسلة في الماهيات  
 زائدة على الاخرى فالسماواة باطلة فاذا طبقنا الآحاد اى لاحتنا الانطباق في نفس الامر في تلك الزيادة والنقصان الى جانب  
 الامتياز بالضرورة لا نظام الاوساط وتغير ما اذا فرضنا جملة من مشقوة جملة اخرى من احد عشر وقدر ان اهل الجملة لا يغير  
 متقابل في الكبري فالزيادة في بادي الماهيات في جانب السبب وليس كذلك في الحقيقة فان في السبب يكون الاول محاذيا للاول  
 وان لم تكن بينهما محاذاة مكانية فاذا طبقنا الآحاد ولاحظنا انطباقها في نفس الامر فليست الزيادة في السبب ولا في الاوساط  
 بل تغير بعد العشرة جدا بخلاف ما اذا كانت الآحاد غير مترتبة فانه يمكن في حصول الزيادة في الاوساط عدم انتظامها حتى لا يزداد  
 فترجع انشا اسدقالي ومنهما ان التطبيق فرع وجود الاجزاء منفصلا فلما بران وجودها منفصلا لا يكون في الذهن لا متصلا  
 الا وهو لا يترتب عليه تفصيل في الماهيات ولا في الخارج لان في كل زمان التطبيق هو تطبيق السلسلة لا بعض منها **الجواب** عن شبهة  
 التطبيق على حقتنا معناه سهل وليس له ان التطبيق الخارجى على كل واحد من الماهيات لا انطباق في نفس الامر في جميع  
 في زمان لا بعض منها فانهما مذكور الفاضل في حاشي شرح حكمة العين بقوله ان يقال التطبيق يمكن ان يكون باعتبار وجود  
 كل جزء في زمانه والتطبيق في كل زمان لا يقتضيه وجود المنطوقين تمامهما في زمان التطبيق بل يكفي في ذلك وقوع كل واحد في زمان  
 غاية الامر ان التطبيق يكون على سبيل التعاقب في جميع المدة الغير المتناهية وان كان اعتبره في زمان متناهية انتهى **وما** الشبهة  
 ما قولهم قد مر ان اسدقالي يعلم جميع الاشياء الغير المتناهية من حيث هي كذلك في كل وقت بالضرورة على خلافه وانما يصح  
 بان يتصور بعض الزمانيات بعض الازمنة وكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة لوجودها حاضرة وانما هو بالنسبة اليها بالنسبة  
 الى عدد على فكما موجودة حاضرة عند تعالي يمكن جريان التطبيق في الامور الدورية المتناهية على تقدير وجودها بالضرورة

كلام السيد الهندي  
 في حاشي شرح الموقت

تنبيه

انما هو  
 في زمان

البتة على وبالنسبة الى علمه ان لم يكن بالنسبة اليها بالنسبة الى علمنا وهذا القدر كافي في هذا المقام ومنها ما اوردوه من  
 الصناديق في القسوس الساس من كتاب القسوس لقوله اما السبيل الطبيعي فلا تفتة مجرد واه ولا قول على برهانيت بل ان فيه بديا  
 مخالفا لما لا متنا هيات في حته واحدة ربما طرقت اليها المقافة من جهة الاخرى التي هي جبهة التناهي لاسن  
 جبهة التناهي كما في سلسلة المات بغير نهاية وسلسلة اللولت لاني نهاية ليس صحيح تحريكه لاسن جبهة التناهي من جهة النهاية واه  
 بطلانية من درجة وجيزه ومنه من الدرجات التي لا عاده بالاسراف ذن اذا طبق طرف احدى السلسلتين الى التناهي هيتين  
 المتناهيين بالزيادة والنقصان في جهة التناهي على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا ومهنا او فرضيا انتقلت الزيادة من جهة  
 الطرف ودرجت الى حيز الوسط ومنه من ولا يزال تثيق الى الاوسط ما دام الفرض والوجه متما للتطبيق ولا ياك وشيتي الى حد  
 بعينه ودرجة لعينها ابدأ ولا تبلغ أقصى الحدود وآخر الدرجات عوض فاذا ما انصرف عمل التطبيق التفت التفاوت بالمفاضلة على  
 ذلك الحد وعلى تلك الدرجة وافتت القدر الزايد في مقترنك لمرتبة وتما لجملة لا يصير لمفاضلة الى جبهة الانهائية ابدل انما ابدل في  
 جبهة التناهي انا في حد الطرف واما في حيز من حدود الاوسط انتهى وفيه ما اوردوه من كل نظر في ان هذا التناهي في صورة ملاخطة  
 العقل الامور في التناهي بغير تطبيق كل من احاد احدى السلسلتين بكل احاد الاخرى تطبيقا فان العقل غير قادر على  
 ذلك فلا محالة يقع على حد واما اذا كان ملاخطة الامور الغير المتناهية اجمالا لا يميز بها الى حد يصل الى ان العقل ان لا يلاحظ  
 الغير المتناهية كلها على سبيل الاجمال الملاحظة الاجمالية كانت في باطن فية كما ينظر الى كل الرضا وحققت ان التطبيق منها  
 انهما والاطلاق النفس الاعرى والتطابق الواقعي فابن اعمال الوجود والعقل حتى يقال بانصرم التطبيق بوقت الاعمال او  
 الحق عند جبهتي ان هذا البرهان فيهما ملاخطة لكن لما ذكره صاحب القسوس فانه بارو غايتا البرودة بل ان التطبيق بالمعنى الحق  
 لا يثبت التناهي فان غايته لا يميز منه ان ما بارو كل اول من الجمل الكبري اول من الصغرى وكل ثلث ثلثان وكذلك لا يميز من التناهي  
 فان السلسلتين موجودتان وفي كل منهما اول ثلثان ثلث الى غير ذلك وكل منهما موضع ليس الاخرى لكل منهما في موضعه ونصف يكون  
 مثله من الاخرى ولا يميز التناهي الا اذا ترك الثاني مكانه والتطبيق على الاول هكذا واذ لم يفسد نعم تطبيق احدى السلسلتين  
 الاخرى في الخارج بالجزء التناهي في جانب اللانهاية بالضرورة واجبة اجزاء البرهان في صورة التطبيق الخارجى صحيح واما اطلاق  
 وكلا فاحفظ نها فان فيه وكان انفساد الكثير من كماله لا جرمه هذا البرهان في كل موضع لكن فية صلاها ايضا اذ يندفع بالتقصير بالبعد  
 ونحوه ومنها ان بطلان كون الكل سوا ولا يميزه فانه اول قد يكون الجزء اعظم من الكل كذنبه طعا فانه اعظم من الطاقوس  
 فما ظنك بالتساوي وجوابه ان هذا قول من لا يعرف الفرق بين الديدنيات والنفطيات ويتشكك في الاوليات ولا يميز  
 الطاقوس هم مجموع ذنبه وعاده لاما عاده فقط والذي لادنى ماعل يعرف قطعا ان الكل اعظم من الجزء ولا يمكن ان يكون جزءا  
 مساويا لكل فما ظنك بالاعظمية وهذا من الديدنيات الاولية فان قلت المدرك بالحس ليس بالذات الكل والجزء  
 واما مدرك الاعظمية فغير مدرك بالحس فكيف يمكن ان يدرك ايضا لكن المدرك هو ان هذا الكل اعظم من الجزء فاما ان كل كل اعظم من الجزء  
 فغير مدرك بالحس قطعا واذ كان كذلك لم يكن يمكن ان الكل اعظم من الجزء من الاوليات قلت ليس بشرط في الاوليات ان يكون  
 بالحس بل هي عبارة عن قضاي يكون تصور طرفها كاني في الجزء بالحكم وههنا كذلك وقد غنيت عليه بوجه احد ما ذكره  
 الامام الميرزا في المحصل بل ان لو لم يكن لكن ايداع الجزء كان وجوده فيكون واحدا في مجموع في ذلك الجزء الاخر كونه  
 موجودا واحدا ووجدته الحق القوي في نقد المدرك ان هذا البيان ينبغي على كون الكل بجزء مع زيادة ولا يشك كون الكل

راد  
 راد  
 راد

راد

راد  
 راد  
 راد

اعظم من الجزر والاذا فهو لو كان حجة على شئ ثبت ذلك لو كان صادرة على المطلوب وثانيتها انه لو لم يكن الكل اعظم من الجزر لم يكن  
 الجزر والاخر اشر القبة فلا يكون الجزر جزئيا خلف وثالثتها ان الجزر ليس من الامداد الواحد والكل الجزئية المكشوفة كالاشتباق مثلا  
 ولا شك ان ما فوق الواحد اعظم منه فكل اعظم من الجزر والجميع ان الكل عبارة عن الجزر والاشتباق الكلي من حيث لا يمكن  
 بعد انما مرتبة في الجزر وهذا هو معنى الاعطية ومنها ما ذكره القاضي الكوناسوي في منديات شرحه لمسلم بقوله الحق ان الاشياء الغير  
 الشنا حية لا تنصف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظائرها لانها من خواص الحكم من حيث الشنا وبالجملة ما بين الجزر والكل  
 الحكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم القطع المتطابق بين اعدادها وبما قد قيل في كل اعظم من الجزر في الشنا يسلم في الشنا  
 فلا يخفى كذا البرهان كالطريق والتضيق والتضيق وخراب الشئ ورواه حسن التحقيق في شرحه لمسلم بان قولنا الكل اعظم من  
 الجزر بدوي مطلقا سواء كان في الشنا او في الشنا واقول في القدر من الرد في مفيد فان القاضي لان جوابه لا يكون بالاشياء  
 المقدسة المنوعة وادليس ليس الاولي ان يقال الكل اذ القصور بصحة الملازمة وكذا الجزر ينقبض العقل عن تجربته في  
 والا صغرة بالارباب لكن لا يكونه اكل جزئ بل يكونها غير متناهية من الكل الجزر الواقعان في القضية المعروفة ليسا مقدين بقوله  
 بصحة الملازمة ولا بصحة الشنا بل هما متصوران من حيث نفس مفهومهما ولا شك ان تصور مفهوم الكل الجزر علم قطعا ان  
 الكل اعظم من الجزر وبما ثبت بجزر وقصورهما لا عطية لا يكون بين مدته في جميع افرادها كما هو شأن الكليات ومن افرد  
 الغير الشنا ايضا يحكم فيه بالاعطية ايضا ومنها انه قد تقر في مداركهم ان الاستلزام بين الحالين انما يكون اذا كان بينهما علاقة  
 وقالوا الفرق بين الحال ولكن في الاستلزام علاقة طبيعية او عقلية وبعدها ما اذا صح عند العقل ان يكون بين محالين  
 علاقة الضرر بعد فرض وجودها جاز ان يكون بينهما مثلا من والافلا فمروا عليها المقدم المحال بحسب ان لا يكون متناها لتساوي  
 حتى لو كان متناها لم يكن بينهما ملازمة فان المتناهاة تفصح الانفكاك الملازمة تنفذه فلو كان المقدم المحال مع كونه متناها لتساوي استلزاما  
 لشي نفس الامر لمحو الانفكاك ومنه وهو يتجلى للشنا فليس اذا عرفت هذا فنقول بقرير بان التطبيق المذكور ليس حاصله الا انه  
 لو كانت الامور غير الشنا حية موجودة لزعم اما تساوي بين الكل الجزر والاشنا فان كان الشنا فيها والاول محال يستلزم  
 المحال محال لعدم الشنا في محال الشنا ثابت وعلى المعلوم ان فهم استلزام عدم الشنا في الشنا ومنها ما فاة وهو كلف  
 الاستلزام وهذا الايراد لا ينقص بهذا الموضوع بل يجري في القياسات الخلفية والاشنا كما ثبت في الشئ على تقدير فرض صدق قولهم  
 عدم الزمان يستلزم وجوده وجماع النقيضين بحسب لارتفاعهما وذلك وجوابه من بين احد هما باختاره عنق الصنعة  
 في الاقاييس حيث قال اذا بطل ان يستلزم مفهوم محال فينا فيه فاشان الاقاييس الخلفية التي بنيت بها الشئ عاقبة  
 فرض عدمه ويلزم فيها الشئ من فرض نقيضه ليس يقال عدم الزمان قبل مجوده قبلية زمانية وبعد زمانية بعدية زمانية يستلزم لوجود  
 ولا تنهى الابعاد ويجب الشنا فيقال لك ان من حيث ان بين هناك ان احتمال المفروض الوقوع لو كان حاصله في نفس الامر كان  
 عدمه احتياجا ولولا ان المحقق في نفس الامر بوقوع الشئ كان الشئ يتحققا في نفس الامر فتلك من الاكاذيب الفاسدة بالملك  
 وان قضيت ان عين البليديات ان لو فرض شي من تلك الامور كان هناك ما يسوق الى ان هذا المفروض غير مطابق للواقع  
 من حيث انه فرض للنقيضين وفرض عدم الشئ وجوده ما فتلك ما يرد مداركهم في تلك المواضع وليس فيه استلزام استلزام  
 الشئ باينها بل انما يستلزم الشئ كونه مسلوكا بجملة النقيضين وبإجماع المفروض الذي في البليديات الخلفية هو تقديره  
 على ان فرض محال ان فرض محقق فيقال ان لو فرضنا هذا الشئ وتصورناه لم يكن متحققا عدمه لانه متحقق في الواقع كان عدمه

الحكم

الاشتباق

الاشتباق

الاشتباق

الاشتباق

الاشتباق

الاشتباق

الاشتباق

الاشتباق

الاشتباق

الاشتباق



شروط ثلثة وفرعوا عليها فرد ما مستعدة **الاول** وجود الامر الغير المتناهية بالفعل في الزمن او في الخارج **والثاني** وجودها  
 مجتمعة في زمان واحد وفي آن واحد **والثالث** كونها مترتبة اي ترتيب وضعيا كان او طباعيا او غير ذلك **اما الشرط**  
**الاول** فنقد لجميع على الاشتراط بالفلاسفة والتكلمون وقالوا باسبرم لا بد بحريان هذا البرهان من ان يضبط الامر الغير  
 المتناهية وجوده فلا يجري في المحدومات التي لا يضبطها وجود بالفعل وجوه بان الامر التي لا يضبطها وجود ليس فيها جملتان في  
 نفس الامر قطبان فيلزم التناهي في نفس الامر خلاف ما لا وجود في نفس الامر فانه بعد ايراد التطبيق فيلزم اما انقطاعه  
 في نفس الامر فيكون الاتناهي في الواقع متباينيا او عده في نفس الامر فيلزم تساوي الزيادة والنقصان وكل منهما محال فبعد التناهي  
 في نفس الامر محال واكسره ان الغرض من اجراء هذا البرهان واشتالها هو اثبات التناهي في نفس الامر بالطلالات التناهي فيه وهو محال  
 جيل هذا الطريق اذ كانت الجملتان موجودتان في نفس الامر فيلزم التناهي في نفس الامر والمحدومات العصرية ليس فيها جملة  
 فلا تطبيق فلا يثبت للتناهي في نفس الامر لا يقان المحدومات عاصرة عنه فعلى في عالم الدهر فيجري البرهان فيها باعتبار حصولها  
 الدهري لا تقول الحاضرة في الدهر انما هي المحدومات التي يضبطها وجودا وضبطها دلما المحدومات العصرية فلا وجود لها في نفس الامر  
 اصلا فلا تكون موجودة في عالم الدهر المعبر من الواقع فلا يجري هذا البرهان منها كما لا يخفى على من تامل **واما الثاني** فنقد ذكره  
 الفلاسفة خاصة وفرعوا عليه عدم جريانه في الاشياء المتعاقبة الوجودا كالاعداد والحركات الفلكية والاجزاء الزمانية والحوادث  
 اليموتية وجوه بان اذ كانت الاعداد موجودة معا بالفعل التطبيق بلا شبهة واما ان لم تكن موجودة معا بل متعاقبة فلا يتم ان تقع  
 احاد احدى الجملتين ليس في الوجود والخارجي اولى ليست مجتمعة بحسب الخارج في زمان اصلا وليس في الوجود الدنيوي ايضا لا استحالة وجود  
 مفصلة في الزمن فلو من اعلوم انه لا يتصور وقوع بعضها بازا لبعضها الا اذا كانت موجودة تفصيلا اما ما في الخارج او في الزمن  
 وان ليس ليس **وقال** الامام الرازي في نهاية العقول اني كنت مترددا اليقين سنة في ان برهان التطبيق بل هو جازي صورة  
 التعاقب حتى علمي بموضعا انه جازيها **وقال** الفاضل الشيرازي في حاشي القديرة وانا اقول كنت مترددا في ذلك مدة فليكن  
 حتى ظهر لي انه ليس بجازيها انتهى **وقال** الفاضل الخراساني في تعليقاته واول القيتية في النظر الصائب الوجدان فيلزم ان هذا البرهان  
 على تقدير تماس جازي صورة التعاقب وعدم الترتيب ايضا انتهى **واما قول** كنت مترددا في ذلك مدة فليكن حتى ظهر لي انه  
 لا شك في جريان البرهان في صورة عدم جريانه في صورة عدم الترتيب اما عدم جريانه في غير الترتيب فلما استطاع شرحه عليه  
 من ان في صورة عدم الترتيب فحينئذ الزيادة في الانتهاء وفرض الترتيب لا يجري واما جريانه في صورة التعاقب فلما اورد عليه من  
 ان حاصل البرهان المذكور ليس الا ان يلزم جملتان يطبق باعداها على اعداد الاخرى تطبيقا احتيايا فيظهر الخلف وهو كما يجري  
 في الامور المجتمعة كذالك يجري في الامور المتعاقبة ايضا فان التطبيق لا يتوقف على ان يوجد جميع الاعداد في زمان متناه في الخارج والادان  
 كما يتوقف بل على ان يوجد جميع الاعداد مطلقا ولو في زمان غير متناه فيلزم علمه بطلان قولهم منهم تنامي الحركات الفلكية ونحوها واجابوا  
 عن تارة بان اعمال الغير المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع اعدادها بالبرهان لا يجري فيها وانما بان التطبيق انما  
 يدل على بطلان السلسلة التي هي المتناهية والسلسلة التي هي المتناهية في صورة التعاقب غير موجودة لعدم اجتماع الاعداد فالذليل كوسم  
 جريانه فيها فالحاصل ايضا غير مختلف عنه وفيه بحث الثاني الاول فلان التطبيق يقتضي على اجتماع الاعداد كما اذ لا بد من  
 التطبيق انما لا يضبط النفس الامر في الثاني فلان الذليل انما يدل على وجوده مطلقا لا على نفي وجوده مجتمعة فقط كما  
 وجوده على التعاقب فيلزم ان يكون فرد من الاعداد المجتمعة في نفس الامر مساويا لجزءه وهو محال بل ما قد فادان طبعية العدد وسواء كانت

بحث في الامور المتناهية

على ان يكون الفرد من الاعداد المتناهية في نفس الامر مساويا لجزءه وهو محال بل ما قد فادان طبعية العدد وسواء كانت

اي الامور المتناهية في نفس الامر مساويا لجزءه وهو محال بل ما قد فادان طبعية العدد وسواء كانت





فتمت الاشياء الثلاثة وعدم الوقوف غير متصور انتهى لأن هذا مبني على ان التراب مع الكائنات المختصة به موجودة في الدهر والوقوع  
والشكوك ان يقولون قال لا يراهم عليهم هذا لا يلبس على لانا سلمنا ان المعلومات مشتبهة في الوجود الخارجي وانه لا شك في  
علمنا واجب فعلى لكن لا ريب في ادلة عقلية تعلقات ازلية لجميع الحوادث وهي غير متناهية كالحوادث ووجوده من الازل الى الابد  
في كل وقت فغير البرهان ينما ينطوئ التناهيما فبطلان التناهي بالمعلومات لا يقال هذه التعلقات لسور وميتة لا وجود لها في  
الخارج فيفوت سلاحيان البرهان لانا نقول قد نفكر في مقرره ان الاستراعات بعد العلم بها تصير الغضاية من العلم  
ان المدعى لا يمان يعلم هذه التعلقات الغير المتناهية حفظ القاعدة احاطة على تكون في حكم الموجودات فانه وعلينا  
والا تامل الذي نجى الحكماء والشكوكين كالحكماء وعلينا ما يراد عليهم هو باحقنا سابقا من ان جريان هذا البرهان مخصوص بالاشياء  
القابلة للتطبيق الجري والتطبيق العقلي فكل ما زاد من زيادة التوضيح كما سمع ان المراد بالتطبيق في هذا البرهان اما  
ان يكون عقليا او خارجيا وعلى الاول اما ان يكون المراد بالاعتقاد الاجمالي او التفصيلي كالتجسس الى ان يكون المراد بالتطبيق العقل  
التفصيلي ككون تصور الاسرار الغير المتناهية في زمان متناهية على سبيل التفسير محالا والاقصوه في الزمان غير متناهية فيفسد  
ح لا ينفذ الخرافة في زمان من الزمان وتحويل ايضا الى ان يكون المراد بالاعتقاد الاجمالي سواء كان المراد بحكم العقل كلياً بان كل احد  
واحد من احوالهم المتجانسين بازا كل واحد واحد من احوالهم الاخرى او كان المراد به اظهار الانعقاد بنفس الامر وذلك لانه  
لما وجدت المجملات في الواقع انصفت احدهما بالكلية واخرهما بالجزئية وسد الصغرى بازا ثبات من الكبرى فالعقل ان كان  
يحكم بان كلام من احوال الصغرى بازا كل من الكبرى وهو في الواقع كذلك لكن لا يدرى من الانعقاد في نفس الامر حيث ثبتت الثبات  
الاخرى انا ان اخذنا جملة من الواحد الى الايتناهي واخرى من العشرون الى الايتناهي فالعقل يحكم بان بازا كل من الاعلى واهم  
من الثانية الى الايتناهي والواقع ايضا كذلك لكن لا يدرى من انعقاد تمام في نفس الامر وتناهيها فأكبرى تحفة في نفس الامر هما  
أحضر من الصغرى وحكم العقل ما ذكره لا ينافي تعيين ان يكون المراد بالتطبيق الجري بالجدب اذ الرفع فان اذ جرت الثانية الى الاول  
في الخارج او دفعت الاولى الى الثانية انطبقتا في نظر الخلف قطعا وشئت التناهي في نفس الامر فهذا البرهان لا يجري الا في  
الاسرار والغير المتناهية التي تكون موجودة في الخارج وطبيقتا في الخارج فانه وان كان مخالفا لما سدد المشاؤون  
او اقرم لان العاروت باحق الخارج من غيض التقليل العصب لعلنا نحن واما الشرط الثالث فقد ذكره الحكماء خاصة  
وغيره على علم من الغرض في التعلقات فانه غير متناهية منه بل كل عالم من امارت لم يدرى البرهان فيه ووجهه بان لما كانت  
الاحاد غير متناهية لا يمكن للفصل لاختلاف تلك الاحاد مفصلة وليس لها نظام تنسج حتى يلزم من توضيح المبدأ بازا المبدأ وقوع التناهي  
بازا لالتناهي وكما يحتاج في التطبيق فيها الى ان يلاحظ كل واحد واحد بازا كل واحد واحد والعقل لا يقد على تحضر الالانهاية  
مفصلا لا دفعة ولا في زمان متناهية فلا يتصور التطبيق بل السلسلة من سبيل تقطيع بالملاحظة ويستقوهم اذ ذلك يتوهم  
التطبيق جري جليلين ممدودين على الاستمرار ومن اعداد المعنى فانه كيف في التطبيق في الارضين تطبيقا فيها يلزم من ذلك  
كل جزا بازا كل جزا ولا يكفي في اعداد المعنى ذلك بل لا يفي باس تفصل كل واحد واحد ملاحظة والايام وعليه من جانب الشكوكين  
انما يكون لهذا الشرط من وجوه منها ان لا يخلو اما ان توقف التطبيق على ملاحظة الاحاد مفصلا وكفى ملاحظتها جملة على الارض  
لا يمكن التطبيق في الترتيب ايضا وكل الشا يجرى في الترتيب ايضا فانما اضطررنا لافلها ان يكون في الجملة الزاوية لا يكون بازا شئ  
منها فقتد او لا على الاصل يلزم الانقطاع وعلى الثاني يلزم التساوي واجاب عن العن الذي في رسالت اثنان الاحب

في الشرط الثالث

في الشرط الثالث  
في الشرط الثالث

بقوله وجه التقصيص على ما سنع بالظاهر ان يكون في غير المترتبة ان تختار الشئ الثاني وتنتزع لزوم التساوي لان الزيادة بها تفرقت  
 في الاوساط واما في المترتبة اذا طبق الطرف على الطرف فلا يزداد في جانب التساوي فلا يطابق ولا في الاوساط لا التساوي فلا يطابق  
 في اجمالية لاخر لزوم التساوي قطعا انتهى **وقال** هو ايضا في حواشي شرح التجريد ما يخفى ان التطبيق لا يترتب على ملاحظة الآحاد  
 مستغصلا بل يكفي ملاحظتها على الاجمال بل ان يفرض كل جزء بانا جزء آخر ولو توفقت على ملاحظة الآحاد بالتفصيل لم يترتب التطبيق على الحقيقة  
 المترتبة ايضا لا ليقال على تقدير الترتيب والوجود يكون الآحاد واقعة بعضها بازا وبعض في الخارج مع قطع النظر عن تطبيق العقل انما  
 لا تافق القول ما معني وقوع بعضها بازا وبعض في الخارج ان كان المراد ان لبعضها نسبة الى البعض بحسب الترتيب في الخارج فذلك لا يتحقق  
 الفرق اذا الكلام في ان بدون ذلك الترتيب تحقيق التطبيق العقلي وان كان المراد ان لبعضها ينطبق على البعض في الخارج فليس  
 كذلك ككيف لا ولا لالتطبيق امر يفرض العقل من كل منها وان قيل على تقدير عدم الترتيب لا يلزم القطع بالسلسلة بل يجوز  
 ان يكون زيادة الزيادة في الاوساط انتهى ولحققة الصدق لا شيء ازي في حواشي شرح التجريد الجديده بقوله لا يترتب على كون التطبيق  
 يفرض كل جزء بانا جزء آخر كما حسبنا بل وقوع كل منهما بازا وآخر في نفس الامر والتطبيق التفصيلي متعني يكون اجماليا واذ كان  
 اجماليا لم يجز افراد بعضها عن بعض فليس بحسب فرضه ان أي جزء من هذه السلسلة ينطبق على أي جزء من الاخرى فمن اين علم  
 ان الزيادة في الاخر لا في الاوساط مستلما ان يجوز في التطبيق الاجمالي التيقن المنطقي في كل جزء بحسب الفرض كون غاية الزم  
 منها ان يكون السلسلة متناهية بحسب الفرض الغير المطابق لما في نفس الامر من ذلك الجانب والدعوى اما متناهية في نفس الامر  
 من ذلك الجانب فذلك غير لازم وتسمى ان التطبيق اجزا السلسلة من متعني نفس الامر فان المعنى بالمنطقيين هناك نسبة  
 كل منهما معروض المترتبة من ترتيب واحد فليكون الجزء الاول من احدى السلسلة ينطبق على الجزء الاول من الاخرى والى الثاني  
 والثالث والثالث بالثالث وهكذا ومعنى التطبيق بالنسبة الى التطبيق اقول فيجب **اما اولها** انما لا يترتب  
 مراد من قال بالتطبيق العقلي تطبيق الآحاد والآحاد من غير تعيين المنطقيين وكونه اجماليا لا ينافي التعيين فان العقل ان يحفظ  
 اجمالا كل معروض مترتبة بعدد من احد ما بازا وشمله من الاخرى **واما ثانيا** انما ظان فرض التعيين ليس من الفرض المحال  
 ولا غير مطابق للواقع فان كل واحد واحد من الآحاد متصص في نفس الامر بترتبة من ترتيب واحد لا عداد والتطبيق عبارة عن حكم العقل  
 بكون كل من آحاد احد ما بازا وشمله من الاخرى فلا يصح ان يقال يجوز ان يكون لزوم التناهي بحسب هذا الفرض لا في نفس الامر  
**واما ثالثا** فلان انما ذكره معنى التطبيق اي انظر الى الانطباق النفس الامر لا يثبت التناهي في نفس الامر بالعقل كما حققنا  
 سابقا ومنها ان الآحاد وان لم تكن مترتبة بحسب نفس الامر لكن العقل ان يفرض الترتيب بينهما فتولد السلسلة المترتبة  
 ويجري البرهان ووجه الصدق لا شيء ازي في حواشي شرح التجريد الجديده باننا نعلم التساوي لو كانت الآحاد متمكنة الترتيب في نفس الامر  
 او مترتبة فيما من اجمالا ان يكون ترتيبها محال لاستدراك حال هو التناهي على تقدير عدم التناهي وخدشه الحق لا يقد في  
 مفرد من العلوم بان فرض الترتيب لا يستلزم فرض زيادة ولا نقصان في آحاد احدى السلسلة بل ان ذلك الفرض منطوقا لما  
 فليس شئ محال هو الترتيب وهذا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعية ليظهر حال الامور الواقعية بل صرح الرشيد في كثر  
 من المسائل الطبيعية البديهة على مثل ذلك باذ من قبيل الفروض المستحالة في الرياضيات اقول فيجب ان الامور التي  
 المترتبة ليس فيما ترتب في نفس الامر ولا يعرضها اول وثان وثالث وهكذا فلا يكون فرض الترتيب فيما سطر العالم بل هو  
 ابلغ من غير مطابق لما في نفس الامر فغاية ما هو التناهي على تقدير الغير مطابق لنفس الامر لا يثبت التناهي

لأنه لا يمكن  
 ان يكون  
 الترتيب  
 من غير  
 سلك

لأنه لا يمكن  
 ان يكون  
 الترتيب  
 من غير  
 سلك

النفس الامري فيها كما لا يخفى ومنها ان لا مولى للغير التناهيته مطلقا مستلزما لترتيب لان المجموع يتوقف على المجموع بل واحد من  
المجموع يتوقف عليه اذا سقط عنه واحد آخر وكذا فاذا توهم تطبيق المجموعات المستتة بغير التناهي في المجموعات والمجموع الذي  
تمتلي ليس سلسلة المجموعات يكون لانها لا مجموعا لا يكون بعدد المجموع آخر وذلك هو الاثنان فالمجموعات الموجودة هناك تنتهي  
بعده متناهية الى الاثنين فيكون المجموع الاول متناهيًا كذا ذكره المحقق القدواني في شرح العقائد العنصرية ونجرحه **وفيه**  
بعض من وجه احد ما ان لا يتوقف على كون الاعداد مركبة من الاعداد التي تحتها كما يدل عليه قول المحقق بعد كلامه  
السابق فان قلت انما يلزم ما ذكرتم لو كان العدد مركبا من الاعداد التي تحتها وهو منوع كما استظهر عن ابي سبطان ليس  
من ان العدد مركب من الاعداد التي تحتها لان الاعداد كانت عبارة عن الاعداد مع البنية والوحدات  
واما اذا كان بعض الاعداد فلا يتصور ذلك انتهى لمصنف فان هذا الكلام من ادراكه ان الاعداد متناهية لو كانت  
السابق توقفت الكل على الجزء مع ان العدد لا يتركب من الاعداد وسواء كان عبارة عن الاعداد مع البنية والوحدات  
المحددة كما حققه الشيخ الهروي في النفاضة وزيادة في توضيحي الجديده على لواء الهدى المساهة بمصالح الدجى نعم لو قال  
بان المجموع الاول مستلزم للمجموع الثاني وذلك المجموع للمجموع الثالث وهكذا الى ما لا يحصى لانها اذا تحقق مجموع اعداد العشرة مثلا  
يتحقق كل واحد واحد من اعداد المجموع الخمسة واذا تحقق كل واحد واحد منها تحقق مجموعها بالضرورة وثانيهما ان العدد الاقل  
والاكثر لا يجتمعان وكذا ما عرفت من ان المجموع لا يتجزأ من مجموع المجموعات حتى يجري البرهان الاتري ان تسع اعداد انما هي اعداد باقية التسعة بل  
صدا عشرة وكذا ما عرفت من التسعة ووقع الفاضل الاله اباي في حواشي شرح العقائد الجليلي بل انه بعد النفاضة واحد للمجموع  
عشرة واحد وعشرة واحد ليس ان التسعة صارت عشرة بل التسعة تسعة باقية وليس ان مجموع التسعة صارت عشرة بل التسعة تسعة  
التسعة معروض بها كما كان **وثالثها** انه لا يوجد للمجموع في هذه الصورة لاني مجموع الزمان ولا في جزئ منه ما عدم وجوده في مجموع  
الزمان فلان المجموع لا يتحقق بعد وجوده جزاء الاخير وقد انشأ بعض ذلك المجموع لان المفروض التعاقبين اجزائه وانما انشأه  
مستلزم انتفاء الكل فثبت عدم وجود المجموع في مجموع الزمان واما عدم وجوده في جزئ من الزمان فظاهر كذا اوردوا نقاش  
المجلسه وخدشه استاذنا سادة المشرع بان كلام الشارح الحق ان كان الزمانا على انفسهم قدم ودوام اوردوه الموقر  
فان الزمان والحركة مجردة متصلان عند الفلاسفة وان كان حقيقيا فكذلك ان ابداء المجموع المتعاقبة موجودة في الزمان  
الزمان وهذا هو الوجود في مجموع الزمان وهذا الوجود غير منكر وليس المراد ان المجموع مستمر في مجموع الزمان وان الكل موجود  
في قدر الزمان وراعيها وهو اقرب ما ذكره حسن المحققين في حواشيه المتعلقة بمواشي الرسالة القطعية لقوله في نظر رقيق وهو  
ان المجموعات في صورة وجودها لا تتناهي في الزمان بل هي متناهية فلا يلزم من تحقق اعداد تحقق المجموع بل هو توقف على  
اعتبار العبر وقد لا يخرج الاعتدال من القوة الى الفعل على تقدير وجود امور غير متناهية غير مرتبة اعتبارا بوجدها فيكون اعتبارها  
آخر ففلا من مجموعها غير متناهية فان العقل لا يقدر على اعتبار الغير التناهي على التفصيل انتهى **اقول** هذا لا يضر اصل المقصود  
فان المحقق ان يقول يجري البرهان في هذه المجموعات بحسب اعتبار المبادى الغيائية وهي قادرة على اعتبار الغير التناهي تفصيلا  
كما تقرر في موضوعه وخامسها ان اللازم من التطبيق بين المجموعات انما هو تنهاى المجموعات فانها بمنزلة اعداد الترتيب  
ولا يلزم من تنهاى اعداد المجموع الاول كيف وكل من تلك المجموعات شتم على اعداد غير متناهية فلازم التقريب ووقع المحقق  
بنفسه في سبيل اثبات الواجب بانه على تقدير فرض تنهاى المجموعات تنهى بعد اسقاط الاحاد المتناهية التي تعدد المجموعات

فمنها ما هو المجموع  
الاول وهو المجموع  
المتناهي

الاول هو المجموع  
المتناهي

الاول هو المجموع  
المتناهي



اولا المحسوس ونطبق بينهما ليطبق المطلوب آخرنا هذه مجموعات مولفة من احوال متناهية من كل واحدة من سلسلة المعدودات وسلسلة  
الاعداد وان يكون سبب مجموعات احداهما تقاضا برأى من سبب الاخرى ونطبق بينهما ليحصل المقصود آخره من سبب بعض تلك الاعداد  
التي المتناهية التي بعضها لو لم تكن في قبيل المقادير خطا او خطا آخر ترك واحد ونطبق بينهما ليحصل المراد آخره  
من تلك الاشياء بعضها فنكون غير المتناهية في المنتهى ثم نتركب جميعا آخر ترك واحد فيكون هذا الجسم اصغر من ذلك الجسم ونطبق  
بينهما ليحصل المراد آخره فنخرج من هاتين احداهما صغرى والاخرى كبرى ونفرض مقدارين آخرين سايهين لهما في المقدرة ثم نطبق  
بين غير المقاديرين ونقدر الخلف فينظر المقصود بانضمام ان تنهى شي يستلزم تنهى ما يساويه آخره لو كانت غير المتناهية  
لكانت في الكثرة متعدي غير متناهية لا اشتناع وجود الشئ كسبب في مكان واحد فنفرض المتكافئين من تلك الكثرة فينظر تنهايهما ويقيم  
سنة تنهايهما المتكافئ وبهذه التفصيل السبعة من نتائج فوجئنا الفرجة **الفصل الرابع** في مواضع اجراءها وبها هذا البرهان وحده  
كثيره منها النفوس المجردة فان التكافئين اجروا فيه واثبتوا بتناهما كما نفرضه واحتمار العلامة ابو نفوسى عدم جريانها فيها  
تخصيصه بالامور المادية حيث قال والاشياء في الامور الغير الطبيعية وانها بل يكون غير متناهية في العدا والقوة فليس الكلام فيها  
لايقا هذا الموضوع ولا شئ من البرهان يتناول تلك على الصريح بل شئ في الشفا حتى ثم قال بعد ما حمل التطبيق على بعد في  
العلوم التعليمية وكانك قد ريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان انما يجري في الماديات التي تمسك به في البطلان  
تسلسل الفعل لا ثبات للمبدء الاول من تشوشات المتأخرين وترويشا تتم وان غلب عليك التقليد واشرت نفسك لأمور  
على الاحياء فتذكر ما اسلفنا فقلنا ان شئ فقله دون مولا فان مع توضع هذا البرهان للتطبيق وتعليقه على الخاص على عدم تناوله  
البرهان للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعد تناوله لتلك الامور فقل سقوط ما حول من البطلان لعدم تنهايه  
النفوس المتأخرة بهذا البرهان والزام الفلاسفة ان شئ ولا يخفى عليك ما فيه فان عبارة الشيخ المذكورة وان دلت على ما ذكره  
لكن عبارة الاخرى كتبت والله على الشمول كقولته في الشفا من تقرير برهان التطبيق لم يتجمل ان يكون مقدارا عدديا صديقا  
لما ترتب في الطبيعة او في الوضع حاصل موجود بالفعل غير ذي نهاية وذلك لان كل مقدار لا يتوحد في النجاة لا يتاخر ان يكون متمسك  
وجود بالذات او وضع غير متناهية ولا ايضا عدوم ترتب الذات بوجودها غير متناهية ثم قال بعد سطوته ولغيره ان يوجد مقدار  
ذو وضع غير متناهية لانه ان يكون الخ ثم قال بعد الفراغ عن تحرير البرهان وبهذا يتاخر البرهان على ان العدد المرتب الوجود بالفعل  
متناهية الخ فاحتج ان التطبيق على تقديره قد ساعد على البطلان الامور الغير المتناهية مطلقا مجردة كانت اومادية ومنها احوال  
الماضية اجري المتكافئين البرهان فيه لا ثباتات متعديا ثم قال الحق الطوسي في نقد المصنف في تعليقه ان ذكر ما هو الصحيح  
فيما قالوا في سلسلة المحدث فنقول الدليل الذي يمتد عليه جبره المتكافئين في هذا سلسلة يحتاج الى اقامة جملة على دعوى واحدة من الاعداد  
الاربعة المذكورة وهو امتناع وجود حوادث الاول لهما في جانب الماضي فنورد اول ما قيل فيه واعلمه ثم اذكر ما عني فاقول  
الاول قالوا في وجوب تنهايه الحوادث الماضية انما كان كل منها حادثا كان لكل حادثا واخر من عليه بان كل كل جايها كانت حكم  
على الاكثر ثم قالوا الزيادة والنقصان ينطبقان الى الحوادث الماضية فتكون متناهية وتكون من مجملات اعداد متعديا فان كان  
اكثر من متناهية من كونها غير متناهية من ثم قال المصنف منهم الحوادث الماضية اذا اخذت ثباته متديه من لان متناهية في الماضي تارة  
متديه من شئ فلا وقت من سنة الماضية ذاهبة في الماضي وبقيت احداهما على الاخرى في التوهم ان يحمل المبدء ان متناهية  
استحال تساويا وحال كون المتديه من سنة الماضية زائدة على المتديه من الان لان ما ينقص من التساويين لا يكون اقل من

العمل في مواضع اجراءها

في مواضع اجراءها

في مواضع اجراءها

في مواضع اجراءها

في مواضع اجراءها

في مواضع اجراءها

في مواضع اجراءها

في مواضع اجراءها

في مواضع اجراءها



ايضا منتصف فمتعدد في المنتصف بل انهم على تقدير عدم التناهي وجود منتصفات غير متناهية وقد بين الجلاء بالحدود المحددة  
وقد اعلى تقدير ان يكون خطاب غير متناهية في جهتين وانما اذا كان غير متناهية في جهة دون ان تنفرض مثلا فمفهومه من المثلث  
المذكورة وبذلك الحال لم يلزم من فرض المثلث فانه من الفروض الهندسية بل من عدم التناهي فهو باطل بل بالاشق واكثر  
ايضا ان الجمل من المطالب فلذلك في موضع آخر ان شاء الله الذي الغاءه لا يتناهي انتهى كلامه وقال القائل انهم في  
سعر الجاهل شرح سلم العلوم لا يخفى فثابت هذا البرهان الا انه يرد عليه الشيخ الذي يرد على برهان المتناقضات اذ استحالة كون الكل  
اعظم من الجزء في غير التناهي ممنوع لا بد من دليل ودعوى البرهان لا تكفي ليجاز كونها محتملة انتهى **اقول** لا يخفى عدم وثاقته  
هذا البرهان لكن لا لورود المنع المذكور فانه مكافئة ونهية فالتصحيح كما حققنا من قبل بل لانه اذا اردت قولك محتملة ليس الا  
منتصف واحدا ان اراد ان كل محتمل لمنتصف واحد في نفس الامر فليس كذلك في مضافان للاستعداد الغير التناهي ايضا ليس  
الاستنتفاء واحد في نفس الامر لانه لا يتعين الا ان يتبين لمنتصف خرج من البرهان والمنتفي واذا ليس غير التناهي فليس ان  
اراد ان كل محتمل لمنتصف واحد في المحس من مصاديق غير ممنوع لا بد من دليل فليس صحيح في التناهي وقاس غير التناهي عليه  
مع الفارق فلا يلزم في غير التناهي منتصفان فضلا عن المنتصفات الغير التناهي فانه المقصود المراجع في برهان  
التضييع وتلخيص بالتناقض وتوضيحه يقتضيه تقديم مقدمات الاولى ان ضعف الشيء يكون ازيد من عددها كان او لم يكن  
فان الضعف عبارة عن شيئين مثل من هو مطلقا كمن زيد عليه كمن ضعفه **الثانية** ان زيادة الزيادة لا يكون الا بعد الضعف من حاله  
عليها اذا كانت مرتبة لان المبدأ لا يقبل الزيادة والمكمل من مبدء وكذا الاوساط المتقاطعة وتوابعها **الثالثة** ان كل عدد قابل  
للتضييع فان كل مرتبة تنسب انتمى وكل يصح انتمى في التضييع لا محالة والابطال لا يقتضيه هذا خلعت **الرابعة** ان  
كل ما هو خارج من القوة الى الفعل معرض لعدد بالضرورة متناهيما كان او غير متناهية اذ اتمدت هذه المقدمات وكل منها من  
المبديات فتقول لو وجدت الامر الغير المتناهي بالفعل كانت معرضة لعدد بالمقدمة الاخيرة فيقبل في ذلك العدد التضييع  
بحكم المقدمات الثلاثة ويكون نصفه ازيد منه بحكم الاولى ولا تكون زيادة الابدان والاضرار المبريدة عليه كالتناهي فيلزم تناسل ما في فرضهم  
تناهي وذاك ما اردناه **ولعلك** تحقن من هنا ان هذا البرهان يجري في كل واحد بعينه اللاتناهي بالفعل سواء كان في التقا  
الاطل والاجتماع وسواء كان على سبيل القرب او بعدد بشرط ان يدخل في الوجود فلا يجري في الالوهية المستعصية بل في الالهية المتكلمة القائمة  
بابية العالم لعدم خروجهما من القوة الى الفعل لغير مجرى نهائهما على طريق الحكماء والمعمية الهوتية ويجري في الحركات العقلية والفرد  
المجردة والمبارية العالية وفي ذلك فان الله لا يفسد في ان كلامه يخرج من القوة الى الفعل على سبيل التجار لا بد ان يكون معرضا  
لعدد وسواء كان التمييز بينهما بحسب الحاجة او الذين او اللغات فقط كما في المنتصفات وقال بعضهم هذا البرهان انما هو  
في ما هو معرض لعدد وهو المادة فان الجردات لا تنقسم بالكثرة اذ معرضها بالحقيقة هي الطبيعية الملائكة من البرهان  
العديدة وانما هي بطبيعة مادتها كما نفرض في موضعه ولتعبه الغاضي الكوكبي في حاشي شرحه ليس بان معرض لعدد قد يكون  
مجمع امور لا تقبل منها ذاتي مشترك كما يقال للجناس العالي عشرو والعقول المجردة عشرون فلا يخصص المادة بعرض العدد  
واورد على هذا البرهان بوجه احدها بالنقض بالاجزاء التعليمية للمقدار فانها غير متناهية عند البرهان جازها والجزء  
عنه ان من شرطه ان هذا البرهان خروج الغير التناهي لیسنة اللاتناهي في الواقع كما ذكرنا والجزء التعليمية قبل انتمى ليست  
معرضة للعدد لكنها متوفرة الوجود ولعلك انتفاعا اليها لا تكون الامتثالية في اي زمان وجدت وثانيها المنع من

البرهان المذكور  
بوجه اخر

المقدار الخارج في التناهي

البرهان المذكور  
بوجه اخر

المتناهي لما قال الفاضل المتناهي في حواشي السلم لم لا يجوز ان يكون المتناهي خاصة المتناهي ونحوه انتهى وورد  
 حسن المحققين في شرحه بان هذا النفع لا يسع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل **والمثلثا** ناقض عن القاضي الكفاوي بقوله  
 الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصنف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانها من خواص الكبر من حيث المتناهي بعد  
 تعيين الحد ونعمون حكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم القطع بالتطابق بين احوالها انتهى وفيه ظاهر فان  
 بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لا مجال لانكار الزيادة لكون الضعف اذ بين الاصل بالضرورة ورابعها وهو  
 اقوال ما اوردته الحسن المحققين في شرح السلم وتبعه من قبل بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة  
 من القوة لكن لا تنسلك كونها معرفة للعدد اى لا يصح منها التفرع عدو غير متناهية تشمل على الوحدات الغير المتناهية لا التفرع  
 بالخصلة والاستدلال على كونها معرفة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان اللاذنيات مساويان  
 عددا او معدودا لا تبلغ الى حد المتناهي والاصار تفضيحه لا امتناع الزيادة عليها بعد خروجهما في عالم الفعل الى المتناهي  
 فتفكر فانه متيقن انتهى وقدر يقتضيه ان يدون الضمام المقدمة الثلاثة باذا الوقت الاعداوي الوجود الى غير المتناهي  
 جملة اثنيان غير متناهية مثل جملة الوحدات مأخوذة منها ويجب ان تكون احوالها حاصري المثلين ضعفت من الاخرى فجملة الوحدات  
 ضعفت الاخرى وعدو التضعيف ان يدون الاصل من زيادة الزيادة بعد الضم احوالها غير مكرمة الزيادة في جانب عدم المتناهي  
 ويحاط لان الزيادة والنقصان من خواص الكبر من حيث المتناهي فيلزم تنهاى للعدد وتناهيه يستلزم تنهاى للعدد وورد  
 عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنيان اذ هذه الوحدات المتضاة اجزا لها فسلست الاثنيان تحتها  
 على سدة الوحدات الزيادة من السد الى المتناهي **واجاب** عند المقرر في حواشيه بان العدد والوحدة مما يتكرر فوه  
 فاحاول احسن المثلين معروضه للوحدة فكما ان كل وحدة واحدة كذلك كل اثنين اثنين في اربعة لا يرب في ان عدد  
 احوالها عدل ضعفت عدد احوال الاثنيان واعتبار الزيادة بعد الضم احوالها غير مكرمة الزيادة في جانب عدم المتناهي  
 فتفكر فانه متيقن انتهى **اقول** الاوساط وان كانت متوالية متقطعة لكنها اندرت بحيث تشمل احوالها جملة الوحدات فعدوا احوال  
 جملة الوحدات لا تزيد على عدد احوال الاثنيان بعد الضم بل هو دخل فيه وان قطع النظر عن كيفية احوال السلسلتين  
 ونظر الى مجرد العدد والعرض لما يكون اخذ المثلين بالصفة المذكورة فنعلم انما لا يخفى المقصد انما محس في المثلين  
 المشهورتين بكونها اثنيان لا اعتبار بكونها اثنيان في تقريره وتقريره على ان كل واحد اثنان اذ لو ترتبت الامور الغير المتناهية  
 لكاف يمين يدمر وبين كل احسن الاحاد التي قبلها ما قدر غير متناهية ومنها هيا والاول يستلزم كون غير المتناهي محصورين  
 حاصرين ووجود حال الثاني يستلزم تنهاى لكل لان لكل لا يزيد على اثنان لطرفين والاهل الطرفين وذلك ما اردناه وورد  
 عليه بوجوب الاول ما اوردته فخر الافاضل في حواشيه على شرح العمدة بعد بقوله لا يخفى فباجه التزديد الوجه الاكثف  
 بالحق الاول انتهى **اقول** تعيين الطرفين ليس من المصلحة بل من التضييق والاعمال في غير من كثير من المواضع  
 فلا مباحة **والثاني** انه لا يلزم من تنهاى البعد وكل نقطة فرضت تنهاى لكل فذكر لكل المجموع قد تحالف  
 حكم كل واحد فذا الحكم من قبل ان يقال ما بين اربع من فروع ما بين ب وح اقل منه فيلزم ان يكون ما بين ا و ح  
 اقل من اربع من فروع فانه قد وقع تحت المحققين في شرح حكمة الاشراق بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموع بالحكم  
 على ا ح فيكذب بل هو الحكم على ا اذا كان بين كل ا وحدوى واحد دون الزيادة فالحكم دون الفروع وهو حق فتمت

الحسن المحققين في شرحه بان هذا النفع لا يسع بعد ما اثبتنا المقدمة بالدليل  
 الحق ان الامور الغير المتناهية لا تنصنف بالزيادة والنقصان بالقياس الى نظايرها لانها من خواص الكبر من حيث المتناهي بعد  
 تعيين الحد ونعمون حكم عليها بالتساوي مطلقا من حيث عدم القطع بالتطابق بين احوالها انتهى وفيه ظاهر فان  
 بعد تسليم تضعيف العدد الغير المتناهي لا مجال لانكار الزيادة لكون الضعف اذ بين الاصل بالضرورة ورابعها وهو  
 اقوال ما اوردته الحسن المحققين في شرح السلم وتبعه من قبل بقوله الحق في الجواب ان الامور الغير المتناهية وان كانت خارجة  
 من القوة لكن لا تنسلك كونها معرفة للعدد اى لا يصح منها التفرع عدو غير متناهية تشمل على الوحدات الغير المتناهية لا التفرع  
 بالخصلة والاستدلال على كونها معرفة للعدد لم يوجد ودعوى الضرورة غير مقبولة بل الحق ان اللاذنيات مساويان  
 عددا او معدودا لا تبلغ الى حد المتناهي والاصار تفضيحه لا امتناع الزيادة عليها بعد خروجهما في عالم الفعل الى المتناهي  
 فتفكر فانه متيقن انتهى وقدر يقتضيه ان يدون الضمام المقدمة الثلاثة باذا الوقت الاعداوي الوجود الى غير المتناهي  
 جملة اثنيان غير متناهية مثل جملة الوحدات مأخوذة منها ويجب ان تكون احوالها حاصري المثلين ضعفت من الاخرى فجملة الوحدات  
 ضعفت الاخرى وعدو التضعيف ان يدون الاصل من زيادة الزيادة بعد الضم احوالها غير مكرمة الزيادة في جانب عدم المتناهي  
 ويحاط لان الزيادة والنقصان من خواص الكبر من حيث المتناهي فيلزم تنهاى للعدد وتناهيه يستلزم تنهاى للعدد وورد  
 عليه ان زيادة جملة الوحدات مندرجة في الاثنيان اذ هذه الوحدات المتضاة اجزا لها فسلست الاثنيان تحتها  
 على سدة الوحدات الزيادة من السد الى المتناهي **واجاب** عند المقرر في حواشيه بان العدد والوحدة مما يتكرر فوه  
 فاحاول احسن المثلين معروضه للوحدة فكما ان كل وحدة واحدة وكذلك كل اثنين اثنين في اربعة لا يرب في ان عدد  
 احوالها عدل ضعفت عدد احوال الاثنيان واعتبار الزيادة بعد الضم احوالها غير مكرمة الزيادة في جانب عدم المتناهي  
 فتفكر فانه متيقن انتهى **اقول** الاوساط وان كانت متوالية متقطعة لكنها اندرت بحيث تشمل احوالها جملة الوحدات فعدوا احوال  
 جملة الوحدات لا تزيد على عدد احوال الاثنيان بعد الضم بل هو دخل فيه وان قطع النظر عن كيفية احوال السلسلتين  
 ونظر الى مجرد العدد والعرض لما يكون اخذ المثلين بالصفة المذكورة فنعلم انما لا يخفى المقصد انما محس في المثلين  
 المشهورتين بكونها اثنيان لا اعتبار بكونها اثنيان في تقريره وتقريره على ان كل واحد اثنان اذ لو ترتبت الامور الغير المتناهية  
 لكاف يمين يدمر وبين كل احسن الاحاد التي قبلها ما قدر غير متناهية ومنها هيا والاول يستلزم كون غير المتناهي محصورين  
 حاصرين ووجود حال الثاني يستلزم تنهاى لكل لان لكل لا يزيد على اثنان لطرفين والاهل الطرفين وذلك ما اردناه وورد  
 عليه بوجوب الاول ما اوردته فخر الافاضل في حواشيه على شرح العمدة بعد بقوله لا يخفى فباجه التزديد الوجه الاكثف  
 بالحق الاول انتهى **اقول** تعيين الطرفين ليس من المصلحة بل من التضييق والاعمال في غير من كثير من المواضع  
 فلا مباحة **والثاني** انه لا يلزم من تنهاى البعد وكل نقطة فرضت تنهاى لكل فذكر لكل المجموع قد تحالف  
 حكم كل واحد فذا الحكم من قبل ان يقال ما بين اربع من فروع ما بين ب وح اقل منه فيلزم ان يكون ما بين ا و ح  
 اقل من اربع من فروع فانه قد وقع تحت المحققين في شرح حكمة الاشراق بان هذا ليس هو الحكم على الكل المجموع بالحكم  
 على ا ح فيكذب بل هو الحكم على ا اذا كان بين كل ا وحدوى واحد دون الزيادة فالحكم دون الفروع وهو حق فتمت

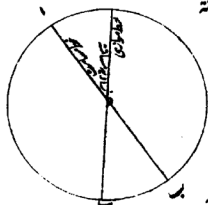
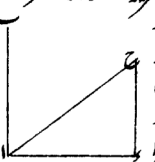
فيل ان يقال ما بين آوب اقل من ذراع وكذا ما بين آوح فانه يلزم منه اذا انا اخرج مع الواقع بينه وبين الميز على الاقل  
من ذراع وهو ممكن صحيح وخدشه المحقق الله تعالى في رسالاته اثبات الوجوب بان الحكم في هذه الصورة ثلاثا الحكم في الصورة الواحدة  
عنها ان لا يلزم من تنهاى كل جزء من الاجزاء الواقعة بين القطعتين تنهاى الكل كونه غير واقع بين الطرفين اصلا وقال بعضهم  
البرهان صدى وصاحبه القوة النفسية يعلم ان هناك احد من العلل مع الطول كحيطان جامعها وان لم يتعين تلك الواقعة  
عندنا ولكن الاشارة على التبيين وفيه وبين ظاهر فان وجوب توسط الكل بين السدور وبين واحد من من اجل السدور  
حتى يثبت بالطلوب بل كما يكون عينه المقصود السادس في برهان اوردته العلامة الشيرازي في الاسفار خبره واور  
تسميته ببرهان الزوج والفرد وتقريره ان السلسلة المفروقة من العلل العلولات مثلا لو وجدت غير متناهية لا يمكن ان  
تكون متسمة بتساويين فيكون زوجا ولا تكون كذلك فيكون فردا وكل زوج فلو قل من فرد بعد واحد وكل فرد فلو قل من  
من زوج بعده وكل عدد يكون اقل من عدد يكون متناهيا كونه محصورا بين الحاصرين وذلك بالارداه وفيه انما لا تسلم ان كل  
يقسم متساويين فهو فرد وانما يلزم لو كان متناهيا فان الزوجية والفردية من خواص العدد المتناهي كذا في الاسفار والاضا  
لا تسلم فرض العدد للاشياء الغير المتناهية من حيث هي حتى يقال انه زوج او فرد كما تحفيق المقصود السابع في برهان  
جعله في الاسفار من تغيرات السابن وارى حيلة على تسميته ببرهان الزيادة وتقريره ان كل عدد فهو قابل للزيادة  
فيكون اقل من عدد فاعده العارض للغير المتناهية ايضا فيقبل الزيادة فيكون متناهيا وفيه انما لا تسلم الكيفية بل هو في المتناهي  
وقياس غير المتناهي عليه مع الفارق ولو سلمنا فلا تسلم عرض العدد للغير المتناهي كما المقصود الثامن في برهان  
تسميته ببرهان النسبة وتقريره انه لو وجدت جملة غير متناهية سواء كانت من العلل والعلولات اذ هي لا يمكن ان تستعمل على  
الوقت فعدة الالوت الموجودة فيها اما ان تكون سادية لعدة اعداد او اكثر وكل منها محال لان عدة الاحاد يجب ان تكون الغ  
مرة مثل عدة الالوت فلا بد ان يكون اقل ونسبة كل الاحاد على كل واحد ادهما بقدر عدة الالوت والاخرى بقدر الزيادة عليها فالاولى  
الجملة التي بقدر عدة الالوت اما ان يكون من جانب المتناهي او من جانب الغير المتناهي وعلى التقديرين يلزم تنهاى السلسلة بطلان  
وان كانت السلسلة غير متناهية من الجانبين فنفس مقطعا يخصص جانب متناه في الزيادة بالزوم المتناهي على التقدير الاول فلان  
عدة الالوت متناهية كونهما محصورة بين حاصرين جاملت السلسلة والقطع الذي هو مبدأ الشايد واذا اتناهت عدة الالوت  
تنهاهت السلسلة واما على التقدير الثاني فلان الجملة التي هي بقدر الزيادة يكون متناهية بالضرورة فيلزم تنهاى السلسلة وفيه  
ما في الاسفار وغيره من المنفصلة القابلة بان نراسوا لذلك او اكثر او اقل ان التساوي والتفاوت من خواص المتناهي وان اراد  
بالتساوي مجرد ان يقع بازا كل جزء فلا تسلم استحالت في ما بين العددين المقصود التاسع في برهان اخبره كمال العقير  
ولم يسبم وارى تسميته ببرهان اختلاف القطعين وتقريره على ذكره هو في العروة الوثقى انما هو كمال ان كل جملة خربت  
من القوة على الفعل في الان او في الزمان المتناهي او الغير المتناهي الماضي او في نفس الواقع فالجميع المحل من احاد تلك الجملة  
التي هي من سواد كان وجود احادها مساويا معا فاما ان كونه متعينا يوجب ان يكون معروفنا العددين بحسب حاده فان كان  
بحسب نفسه اذ يستعمل ان يكون معروفنا العدد بحسب ذاته ان كل عددين في الواقع لابد ان يكون في الواقع زوجا او فردا  
ولان الثالث لهما اول من انفعلي عليه وتقريره ذلك نقول اذا وجدت جملة من الغير المتناهي من مبدوعين الى الحاصل الاخر باحد احوال  
الوجه التي مرت يجب ان يكون متعينة بالقدرة الاولى فيجب ان يكون معروفنا عدد معين بالثانية ولابد ان يكون ذلك العدد زوجا

في قوله تعالى ان الله تعالى  
المتن

المتن



والنقصان المقصود الثاني عشر في استخراج ذلك الغير ايضا وسماه بران الاطمينية وتقريره ان لو كان بعد غير متناه  
 كان الشيء اعظم من نفسه براتب لانقت عنده وهو محال بيان الملازمة ان الكل اعظم من جزءه وعلى تقدير وقوع بعد غير متناه  
 يكون جزء الجزء وجزء الجزء وهكذا مساويا للكل كما هو الاظهر من الملتصاوين اعظم من الاخر فاكل اعظم من نفسه براتب  
 اقول في ايضا ماني الاولين لانقل المقصود الثالث عشر في بران السخ بعض الانعام في اكثره لمداديه الحكمة  
 حيث قال وقد علمي بران سميت بالبر ان الحمدي وهو انه لو امكن وجود غير متناه للزم خصا بالغير المتناهي بين الحدين و  
 ذلك لان ذلك البعد الغير المتناهي اجزا غير متناهية بحيث يكون كل منها غير متناه واذ تحقق ذلك البعد  
 الغير المتناهي متدا من بعد معين فلام لم يتحقق جزء اى جزء كان مبتدئا من المبدأ الذي هو مبدأ الكل لم يتحقق البعد الذي  
 به الكل لم يتحقق جزء غير متناه ومن ذلك البعد ومن الحد الآخر لا محالة ولا يخفى في هذا البر ان تحقق الحد من شي واول  
 بل فيتحققا عند صاحب الحس الصحيح فان توقف تحقق الكل على تحقق جزءه مبدؤه وثمنا من خواص المتناهي والمان في المتناهي  
 ممنوع على ان اجزا البعد وان كان غير متناه ليست الاحتمالية فلا توقف المقصود الرابع عشر في بران كره ذلك  
 الشارح ايضا وارجى تسميته بران الاحتمال وتقريره ما ذكره بقوله فله بران آخر لطيف هو انه لو امكن وجود  
 غير متناه لا مكن ان توجد في نقطة غير متناهية العدد  
 من نقطة ارجى طرفه عمودا على غير متصل وهو خط  
 الـب وتصل من خطين بخط آح فنقول على تقدير كون  
 غير متناهية بين ودين النقطة المفروضة في آح لكل خط  
 خط آح على نقاط غير متناهية حيث بالفعل مع كونه محصوا  
 فخر الافاضل بان هذا الدليل منقوض بالخط المتناهي اذ لو اننا نقول لو امكن تحقق خط مقداره المثلث فراع مثلا لا مكن ان يوجد فيه  
 نقط غير متناهية ونسوق البر ان اقول هذه المدة شته مخدوشة بان في الخط المتناهي لا يفيض النقط في اى زمان كان النقط  
 متناهية وان كان فردا البقيت عند حد جلات في المتناهي فكم من فرق بينهما المقصود الخامس عشر في بران المسألة  
 وتقريره على ماني شرح عيون الحكمة لتمام الرأى وفروا انه لو كان وجود بعد غير متناه متقولا لكان وجود خط غير متناه متقولا لغير  
 كره خرج من مركزه ونسبته خط متناه ولو خط آح موازي للخط الغير المتناهي المفروض خارج الدائرة ونسبته كما اذا تحركت  
 الكرة بحيث يصير ذلك الخط الموازي مسامتا لغيره فنقول انه ما كان مسامتا ثم صار مسامتا لاى بحيث يقاطعه ولو  
 بعد الاخراج فلهذا المسامته عارضة  
 لا يكون قبله فلا بد ان يكون  
 المسامته فيما سبقه  
 بل لا يفرض اولا لا يكون اولا  
 فنقول كل نقطة فرضت فيها  
 فرضنا فيه وممكن بانها اول  
 اخرى وكانت المسامته الخاصة



المستطاب في بران الاطمينية  
 المستطاب في بران الاطمينية

المستطاب في بران الاطمينية  
 المستطاب في بران الاطمينية

فان فرض ان ذلك الخط غير متناه وجب ان تحصل فيه نقطة هي اول لفظ المساسته وان لا يحصل وهذا من غير التعيين وهو  
محال فلو كان ذلك الخط غير متناه وجب بالاحمال فيكون محالا وان شئت كنت زيدا في التوزيع فغير متناهيين احد متناه اذا كان  
الخط المتناهي احتاج من غير مركزه كقوله مواز بان ذلك الخط الغير المتناهي فاذا استدارت الكره انتقل فذلك الخط من المواصله الى  
المساسته ثم لا تزال تستدبره فتصل المساسته الى نقطة اخرى الى ان يصير ذلك الخط قاطعا على الخط الغير المتناهي واخرهما ان  
اطل يدس وكر في صدره لمخالفة الاولى من كتابان لنا ان الفصل من كل تعينين بخط مستقيم واذا كان كذلك فلا نقطة في الخط  
الغير المتناهي الا ويكتفينا ان الفصل من مركز الكره بخط مستقيم اذ اعرفت هذا فنقول ان ذلك الخط المتناهي اذا زال لم يزل  
الى المساسته فاذا سامت نقطة انطبق على الخط الموصل بين تلك النقطة وبين مركز الكره يكون انطباقه على الخط الموصل بين  
الاقواسية وبين المركز قبل انطباقه على الخط الموصل بين النقطة التحتانية وبين المركز كما يتضح من هذا الشكل

دون الموهومة الصفة انتهى **اقول** هذا الموضع مع حقيقة خارج عن ايرة التحقيق فان غرض المناقش ليس الا الاكزام بان لم يكن  
يوجد في الموهومة المذكورة وهو يقتضي ان يوجد فوق محور العالم شيء مع انكم تقولون به وهذا الاكزام لا يمنع مما ذكره كمالا في  
والمثلها انما لا يسقط ان يوجد بعد غير متناه ولا يمكن وجود خط غير متناه مع وجود خط آخر متناه مواز للاول ولا وسائط لثانيه  
يجوز ان يكون بعض هذه الامور محال في نفسه ويكون كل منها ممكنا في نفسه وجميعا محال لا اجتماع قيامه مع عدمه ووجوبه  
انا نعلم بديه العقل ان كل واحد من هذه الفروض مجموعها ممكن على كل تقدير كيف ومن الفروض بانكم العقل بديه يجوز بانكم الفروض  
الهندسية وهي ايضا منها ومنه ليس الا كسائرته ورايها انما لا يسقط ان المساتة ببعض الزاوية او المحرك قبل المساتة الحاصلة كلها  
وانما يلزم اذا كان بعضها موجوبا بالفعل حتى يكون ان توجد به مساتة لكنها ينقسمان بالقوة لا بالفعل وتوضع ما ذكرتموه بالمتن  
حركة تظهر الفرض على قوس من انما يتنفع الحركة مطلقا فالشبهة انما وقعت من منع ما بالقوة مكان ما بالفعل ووجهه لبعضهم ان  
ما ذكرناه احكام حجية الا انها مجمعة اذ لو لم يحكم بها كسائر الهندسيات فليس المدعى الا ان لا بد للمساتة المأثورة من اول نقطة في اليوم  
لكن الخط الغير المتناهي لا يتعين فيه نقطة ملائكية وفيه بحث لا بد يلزم من حدوث المساتة الا ان يكون له زمان هو اول نقطة  
حدوثها وهو لا يستلزم ان يوجد هناك نقطة هي اول نقط المساتة وذلك لانه لا بد لحدوث المساتة من حركة واقعة في ما  
فاذا وجدت كانت المساتة حاصلة في كل ان يفرض في ذلك الزمان وتلك الزمانات المفروقة في التقف عند تلك المساتات  
الواقعة فيها فلا يتعين نقطة اوليها ليقف اليه عند ما فان قلت المساتة آتية فلا بد لها من نقطة غير مسبقة باخرى قلت  
مساتة الخط لا نقطة آتية واما المساتة المذكورة فهي مساتة الخط لا نقطة فلا يتصور حدوثها الا بوجود حركة في زمان فليس هناك  
مساتة اذ هي مسبوقة في الوجود باخرى الى غير النهاية وقد يمنع هذا البحث ان غرضنا انما اذ وقع ذلك المفروض في الخارج  
فلا بد ان يتعين في نقطة هي اول نقط المساتة اذ لا بد هناك من مساتة غير مسبقة باخرى والا لزم وجود مساتات غير متناهية  
العدد بالفعل في زمان متناه وهو محال كذا في شرح الموقف ونحاسبها انما لا يسقط وجود اول نقطة المساتة بين ما ذكرتموه بان  
نقول انكم نصف قطر الكرة كما ذكرتموه بان لا يوجد في القطر الذي لا يتناهي نقطة هي اول نقط المساتة لان المساتة  
انما تكون بزيادة حركة نقطتين فلا يوجد هناك ما هو اول لان كل نقطة تفرض فوقها نقطة اخرى وجوابه من جوبس الاول  
انما ينال من ذلك بان المساتة لما اول كونها حادثة وهو يكون نقطة ضرورة ودليل امتناع الاكزام لا يدل على عدم ملازمة  
ولا جاز متناه في كل قياس متناهي يستتبعه في نفي الثاني والثاني انما استدلالكم انما كانت الاعايد غير متناهية وتحركها  
من الموانع الى المساتة فاما ان يوجد اول نقط المساتة او لا يوجد وكلاهما محال بل يمكن ولا بد من الاستلزام لانه لو كانا متنفيين  
كذا في الحقائق وبهنا تفهم اكثر بل ان المذكورة ذكره في الشمس البازغة بقوله وصلح كسبه بزيادة في الجو في تقويمهم بان انا  
المحتمل اني انما تحرك الخط الموانع في الخط الذي لا يتناهي مع ثبات طرف منه نزول الموانع وتحت المساتة قطعا لكن حدوثها  
بعد الموانع مع الغير المتناهي محال ولو حدثت كانت في ما ان يفرض مع نقطة من الخط الغير المتناهي ولا تقصو المساتة مع تلك  
النقطة الا بالمرور على تمام ما قبلها منه بانفسها والمساتة مع قبلها من الخط المتناهي في جهة عدم المتناهي بالتمديد ولا يتلصق  
ذلك في زمان متناه في كل ان تقول ان يلزم ان يكون زمانا مساتة غير متناه في جانب المعنى فلا يكون حادثة او ان يلزم  
ان يكون بين حادثة الموانع والمساتة مع اية نقطة تفرض على الغير المتناهي زمان غير متناه او ان يلزم ان لا يخرج المساتة من  
الفترة الا بالفعل انتهى **وقال** حسن المحققين في حاشي ثلث شمس البازغة فلا بد ان وان ذكر بعض المتقين سابقا ولم يتبين المرجح

في

في

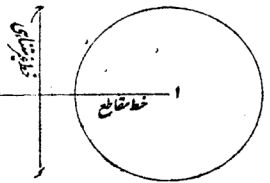
في

في

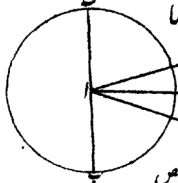
في

لمنعطف اليه وتوارى على قلبه لكن فيه مدركة عظيمة اشار اليها بعض الماهرين كالفاضل الخوارزمي وغيره من  
 المتخصصين ومنهم مستاذنا العلامة ومدرستها الفاضلة كمال الملته والدين علي ان الزمان التناهي كاساعة  
 يجوز ان يكون مبداء المسامحة مع الخط الغير التناهي وذلك بان يكون الذراع الاول من الخط الطير  
 التناهي في نفسه مبداء سببه الخط وثنى لمركب المسامحة يحصل سامة الخط التناهي من في نصف سامة مثلا والذراع  
 الذي يصله فرق في ربع سامة والذي فرق في ثمن سامة وهكذا يقطع الاخر والمساواة الغير التناهي في سامة مثلا في آخرها التناهي الغير  
 التناهي وان كانت في سامة الحقيقية مساوية لكنها يجوز ان تكون مختلفة بالنسبة الى السامة بل هو ظاهر لمن اوتي مدركا  
 في الامر التناهي ايضا ما علم بان هندسي ايضا حادثة التطويل لا يخص ذكره وانما هو مدرستنا وليس العلماء المتخصصين قدوة والعرفاء  
 نظام الملته والدين قدس سره في اراحتها بان سامة الخط التناهي الغير حركة قطع له ولا يمكن قطع غير التناهي بالحركة في الزمان  
 التناهي وان كانت مختلفة بالسامة والبطور فبما شئت من حيث طولها نظر الى مركز الظاهر والخط وحقت بالفرق بين الحركة على الخط الغير  
 التناهي وبين الحركة مع السامة مع ان السامة الحقيقية لا يمكن قطعها بالحركة التناهيية وان كانت مختلفة واما السامة فلا يظهر  
 الاستحالة في الحركة التناهيية بالنظر الى ما يستقر اولا وعلى تجايد البعد يستقر اولا على عدم تمايزها انتهى كلامه  
 المقصود السامع عشر في بيان الموازنة وبكس لما قبله من هذه العلامة التناهيية حيث قال في الحركات بعد ذكره بان السامة  
 وعن نقول بان الزمان لا يكون لو فرضنا قطر الكثرة مساوية لخط غيرتناهيه ثم تحرك القطر الى الموازنة وجب ان يكون في الخط الغير التناهي  
 نقطة هي آخر قطرها مساوية بطولها الى الموازنة الى السامة كانت والبعث فلا بد ان يكون لها نهاية واما بطلان اللامتناهي  
 كل نقطة فرضت في الخط الغير التناهي انها آخر نقطة السامة فاما سامة مع النقطة التي فوقها بسامة بعد الان التناهيية  
 المرفوعة يكون على سمت من سمت السامة وكل سمت سامة نبيه ومن سمت الموازنة زاوية وحركة لقطر قطعا والسامة يتغير  
 تلك الزاوية وبعض تلك الحركة يكون بدل السامة بها فافرضناه آخر نقطة السامة لا يكون آخر نقطة السامة وهو محال ان كان ذلك  
 البرهان بان السامة فليست له برهان الموازنة التي وفيه ما في اصله نقضاً وبرهاناً فلا نقض المقصود السامع عشر في  
 برهان اورد صاحب التلويحات وهو في الحقيقة تقرير من تقريرات برهان السامة وعلى تقدير جولة علوية كما هو المتداول من غير بان  
 برهان السامة بعد المقاطعة وتقريره على في التلويحات وغيره ان سمت اللامتناهي في الاجسام كان لنا فرض اية خرج عن مركزنا  
 خط غيرتناهيه وهو خط آسب مقاطعة الخط آخر غيرتناهيه وهو خط ر  
 وانما خرج من المركز لئلازم المركز فاذا تحركت الدائرة تحرك  
 الخارج منها الى السامة واذا عادت عاد الى سامة الخط ثم الى  
 مقاطعة فاذا سامت قبل المقاطعة الخارج من الدائرة ما ساقطه  
 للبدن اول نقطة للسامة وكذلك بعد المقاطعة لا بد من آخر  
 نقطة وغير التناهي لتقبل كل نقطة نقطة اخرى وكذلك جعل  
 نقطة فلا يصح تصور تحركه دورية فبطلت اللامتناهيية **قال ابن**  
 كونه في شرح التلويحات افتراض العود لا فرض تتيم الدورة مع ان العرف يحصل على تقديره من اجل ان تمام الدورة يقتضي  
 سر على جرم واللام المقاطعة بعد ذلك ثانياً لان فرض العود فيه برهان على تقديره كون خطهم لا يتناهي من حين وكونه قتيلا

الاجزاء  
 في السامة  
 في الزمان  
 في الحركة  
 في الموازنة  
 في المقاطعة



من جهة واحدة واما لنفرض جسم الدورة فلا يتم الا اذا كان خطهم وغير متساوي من الجانبين انتهى **وقال** في شرح قولنا ان حركت  
 الدائرة الخ مسنانه انما لم افرضنا خطا ب لاننا لم نكن نذكر الدائرة فاذا تحركت نصف الدورة فلا بد وان يصير خطا ب متاخفا  
 مسنانه بهذه الصورة انتهى **وقال ايضا**  
 بان يقال لو كانا لكانا  
 المستديرة لتخلص  
 وهو محال فكذا القديم  
 الاشارة الى نسبتها  
**المقصد الثامن عشر** في بيان التخلص  
 من تقارب بربران المواناة و ذكر صاحبها لواقع اول بربران المسانته بالتقريب المذكور المشهور ثم قال الثاني وهو  
 الاول وهو لزيادة تحقيق وتقرير لمان نفرض خطين غير متساويين متقاطعين ثم نقيس جانبا كلهما بالمان الى المواناة فلا بد  
 في المواناة من ان التخلص احداهما عن الآخر ولا يتصور ذلك لان نقطة هي نهاية جهاتهما وكذا لم يتخلص **وقال** شامعه قد ذكره  
 صاحب التلويحات وشرحه بربران التخلص انما يقع اذا فرض كره خرج من مركزه بخط غير متساوي وقاطع لاخر غير متساوي ايضا فاذا  
 تحركت الكره فقبل تمام الدورة لا بد ان يصير الخط الخارج من مركزه باسوارا لاخر فيلزم متناهيهما وبران المواناة ماخوذ  
 منه فظهر ان برابن المسانته والمواناة التخلص اجته الى اصل من احاطت به **اقول** في كلامه كل من المان والشارع خطا ومن جم  
 اما في كلام المان فانه جعل هذا البربران مكرسا لبران المسانته مع انه اعتبر في المقاطعة ولم يعتبر ذلك في بربران المسانته واما  
 في كلام الشارح فانه احوال ذكر هذا البربران على التلويحات مع انه لا وجود له والمذكور ليس الا الذي سمينا به بربران المسانته  
 بعد المقاطعة **المقصد التاسع عشر** في بيان التلاقي وهو عكس التخلص وذلك بان نفرض خطان متوازيان غير متساويين  
 فاذا تحرك احدهما الى الآخر فلا بد ان يمتحن نقطة هي اول نقط المقاطعة لما مر فيلزم متناهي الخطين كذا في الحاشية  
 الفخرية **المقصد العشرون** في بربران المقاطعة بعد المسانته وهو عكس ما ذكر في التلويحات وتقريره ظاهر مما سبق  
 ونه لا وان لم يكن يفرد عنه بل يمكن لما افرد وبران التلاقي جيبا عليه افراد **المقصد الحادي والعشرون** في  
 بربران المسانتهين وتقريره ان لو لم يمتحن الابعاد الغير المتساوية لكان ان يفرض خط سواء كان متناهيها او لا سواء  
 للخطين الغير المتساويين ثم اذا فرض ان يتصل ذلك الخط من التوازي الى المسانته لزم ان يتحرك نقطة المسانته مع الخط  
 الذين احدهما اقرب من الآخر مسافتين غير متساويتين في زمان واحد مع كون حركة احدهما التي هي اقرب من طرف الخط  
 المتحرك تنتقل من التوازي الى المسانته بطريقا تكون مسافته اقل من هذا حال هذا اذا كان ذلك الخط متناهيها وعلى تقدير عدم  
 متناهيها يلزم قطع نقطتي التقاطع المسافتين الغير المتساويتين مع كونهما مختلفتين او متساويتين مع كون احدهما اقرب  
 والا قرب الطاء وفيه لا يخفى بعد المعالجة بما ذكرنا من **المقصد الثاني والعشرون** في بربران التخلصين هو  
 عكس بربران المسانتهين **قال** فوالا فافضل في حاشي شرح البداية انتخير ان جعل بربران التلاقي بربران آخر سوى  
 بربران التخلصين كذا التخلصين سوى السانتهين لانهما من شئ واحد وانظر ان الفادات بينهما انها هوى لتقريب نقطتي  
**المقصد الثالث والعشرون** في بربران تقلد الحاشية الفخرية عن بعض الشرح و ارى التسمية ببربران



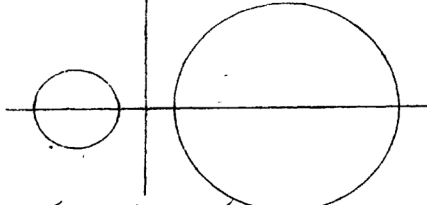
الاصغر انما هو خط في بربران التخلص

الاصغر انما هو خط في بربران التخلص

الاصغر انما هو خط في بربران التخلص

الاصغر انما هو خط في بربران التخلص

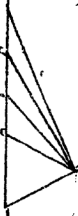




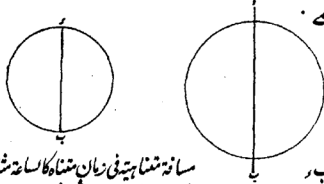
يقتضاه مستقيما ومن جنبه كرتين بعد مركز واحد عن كل الخط نصف بعد مركز الاخرى عند ويكون الخط الوصل بين المركزين  
 لذلك الخط على زوايا قائمه ويخرج ذلك الخط الوصل الى الجهتين الى النهاية ثم يفرض ان يتحرك الكرتان حول مركزيهما متساوية  
 قدر مع اختلاف الجبهة وتجاكهما يتحرك الخطان الخارجان من المركزين واصبع نقطاط الخارج من مركز القوس مع الخط الاول تحت نقطة  
 تقاطع الخارج من مركز البعيدة ثم يزيد البعدين باثنين النقطتين تنزلهما كرتين حتى اذا تقطعت الكرتان بلغ دورهما يصير كل  
 من الخطين موازيا للخط الاول بعد قطعه بانه لم يزل قطع الخارجين من المركزين في زمان واحد مع ان الخارج من مركز القوس كان  
 وانما تحت الخارج من مركز البعيدة وما قطعه من الخط الاول اقل مما قطعه الخارج من مركز البعيدة فلهذا المظنة وخدشه في الاقال  
 بان موازاة الخطين انما يتصور بعد قطعهما المسافة الغير المتناهية في زمان وجواز ذلك ممنوع انتهى **اقول** غرض الاستدلال  
 الا ان موازاة الخطين عند تحرك كل من الكرتين بلع الدورام محسوس الا ان كان ينكره الاسوسطاني وذلك موقوف على قطع المسافة  
 الغير المتناهية وبذلك المطلوب المقصود التمشون في برهان ذكره شارج اليها كل احدى ان يبقى برهان تلاقى المتوازيين  
 وتقريره انما اذا فرضنا خطا غير متناه ففرضنا دائرة واخرجنا اقطارها الى غير النهاية مقابلها الخط المذكور على قوس ثم نخرج من الدائرة  
 ربع الدوران فلا بد ان يتحرك القطر المقاطع الى ان يوازي فاما ان يفصل تلك الحركة عن الخط الغير المتناهي او لا يفصل فبالا  
 يلزم تلاقى المتوازيين ولو ادى التقاطع عين على الثاني يلزم المتناهي لانه لا يقطع المسافة الغير المتناهية في زمان متناهية وخدشه  
 بعضهم بان افتراض الشق الثاني وقول يجوز ان يقطع التحرك الغير المتناهي مسافة غير متناهية في زمان متناهية والحال انما هو قطع  
 المتناهي كذلك وقد مر انه وما عليه فنذكر المقصود الكاوي والتمشون في برهان اورد السيد السمرقندي في  
 حاشي شرح اليها كل وارى تسمية برهان حصره بالخير وتقريره ان لو  
 من سدد واحد نقطة اخط غير متناه وهو خط آخر الغير المتناهي من  
 المذكور آب ونزعه عليه مثلثا متساوي الاضلاع كما برهن عليه  
 فقطح كل نقطة من النقاط المفروضة في خط آب بخطوط يكون  
 فيكون جزء اعظم من ب و كذلك ا ك اعظم من ب ك وكذلك ج ه  
 لذاتية المنفرجة والثواني المتناهية كما تشبه المقدمات الهندسية  
 بين ج ه وخط الغير المتناهي غير متناه يكون اطول من الغير المتناهي  
 كس في في البرهان سلسلة متناهية متناهية فقتضاه وقال **خ** فافاضل

سلسلة الاضلاع في البرهان  
 المقصود التمشون في برهان  
 المقصود التمشون في برهان

سلسلة الاضلاع في البرهان



أهم فنقول كمن يصل خطوط بين راس العمود وكل نقطة من نقاط القطر المتناهيته ويكون كل منهما وترًا للعاكسة وتسوق البرهان  
وهو انصرافه في المقصد الثاني والثالثون في برهان آخر حجة بسمية برهان الوصل هو قريب من برهان المثال  
وتقريبه انه لو لمكن التناهي للابعاد لمكن ان يوجد جدي غير متناه في خطاب مثلاً في جهة او في امدها ونفرض ان هذا غير متناه جدياً  
كيف بالحق ونصل بين نقطتي القطر المتناهيته المرفوعة في خطاب بين ذلك الجدي بخطوط فيلزم وجود الحدود الغير المتناهية  
بالفصل في التناهي هذا خلف **المقصد الثالث والثالثون** في ما استخرجته ايضا وبسمية كبريان حركة القطرين هو



انا فرضنا كرتين قطرها هما النسبة  
باب غير متناه في جهة خطا  
السبب رمتناه الى المحيط غير  
متجاور عنه وفرضنا ان حركتهما  
مساوية جهة وقد رسمت سرعة وطول  
وزمانا وحركتهما هما فيلزم ان يقطع

مساوية متناهية في زمان متناه كاساعة مثلاً وفي ذلك  
الزمان يقطع أب مثل تلك الحركة مسافة غير متناهية هذا خلف **المقصد الرابع والثالثون** في ما استخرجته ايضا  
بسمية برهان التخصيف وهو انه لو كان اعدداً او عدداً غير متناه بالفضل القليل لتخصيف لاجل ان كل كرم يقبل القسمة  
لذا لم تكن تقبل لكن لا يقبل التخصيف كما مر فلا يكون غير متناه **المقصد الخامس والثالثون** في ما استخرجته ايضا وبسمية  
برهان الانقسام وهو انه لو كان كرم غير متناه ليقبل الانقسام الى الكسور والاربع كما لكنه لا يقبل الانقسام اليه فلا يكون غير متناه  
**المقصد السادس والثالثون** في ما استخرجته ايضا وبسمية برهان عروض الحدود وهو انه لو وجدت الاسور الغير المتناهية  
فلا يخالوا انهم مناسبتين شي بي عدداً ولم يعرض لاسيل الى الثاني لما تفرعت عنهم من ان كل واحد في الخارج فيخرج عن الحد  
ولاسيل الى الاول فانه لو عرض له عدد من الاعداد فلا يسيل الى وجود الغير المتناهي فان قلت تعمل عروض العددين  
من خواص التناهي قلت هب انك كذلك لكن لا يجوز ان يطبقوا على عروض العدد كل واحد كما لا يخفى على من طالع كلامي  
**المقصد السابع والثالثون** في البرهان السببي للعكسوت وهو الذي يسمى بالسمة وفيه فصلان **الاول**  
في تقريبات المشهور المنقول عن تداركها وهو انه لو كان امتداداً غير متناه لكان وجود الغير المتناهي محصوراً بين الحاصرين

بوجه تقريبات التالي تستلزم بطول المقدم وجه اللزوم انه لو وضع البعد الغير المتناهي الاكبر من جوسا في مثلث خرجا  
من مبدؤهم الى غير النهاية فمعلوم ان السابقين كلما كانا اعظم كان الانفرج الكثر فزاد الانفرج  
بزيادة السابقين والساقان اذا كانا غير متناهيين فبهم على نسق الانفرج كان البعدين  
السابقين غير متناهيين في غير المتناهي من البعدين حاصرين وبهما الساقان هذا محال  
واعترض عليه رئيس الصنعة في الشفا باننا لا نستلزم ان يلزم وجوده غير  
متناه من الخططين غاية في الباب ان يكون التراد الى غير النهاية  
لكن ليس يلزم من ان يكون هناك بعداً اي الى غير النهاية  
بل كل واحد فرض انه لا يزيد على بعدته متناه لا يلا

هذا هو المقصد الثالث والثالثون في ما استخرجته ايضا وبسمية كبريان حركة القطرين هو  
المقصد الثالث والثالثون في ما استخرجته ايضا وبسمية كبريان حركة القطرين هو  
المقصد الثالث والثالثون في ما استخرجته ايضا وبسمية كبريان حركة القطرين هو  
المقصد الثالث والثالثون في ما استخرجته ايضا وبسمية كبريان حركة القطرين هو

هذا هو المقصد الثالث والثالثون في ما استخرجته ايضا وبسمية كبريان حركة القطرين هو

هذا هو المقصد الثالث والثالثون في ما استخرجته ايضا وبسمية كبريان حركة القطرين هو





حسن التقصين في حاشية بقوله غير سبق في كلامه نظر بوضوح كما مر سبباً صونا وساقا من ان الزوائد الغير المتناهية بالنسبة  
 في خطوط غير متناهية كذا كذا بالتقريب لا توجد في خط غير متناهية بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا تصور في وجهاً  
 مرتبة متناهية من الخطوط اى مرتبة كانت من التناهي فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غير متناهية فيها فيكون بعض الخطوط غير متناهية  
 بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناهية فيها انتهى **اقول** ان النظر في كلامه سابق بالتصوير المذكور غير صحيح فان وجود الزوائد  
 الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يكون خط واحد من غير متناهية بالفعل كما حسب في التصويل بل كل خط من الخطوط العرفية متناهية  
 لكن لما وجدت الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزوائد الغير المتناهية بالفعل كما لا يخفى وسأوسمها ما  
**اقول** ان اسلكنا ان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كسبته عدد الزوائد الى عدد الزوائد لكنه لا يلزم منه وجود ما  
 فان الزوائد الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعبر عنها بعد من الاعداد كما عرفت فلهذا لم يتركب هذا النسبة بنسبة  
**الفصل الثاني في تعريجات البرهان السلي على الوجه الآخر اعلم** انما كان يراد على النظر المشهور المنع المذكور ورواها  
 عنه وقرره بوجه آخر فمنهم من خصه بخصا شافيا ومنهم من طوله تطويلا كما فنيا فقرره رئيس الصنعة بتحديد مقدمات حيث قال  
 في الاشياء ان يكون متحقا عند كسائه لا يتبدل بغيره بل لا بد من خطا ان جاز وجوده الى غير النهاية والاشياء الجاز ان لا يفرض  
 غير متناهية من غير محدود واحد ولا يزال البعد بينهما بتزايد من الجاز ان يفرض في ما بينهما البعد اقترابا بقدر واحد من الزوائد  
 من الجاز ان يفرض هذه الاعداد الى غير النهاية فيكون هناك مكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية ولان كل زيادة  
 يوجد فيها ما مع المزيد عليه يوجب في بعد واحد من زيادات الكسب فيكون هناك مكان زيادات على جميع ذلك الممكن لا يتكسر  
 امكان وقوع الاعداد الى العيس للزيادة عليه مكان فيكون ما يمكن في جوده على حد من جوده في الحد و **قال** انهم الرادى  
 في شرحه في المسئلة اى مسئلة تهاى الاعداد وبنيته على اربع مقدمات الاولى ان الاعداد الغير المتناهية لو فرض كانت متعينة لبعضها  
 من نقطة واحدة امتدادا وان غير متناهية من الجاز ان البعد بينهما تزايد ساقى شملت يمتد ان الى غير النهاية الثانية ان يجوز ان يمتد  
 بينهما البعد اقترابا بقدر واحد من الزوائد مثلا يكون البعد الاول ذراعا والثاني زاياد عليه بنصف ذراع والثالث زاياد عليه  
 ايضا بنصف ذراع والرابع يمتد ان يكون الزوائد بقدر واحد بعد التزايد بينهما المشتغل على تلك الزوائد غير متناهية  
 في الطول لا ترى اذا اذ انصغنا خطا وجعلنا احد نصفه اصلا وزنا عليه نصف النصف الآخر فم نصف النصف الباقى وبه جرحا الى  
 غير النهاية وبه جرح متعينة بحسب الغرض بسبب احتمال كل مقدار لانفسا مات الغير المتناهية كانت الزوائد التي تنجم الى اصل  
 غير متناهية والاصل تنزير الى النهاية مع ان لا يشبه الى مساواة الخط الاول النصف فعلم ان هذه الزوائد اذا كانت متناهية  
 لا يترك كونها غير متناهية ان يصير المزيد عليه غير متناهية واما اذا كانت بقدر واحد او كانت اقترابا في المطلوب حاصل لما كان  
 الشئ موجودا في الزيادة اختار الشئ الشئ الذي لا ينافي في حصول الزيادة الثالثة انه يجوز ان يفرض من الاستدادين هذه الاعداد  
 بقدر واحد الى غير النهاية فيكون هناك مكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية الرابعة ان كل زيادة يوجد فيها  
 مع المزيد عليه قد توجد في بعد واحد وكل جودا قد توجد جميع الزوائد التي دونه موجودة فيه وتخرج الى المقن فنقول انما  
 قيدنا في صدر الفصل بقوله ان جاز وجوده لان الكلام عند متعينة الوجود لا يصح الوصف بكونه متناهي بل يصح ان يقال كونه  
 وجوده كان متناهيما وقوله والامن الجاز ان بيان المقدمه الاولى وقوله ومن الجاز ان يفرض في ما بينهما الخ اشارة الى  
 المقدمه الثانية وقوله ومن الجاز ان يفرض في ما بينهما الخ اشارة الى المقدمه الرابعة وقوله

في حاشية بقوله غير سبق في كلامه نظر بوضوح كما مر سبباً صونا وساقا من ان الزوائد الغير المتناهية بالنسبة في خطوط غير متناهية كذا كذا بالتقريب لا توجد في خط غير متناهية بالفعل فان الخطوط الغير المتناهية لا تصور في وجهاً مرتبة متناهية من الخطوط اى مرتبة كانت من التناهي فلا بد من خروج بعضها من مرتبة غير متناهية فيها فيكون بعض الخطوط غير متناهية بالفعل ولا بد من تحقق زيادات غير متناهية فيها انتهى اقول ان النظر في كلامه سابق بالتصوير المذكور غير صحيح فان وجود الزوائد الغير المتناهية بالفعل لا يتوقف على ان يكون خط واحد من غير متناهية بالفعل كما حسب في التصويل بل كل خط من الخطوط العرفية متناهية لكن لما وجدت الخطوط كلها بحيث لم يبق واحد منها حكم بوجود الزوائد الغير المتناهية بالفعل كما لا يخفى وسأوسمها ما اقول ان اسلكنا ان نسبة زيادة البعد الى زيادة البعد كسبته عدد الزوائد الى عدد الزوائد لكنه لا يلزم منه وجود ما فان الزوائد الغير المتناهية من حيث هي غير متناهية لا يعبر عنها بعد من الاعداد كما عرفت فلهذا لم يتركب هذا النسبة بنسبة



المجموع سواء كان متناهيًا أو غير متناهي فلا تسلم ان كل مجموع في بعد الغرض لا يقتضيه وكيف تسلم الكلية من منع الشصية لو  
 ثبت بزه المقدرة كلفت في اثبات المطلوب **ثم قال** الامام فان قيل المجدة مبنية على فرض بعد جواهر الالباود وذلك لا يمكن  
 الاسع فرض تنهاى الاستدوان اذ لو كانا غير متناهيين لكان لا بعد الاوقرة بعد آخرها فاذ لم يكن مبنية على تعدده لا يمكن اثباتها  
 الالبعد اثبات المطلوب فيقول لا شك انما اذا فرضنا الالبعد غير متناهي لم يكن ان اشارة الى بعده احد يكون شتملا على تلك الزيادات  
 الغير المتناهية ولكن لا يضرب الا القول القول كونهما غير متناهيين يودي الى القول كونهما متناهيين فيكون خلفا وذلك لان  
 نقول اما ان يكون بعد شتمل على جميع الزيادات او لا يكون فان كان وجب ان لا يكون بعد آخر فو قد لا يكون بعد فو قد لا  
 شتملا على زيادته بعد الذي هو فو قد فو قد شتملا على جميع الزيادات وان لم يكن هناك بعد شتمل على الجميع كان على تلك  
 الزيادات بعد غير شتمل على الذي هو غير شتمل عليه جيان يكون آخر الالبعد وثبت ان الشك المذكور موبه لعمدة الحق انما كان  
 تقرير آخر قال العلامة الراسي في المحاكمات الحق في هذا المقام ان يوجب الكلام من الابتداء هكذا لو لم يكن الالبعد متناهيًا  
 جاز ان يوجد استمداد وان غير متناهيين فما جاز ان ينقطع واحدة لا يزال البعد منها يتزايد و جاز ان يكون تزايد الالبعد  
 المتزايدة بقدر واحد و جاز ان يكون الالبعد المتزايدة بقدر واحد الى غير النهاية فمع تكون الزيادات المتساوية واهية الى  
 غير النهاية ولان كل زيادة في بعد فلا بد ان يوجد بعد شتمل على الزيادات الغير المتناهية فانه لو لم يوجد بعد شتمل على تلك  
 الزيادات لزم وجود بعد لا يمكن الزيادة عليه وذلك لان لو لم يكن ياداة الالبعد الغير المتناهية بزيادة غير متناهية بته نكل زيادة  
 بعد فرضت يكون نسبتها الى الزيادة بعد آخر بته نسبتها الى المتناهي لكن نسبة كل زيادة بعد الى زيادة بعد آخر بته نسبة عدد  
 الزيادات الى عدد الزيادات فيكون نسبة العدد الى العدد بته نسبتها الى المتناهي فيكون عدد الزيادات متناهيًا  
 وايضا لما كان زيادة البعد على نسبة عدد الزيادات فاذا كان عدد الزيادات غير متناهية كان زيادة البعد غير متناهية بته  
 ويحتمل ان ينقص الى ان لا يكون في زيادات الالبعد زيادات غير متناهية لم يكن عدد الزيادات غير متناهية فمن الزيادات  
 زيادة لا يكون في بعد آخر وهو اعظم الالبعد ونح ينقطع الاستدوان والا كان هناك بعد اعظم مما فرض اعظم الالبعد فثبت وجود  
 بعد شتمل على جميع الزيادات الغير المتناهية فيكون بالاثبات في محصور من محصور انما حال انتهى وفيه ندرته من جهة الاول  
 ان ان اراد يكون عدد الزيادات متناهيًا ان لا يكون في مرتبة من المراتب غير متناهية فسل ولا مخدور اذ كل مرتبة متناهية  
 الا ان لا يثبت عند حد وان اراد يكون عدد متناهيًا بته ان لا يكون بعده عدد آخر فهو كيف جميع الزيادات غير متناهية  
 وكل زيادة في بعد متناهية كذا اورده في الاصل **والثاني** ما اورده ايضا على قوله والبعض ان من عدد الزيادات غير متناهية  
 بمعنى ان لا يثبت عند حد لان غير متناهية بالنظر في كون زيادة البعد بته نسبة عدد الزيادات ايضا غير متناهية بالاعتبار المذكور ولا يلزم  
 من ذلك وجود بعد هو اعظم الالبعد **والثالث** ما في بعض تعليقات المحاكمات ان وجود بعد شتمل على الزيادات الغير المتناهية  
 باجماع غير جواز لو كان في تلك الالبعد بعد كذلك لكان كل بعده وانه حتى البعد الاول وادرك ذلك وكذلك لا يسلم الا ان  
 تحت البعد الغير المتناهي ناقص عن بقدر متناهية والنقص عن الغير المتناهي بالقدر المتناهي غير متناهية وكذا ما وادى الى ان شتمت  
 وروده في الاصل بان هذا غير ضرر لان وجود بعد غير متناهية محصور بين الحاصرين لازم مما ذكرنا من لزوم كون البعد الاول  
 ما ورويه غير متناهية ايضا وهذا انما اشار الى ان فرض الاتناهي هو موبد مطلوبنا وكذا القول من جانب المحاكمات **القول** بل هو  
 مضرب الضرورة فان وجود بعد غير متناهية في سلسلة الالبعد الذي عليه ما تقرير المحاكمات بل جميع تقارير هذا البرهان يتوقف على

منه  
 في الاستدوان  
 في الاستدوان

منه  
 في الاستدوان  
 في الاستدوان

منه  
 في الاستدوان  
 في الاستدوان







الاول ما ذكره القاضى اللبكنى وغيره من

محشاه شرح الهدایۃ الصدیری من ان الاستحالة فی

تقرير البرهان انما هو انحصار البعد العرضي الواقع في مرتبة

عدم التناهي بين ساقى مثلث وهو لازم قطعاً سواركان الزاوية

حادثة أو قائمة أو منفردة فلا يصح حصرها في الحادثة نعم تقاطع العمود بالضلع

الآخر انما يتحقق في صورة الحادة ولا غرض به يتعلق في لزوم الاستحالة كما لا يخفى

علی بن النخیل حبیب والثانی، ماوردہ العلماء الشیرازی فی شرح ہایہ الحکمتہ بانا

لأن السلم وجوده سلم غير متناه في العرض وان فرضنا الزاوية حادة وانما يلزم ذلك لو وجد بين

الضلعین و ترمیم علی جمیع تلک السطوح و هو غیر ممکن از کل ترغیرض نقد انتہی فی احدی جهتہ الی امبد

خط من الخطوط الموازية ولا يمكن ان يكون فوق ذلك الخط الوترى خطوطاً غير متناهية من تلك الموازيات لا يلاقى

شئياً منها ولا من السطوح الواقعة بينها كما لا يخفى وقال الحسن المحققين في حاشية أقول هذا التقرير للسلم أيضاً

موضح للمرام وان كان محل التقرير هو الذي ذكرناه سابقا وفي هذا غاية الايضاح والانضار الى المطلوب أعني وجود السطح الغير

المتناهي بالفعل بين حاصرين فان السطح الغير المتناهي بالفعل اذا كان موجودا فيمكن رجوع النقطتين الخارجيتين المحيطتين بالزاوية

بالفعل وكذا المخطوط العرصية الغير المتناهية يمكن كذلك يمكن المخطوط المتوازية الغير المتناهية المفردة للسطوح المساوية الغير

لما هتيت في العدد وكذلك والامكان صحيح للفعلية فاذا انضمم الى مقدار سطح بعينه سطوح مساوية له متساوية العرض غير متناهية

العدد وجب عدم تنافي الجملة بالفعل مع يسقط فاعل الشارح انتهى القول لا يسقط ما قاله الشارح ابراهو لو صلح مصلح فان وجود

عدم تنامي الحجة بسبب انضمام السطح الغير التناهي غير متكررة عند احد الكنت غير المطلوب اذا المطلوب هو وجود سطح بعينه غير

مستناه ائمه حاکمین و بهر غیر ثابت کما لا یخفی علی من وفق النظر و تامل با معان الفکر تقریر آخر ذکره حسن المجتهدین و فتح علیه و

هو الذي أشار إليه في الكلام السابق فقال ان الخطيئين الميطين بالزناوية على النجس المذكور اذا كانوا غير متناهيين بالنجس يمكن ان

فمن خطوطا عرضية غير متناهية على تنيك النخيلين باجاء ومتساوية روح لا بد ان يكون بعض من تلك الخطوط غير متناهية بالفعل فان التناهي

لتناسبتی میں ان خطوں کی ہی ترتیب نہ ہوتی تھی۔ لہذا ان کے اندر بھی بعض خطوں کو بعض خطوں کے ساتھ ملا کر دیکھا جاتا تھا۔

لعرضية من مرتبة عدم تناسلي ولا شك ان النمط الخارج في مرتبة عدم التناهي غير متناه بالفعل ضرورية ان الوتر مثل الضلع

الضلع غیر مبتنا ہا بالفعل فالوتر کذاکے عمری ان ہذا البر بان وابر بان الترسے عندی صافیان عن کد ورات النوع انقی

فان كل مرتبة من مراتب المخطوط متناهية ومع ذلك فالجملة غير متناهية ولا يجب

ففي ذلك خروج خط غير متناه بالفضل وكون الصانع غير متناه بالفضل لا يوجب كون الموت كذلك كما هو حقيقة دكمرى ان هذا البيان

والبرهان الترسي الذي سيلي في ذكره والبرهان التطبيق الذي مر تحريره كلها غير صافية عن النوع واجمعتها لا تشفى ولا يفي

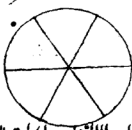
عن جعفر لقبره آخره تفرض اوتية الانفراج ثلثي قائمه ليكون نردوم الحال نهدو ذك لا اذا استد الخطان كافي حلت

والزواجيه بينهما بقدر ثلثي قائمه لزم ان يكون الزواجيان اللذان يحيط بهما الوتر كل منهما ثلثي قائمه اذ الساقان متساويا

فانزاوريتان الحاديتان على القاعدة متساويتان كما نقرر ذلك في الشكل المرسوم من اولى الاصول وقد ثبت في



حتى قال صاحب الموضع اعلان هذا الوجه يدل على ان عدم تناسل الاعداد من جميع الجهات ولو جازموا سطوحنا  
 لم يفرقوا تلك انتهى فثبت ان شمس الارض وغروبها غير منتهى عندى فان من التفرقة ليس الا ان لا يستطاع ان لا يغير النهاية  
 ومن المعلوم ان الانفراج يزاد ويزيد الاستداد ولما كان الامتداد غير متناهى لان يوجد انفراج غير متناهى مع كونه محصورا  
 بين الحاصلين من الغروب والزيادة على امتداد الخطين الى النهاية واستدادها كذلك كفى لعدم التناسل في جهة فان قلت  
 لما كانت جهة الطول فقط غير متناهية ووجه العرض متناهية كيف يلزم عدم تناسل الانفراج لان الانفراج لا يكون الا في  
 جهة العرض قلت مدار الزوم عدم تناسل الانفراج ليس الاستداد والساقين فاذا حصل حصل ان يكون الزوم الحاصل على  
 هذا التقدير انظر كما لا يخفى فافهموا ولقد اطمئنا ان الكمال في هذا البرهان وفي برهان التطبيق اذنا بالحق لا يمكن في  
 غير هذه الرسالة ما منست سابقا كما لمجد على الغاية جدا واذا المقصد الثامن والثلاثون في برهان تمامية  
 الموقفت سلكيا وارعى تسمية برهان الاربع التنا سبتة وهو قريب من البرهان السلكي المذكور وتقريره انما يفرض بان  
 مثلث خرجا من نقطة واحدة كيف ما اتفق سواء كان الانفراج بقدر الاستداد او ازيد بان يكون الانفراج ذاهبا  
 كان الاستداد ذاهبا المقصود كما اذا انعكس فلما افترضنا الساقين نسبة مخصوصة بالغة ما بلغ فان الخطين يتقيان فلا يثبت اعلان الا لا ينسق  
 واحدة فاذا امتد عشرة اذرع مثلا وكان الانفراج ح ذراعا فاذا امتد عشرين ذراعا كان الانفراج ذراعا من قطعها واذا امتد  
 ثلثين كان ثلثة اذرع وعلى نفس فلو ذهب الساقان الى غير النهاية لكان ثم لم يمتدنا من الاستداد الاول نسبة الى غير التنا سبتي  
 كذلك الى غير النهاية نسبة التنا سبتي في الانفراج الاول الى التنا سبتي وهو الانفراج بينهما حال في اقسام الى غير النهاية ما عرفت من ان نسبة الاستداد  
 الى الامتداد كنسبة الانفراج الى الانفراج بذراعتي لان نسبة التنا سبتي الى التنا سبتي يستعمل مثلثا في اقل التنا سبتي في الانفراج  
 جازان يكون الانفراج الحاصل في الانفراج غير متناهيا ايضا فاقول فيلزم خصار ما لا يتنا سبتي بين الحاصلين كذا في شرح  
 الموقفت اقول في هذا الخطا هو فان نسبة الاستداد الاول الى الاستداد اذنا به الى غير النهاية ليس نسبة الانفراج  
 الى الانفراج ليس في نظام الزاوية حتى يلزم مثل الزوم بل كنسبة الانفراج الاول الى الانفراج ح الى اقل التنا سبتي  
 وهو من جهة جهة غير متناهية فيكون نسبة غير التنا سبتي الى غير التنا سبتي كنسبة غير التنا سبتي الى غير التنا سبتي فحاصل فانه يثبت  
 وبان حقيق المقصد التاسع والثلاثون في البرهان الرشي وتقريره سلك ما هو مشهور عند سائر اهل  
 ان اقلية اقلية كالمستدير كالقرس مثلا ينقسم الى اقسام  
 وكل اية منها ثلثا فاية وتساوي الزوايا تساوي  
 السطوح فها انصرفت سعة العالم في ستة اقسام فقول  
 هذه المخطوط متناهية وغير متناهية فان كان الثاني يلزم  
 وان كان الاول يلزم تناسل سعة العالم لان انقسام التنا سبتي الى التنا سبتي ولو جازات الا لغير التنا سبتي ولما كانت  
 سعة العالم منحصرة في هذه السطوح الستة المخصوصة من المخطوط الستة وكان كل منها متناهيا كانت سعة العالم متناهية  
 بذراعتي ذلك ليس على ان كلامنا في الزوايا ثلثا فاية ما ثبت في الثالث عشر من اولي الاصول ان خطا اذنا وقع على خط  
 خالا واثبات الحاد واثبات من الجنيين قايما ان او حاد واثبات انهما يعطون ان الزوايا الاربعة الحادة عن اربعة جواسب  
 قرايم ومساوية لها فظهر ان الاربعة اذنا تمت على الست فكل ثم فكلها ثلثا فاية واما ان الزوايا اذا تساوت تساوت



الانفراج من اقل التنا سبتي الى اقل التنا سبتي

الانفراج من اقل التنا سبتي الى اقل التنا سبتي

الانفراج من اقل التنا سبتي الى اقل التنا سبتي

السطوح فلا تدرج ثبوت في الخامس من اولى الاصول ان الزاويتين الثلثين على قاعدة الثلث المتساوي اساقبتين متساويتا  
ولما كان الزاوية المحاذية عند المقطع متساوية يكون كل من الزاويتان المحاذيتين عند الوتر ايضا متساويتا فثبت لما ثبت في  
الشكل الثاني والعشرين من اولى الاصول ان الزوايا الثلث للثلث متساوية لها بمقتضى الاذرية ولا يقتصر ثبوت  
تساوي الزوايا الثلث ثبوت تساوي الثلثات لما ثبت في السادس والعشرين منها ان اذا تساوى زاويتان في مثلث  
سوى ثلث زاويتين وشلا من ثلث آخر تساوى الثلث للثلث فثبت تساوي الثلثات الستة بعضها لبعض فثبت  
ليس عبارة الا عن السطح الحاد بالخطوط الثلثة فثبت تساوي السطح الستة وذلك اذ اناء وقد ثبت تساوي  
زاويتي الوتر لزاوية المقطع بان لو لم يكن كل منها مثلثا قائم الزاوية لكان كل منهما زاوية اربعة اوتار متساوية او اربعة اوتار متساوية  
والثاني زاوية اربعة اوتار متساوية ولكن باطل كما لا اله والثنائي فلا يلزم على هذا ان يكون الزوايا الثلث للثلث اكثر من اثنتين  
او اقل وهو خلاف ما تقر في الثاني والعشرين فاما الثلث فلا تدرج ثبوت في الشكل التاسع عشر من اولى الاصول ان  
الزاوية العظمى من الثلث بوتر الضلع الاطول فيلزم ان لا يبقى التساوي بين الساقين يكون احدهما اعظم والاخر اصغر فثبت  
ثبوت ويمكن اثبات المطلوب بوجه اخر وهو ان ثبت في الرابع من اولى الاصول بان اذا تساوى ضلعان وزاوية  
من ثلث مثلثين وزاوية من ثلث آخر تساوى الثلث للثلث ولما كان كل واحد من الساقين من كل من الثلثات  
متساوية بالفرق والزوايا ايضا متساوية يكون كل منها مثلثي قائم الزاوية تساوي الثلثات باسرها وذلك اذ اناء ولكن  
اثبات المطلوب بنا على اولى الاصول مع قطع النظر عن الاشكال بان يقال يمكن مرور الخط البعد بالنهاية من المثلثين وكذا  
خط آخر قاطع له وكذا خط ثالث مقاطع لهما مساواة الزوايا يعرف بتطبيق بعضها على بعض وقد يترتب غير متساوية  
الى الستة تحصيل الزوايا الست وبان تساويها وبغير ذلك من التطورات التي في التفرع المشهور بان يقال لو فرض البعد  
الغير المتساوي لا يمكن لنا ان نخرج متطابقين على نقطة في ذلك البعد لاني نهاية الفعل في المثلثين فحصل اربع زوايا تتوهم  
بالسوية فنقول باين كل خطين من السطح اما ان يكون متناهي او غير متناه على الثاني يلزم حصر الاتيين بين الحاصلين  
وعلى الاول ثبت المطلوب ولا يخفى عليك في كل من تقاريره على ما اجمعه بقرائن القوم وغيره من ان السطح  
كان غير متناه في الجهات فاحاطوا بطرفي غير متناهي السطح بطول وعرض واخطوا قاطع له على قائمة احدى النهايتين وطوله وعرضه  
التي سمت تلك الخطوط المتقاطعة على المركز فان كان المقصود في الاستدلال ان السطح المتخصص به من كل ساقين متناهيهما  
متناهيهما فمما قد سلم ولكن لا يلزم متناهي السطح لان السطح لا يلزم منه التناهي في الجوانب غاية ما يلزم  
كل اية تعرض قاطعة لتلك الخطوط محاطا بها متناهية ولا يلزم منه تنهاى السطح البتة وتكون في هذا القدر في اثبات التناهي  
في جهة من الجهات لما ايجب ان يصل المسافة الطولية من ثبات تساوي الثلثات والزوايا وبغير ذلك وان كان المقصود  
ان الخطوط كلها سمتت في كل مرتبة مثلث متساوي الاضلاع ويكون الوتر مساويا للضلع فاذا امتدت الى غير نهايتها  
يكون بذاك وتر في كل مثلث مثل الضلع والوتر متناهيهما فلا اضل مثلثا للثلاثي متساوية للثلاثي فسطوح ايضا متساوية فمما قد سلم  
من البرهان التسليم على كانه هو فيتوجه عليه المنع المتوجه عليه بل مع تنهي زاوية عليه وهو اذا اصاب الخطوط غير متناهية  
فكيف فرض الوتر هناك حتى يثبت مثلث كما لا يخفى المقصود باللعون باسمه القائل شيئا في في حاشي شرح عليه بعض  
واري الشبهة بانه ان تحرك الخط وجوبا لوجبه خط غير متناهيهما في جانب ولم يكن جوبه بالامحالة تحقيق السطح غير متناهيهما

لا  
المركب  
لاني قد  
شرح  
المراد  
المراد

المراد  
المراد

المراد  
المراد

المراد  
المراد

وح نقول مغرض خطا آخر سوار بالفي ذلك السطح وكان البعد بينهما فاعاشا مثلاً ثم نفرض ان يحرك الخط المفروض ثانياً  
الى جانب المفروض او لا مع فرض نهاري موضعين فحينئذ ملاقاته الخطين لان التوازي من الابدان يتلاقيا  
عند المسامسة اذ اخبرنا الى غير النهاية واذن لا يتلاقيا فلا يمكن تلاقيهما بنهاية الخطين لان المفروض بان النهاية لهما متينين  
ان يتلاقيا بطولهما فيزيد ان يحرك الخط الثاني في الزاوية المتناهي القصير سافة غير متناهية وذلك لان من سبدر  
الخطين الى موضع الملاقاته كان مقدراً متناهيها واذن من غير المتناهي القدر المتناهي سقى البعد المتناهي اقول  
هذا قريب من برهان المسامسة فلهذا عليه عليه فنذكر المقصد الحادي والاربعون في البرهان المنسوب  
الى الفارابي المعروف بالاسد الاخصر وهو ان اذا كان من احد من احوال السلسلة الذاتية بالفعل مرتبة الى النهاية  
والا وهو كالواحد في ان ليس يوجد الا يوجد آخر واره ومن قبل كانت الاحاد الاستثنائية باسرها يصدق عليها انها  
لا تدخل في الوجود الممكن شي من رهاها وجودا من قبل فاذن براهته العقل قاضية بان من اين يوجد في تلك السلسلة  
شي حتى يوجد شي ما بعد كذا في الاستفراق قول سخافة ظاهرة فان كل واحد من احوال السلسلة وان صدق عليه انه لا يوجد  
الا يوجد واره آخر نفرض الترتيب لكن لا يفرق من ان يكون كل الحاد كذلك حتى يقال ان لا واره فلا يوجد بالسلسلة  
فان من الاحكام ما يجري على الكل لا واره ولا يجري على الكل المسمى بالمقصد الثاني والاربعون في ما ذكره  
رئيس الصناعة في الشفا واري شبيهة به بان الوساطة المحففة وهواة لو وجدت الاسور لغير المتناهي مرتبة لزم  
ان يكون هناك اوساط بلا طرف فان كل واحد من الاحاد على هذا التقدير وسط بين سابقه ولاحقه لا الى نهاية  
فيكون الوسط بدون الطرف وهو محال لان الوسط مضايغ للطرف والتضايغ ان شكافان في الوجود وفيه  
بحسب اعله ما واره المحقق الدواني في انموذج العلوم اما اولاً فانه منقوش بالحركة الفلكية السريعة اذ الموجود من الحركة  
عنده لم يسر الا بالتوسط كما حققه وليس لهذا الحركة طرف الا بالاضافة فمثل ذلك يتحقق في صورة التسلسل اذ  
كل احد له اطراف اضافية واما ثانياً وهو محل انه ان اريد بالطرف الا يكون وسطاً بالاضافة الى شيء اصلاً فلا يلزم  
ان الوسط مضايغ للطرف بهذا المعنى وان اريد بالطرف اعلم من ذلك فذلك تحقق ههنا واما ثالثاً فلان عدم  
الانتهاء الى الطرف الذي ليس وسطاً فانه بالتسلسل بين الاسور المترتبة بل كما يكون حينئذ فلا يمتنع الاستدلال بانه  
ليس احلي منه واما رابعاً فالتعريف بالنفس الحركة فان ترتيب بينها ثابت وان لم يشعروا بها كما حققنا من قبل  
فيلزم وجود الوسط بدون الطرف المقصد الثالث والاربعون في برهان الوسط والطرف وبما نقل  
رئيس الصناعة في الفصل الاول من المقالة الثامنة من الفن الثالث عشر من الجملة الرابعة من الشفا انا انما  
مطلوباً وفرننا على وعلى علة فليس يمكن ان يكون لكل علة علة بغير نهاية لان الحلول علة وعلى علة اذا اجترت  
بطلتها في القياس الذي لبعضها الى بعض كانت علة العلة علة اولى مطلقة للامرين وكان للامرين نسبة العلوم لية  
اليها وان اختلفا في ان احدهما معلول والآخر معلول بغير متوسط ولكن كذلك لا الاخير ولا المتوسط لان  
المتوسط الذي هو العلة الهمة للحلول علة لشي واحد فقط والحلول ليس على لشي واحد من احد من التكنة خاصة  
فكانت خاصة بالطرف للحلول ليس على لشي واحدة الطرف الاخر علة لكل غيره وكانت خاصية المتوسط العلة  
لطرف وحلول للطرف وسواء كان بالوسط واحداً وفوق واحد وسواء ترتب ترتيباً متناهيها او ترتيباً غير متناه فانه

المتوسط الذي هو العلة الهمة للحلول ليس على لشي واحد من احد من التكنة خاصة

المتوسط الذي هو العلة الهمة للحلول ليس على لشي واحد من احد من التكنة خاصة

المتوسط الذي هو العلة الهمة للحلول ليس على لشي واحد من احد من التكنة خاصة

المتوسط الذي هو العلة الهمة للحلول ليس على لشي واحد من احد من التكنة خاصة

المتوسط الذي هو العلة الهمة للحلول ليس على لشي واحد من احد من التكنة خاصة

المتوسط الذي هو العلة الهمة للحلول ليس على لشي واحد من احد من التكنة خاصة

المتوسط الذي هو العلة الهمة للحلول ليس على لشي واحد من احد من التكنة خاصة



لا تخرج الزيادة فان معلولها الاخر بارأها عليه علتة معلولته هذه علتة بارأها عليه علتتها وهكذا الى بالانتهاى فلا راد بينهما  
والافتصال كذا حققه القاضى الكوفا موسى بن شرح بسلم بن يحيى حسن وقال الحق الله انى فى رسالة اثبات احوال  
اقول هذا البرهان جريانه ظاهر على تقدير التسلسل فى احوالنا بين فقط واما على تقدير التسلسل فى الجاهلين فغير متواتر  
عدم جريانه لان علتية والمعلول يصح غير متناهيين فلا يلزم عدم كانهما وقد وقع هذا التوهم اذا اذنا سلسله غير متناهيه  
من معلول معين وقصدا عينا فى علمه الله تعالى نهية فلا بد ان يكون عدد العلويات والمعلولات الواقت فى هذه متناهيا فغير متناهيه  
ان علتية تضاهى العلولات الواقت فيها وهو ظاهر حتى كلامه اقول فيبحث على برهان لا يخلو اما ان يعتبر المضاهى  
مع معلول كل معلول عليه وليعتبر عليه معلولته كما هو الحق فان كان الشاى فالتكافؤ موجود كما هو متفق ولا يحتاج الى جرح  
على محضته فى جانب عدم التناهى وان كان الاول منع كونه غير صحيح غير مضر ايضا فان العلول الاخرى فى صورة التسلسل  
من الجاهلين علت ايضا فمعلولته مضاهى لها اى علتيتها ايضا موجود فى نفس الامر وانما الزيادة معلولته بسبب عدم  
الحفاظ على تحت العلول الاخرى وقد روي على البرهان بوجه آخر ايضا منهما فالتكافؤ القائل الشراى فى حواشى  
شرح المواقت من ان علتية والمعلول امران مترجمان لا يفرق لهما فى الخارج اصلا واما فى الذين فلا يصح تصور التناهى  
فيلحقه عدم قدرته على تلك والتصوير الاجمالى لا استناد فيه ولا تعد فلا يصح تصور التناهى العلويات والمعلولات  
حتى يجرى البرهان فيها وان جرى فى مصروفاتها اى ذوات العلل والمعلولات فان لم يعتبر حيثية علتية والمعلول لا يجرى  
البرهان لعدم التضاهى وان اعتبر تلك حيثية ليعود الكلام بان يتكافؤ لذين ههنا من الاعتبارات من ان اعتبارها  
لبساق فى الخارج والافى الذين تضاهى الوجود الاجمالى لا يكتفى **والاجواب** عنه من جمين **الاول** ان افتقار الشق  
الاول من جريان البرهان فى نفس علتية والمعلولية ولقول بهما وان كانا اعتبارين لكن لا يلزم من ذلك ان لا يكون  
لهما فقر فى الخارج اصلا كيف والانتراضيات لما فقر خارجى بحسب المنشأ وان لم يكن لما فقر خارجى مستقل كما مر  
في التحقيق الهدى والى فى مواضع من حواشى شرح التجرى وغيره ومن انكره كما مره ومن تبع من نظري لوار الهدى فى زماننا  
لم ينكره الا عن قلة تدبر وسوء تفكير كما حققنا ذلك فى نور الهدى لعملة لوار الهدى فطالعوا ان شئت **والثانى** ان افتقار  
الشق الثالث وجريان البرهان فى الذوات مع لحاظ حيثيات ولقول لا يلزم من اعتبارها حيثيات مهما كونها  
اعتبارية حتى ليعود الكلام فاما افتقار حيثيات فى لحاظ دون المحفوظ والموجب للاعتبارية فهو هذا اذا كان كما لا يخفى  
ومنها ان هذا البرهان كما يجرى فى جانب الماضى يجرى فى جانب المستقبل ايضا مع ان عدم تناهى سلسله التناهى  
عند التكليف ايضا **والاجواب** عنه ان من شروط جريان هذا البرهان ان يسجد البرهان حردا الى التناهى بلصقة التناهى  
بالفصل فى نفس الامر فلا يجرى واحد منها فى الغير المتناهى الا لاعتقائى وعدم التناهى عند المتكلمين فى جانبها لا مستقبل الخ  
بالمضى الثانى فلا يجرى عنه غير فيه ومنها **اقول** ان قاعدة تساوى المتضاهيات وجودا وعدا متفقته بالآلة  
والبنوة على لى اهل الشرح فان فى ابي البشر وهو آدم على نبينا وعليه صلوة رب العالمين بنوة محضه من غير بنوة وفى ما  
عده من اولاده من بعضها بنوة مع البنوة وفى بعضها بنوة من غير بنوة الا يحسن على نبينا وعليه الصلوة والسلام فان فيه بنوة  
لما وردها من لى من النسا فينكح ولولده وليست فيه بنوة فانما اجترت الابوات والبنوات فى بنى آدم زادت الابوة ببنوة  
ليست بارأها بنوة تقابل اصل البنى بعد ذلك امر المقصد الخ **والاربعون** فى برهان ذكره

على  
الافتقار الى  
المتكافؤ  
من  
المتكافؤ  
من  
المتكافؤ

على  
الافتقار الى  
المتكافؤ  
من  
المتكافؤ

على  
الافتقار الى  
المتكافؤ  
من  
المتكافؤ

على  
الافتقار الى  
المتكافؤ  
من  
المتكافؤ

على  
الافتقار الى  
المتكافؤ  
من  
المتكافؤ

لأشياء الواجب وتحتاج سلسلة الممكنات واري تسمية بمراد العلة وهو انه لو تسلسلت العلة من معلولاتها من غير  
ان تنتهي الى علة مختصة فمناك جملة هي بنفس مجموعات الممكنات الموجودة العلول كل واحد منها هو اجزائها وتلك الجملة موجودة  
ممكن انما يوجد وجودا خلاصا لجزائها في الموجودات ومعلوم ان المركب لا يوجد الا بغيره شي من اجزائه واما الامكان فله امتناع  
الجزء منها الممكن وما يحتاج الى الممكن لا بد ان يكون ممكنا واذ اثبت ان الجملة امر ممكن موجود فنقول هو صمد بالاشتغال اما  
نفسها وهو ظاهر الاستحالة وكما جزئها وهو ايضا محال كاستلزامه كون ذلك الجزء علة لنفسه واخيرا اذ لا معنى للايجاد بالجملة  
الايجاد جميع اجزائه واما امر خارج عنها والاستحالة يكون ذلك الخارج موجبا لبعض الاجزاء فينقطع السلسلة العلولات لان الخارج  
الخارج عن سلسلة الممكنات واجب بالذات ثم لا يكون ذلك البعض معلولا لشي من اجزاء العلول المتناهي عن العلولين المستقلين على  
المعلول الواحد فليس لمختلف من معين لان المفروض ان السلسلة غير منقطعة وقد افترض ان كل جزء منها  
معلول لجزء آخر ولم يمتد منها خلافا وقد اردت عليه بوجه منهما ان المجموع والجميع والجملة انما يكون في المنتهي لافي العلول  
وجوابه انه نزل لفظه فان مرادنا بالمجموع هنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها شي وهذا اعتبار مقبول في المنتهي  
وغير المنتهي كليهما سواء يسمى ذلك مجموعا او ليسهم ومنها ان الاتحاد الممكنة الذاهبة الى غير النهاية اذا كانت متعاقبة  
لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة وجوابه ان كلامنا في العلل الموثرة والعلل الموثرة بحيل جميعا مع معلول  
كما تقر في مقرر ومنها ان الاتحاد على تقدير اجتماعها في الوجود لغير تبارك مع بنية اجتماعية يصير بها شيئا واحدا واخر  
بدون تلك البنية فان كان المراد بجميع السلسلة المعنى الاول لم يكن موجودا ولا ممكنا لان البنية الوحدانية المحبوبة هما  
امر اعتباري يشترع وجوده في الخارج كاستحالة وجود الجزء مستلزما لاستحالة وجود الكل ان كان المراد هو الثاني فنقول علة  
الجميع لنفسه على معنى لا يفي في وجوده لنفسه من غير حاجة الى الخارج عنه فان الثاني علة للاول والثالث علة للثاني وهكذا  
فكل واحد من احواد السلسلة علة فيها لما لم يكن المجموع الماخوذ على هذا الوجه غير الاتحاد لم يمتد الى علة خارجة ولا امتناع  
في القليل الشيء بنفسه على هذا الوجه وجوابه ان المراد هو المعنى الثاني فيكون المجموع عين الاتحاد ولا شك ان هذا الاتحاد  
ممكنا بوجوده كما ان كل واحد منها موجود وممكن كما ان الوجود الممكن يحتاج الى علة موجودة كافية كذلك الممكنات المتعددة  
الموجودة تحتاج الى علة موجودة كافية حيث كان لكل واحد من احواد السلسلة علة موجودة داخل في السلسلة كانت الموجودة  
لجميع الاتحاد وجميع تلك العلل قد نقول جميع تلك العلل الموجهة الذي هو علة موجودة لجميع الاماكن يكون عين تلك السلسلة  
او داخل فيها او خارج عنها والاول محال لان العلل الموجودة لشي يجب ان يتقدم بالوجود على العلول ولما يستحيل تقدم  
المجموع على نفسه الثاني يبيح المطلبان تعين الثالث اقول هذا عجيب فلماذا لم تعتبر الاتحاد بنفسها من غير  
اعتبار البنية الوحدانية مطلقا لم يكن معلولتها مغايرة لمعلوليتها كل واحد وانما كيف يستغنى عن علة عينه او دخل في خارج  
وبذا هو غرض المورد وهو الى الان الباقى وهذا التفصيل لم يعط الاقوة له ولا عجب منه قول المحقق الدولابي المراد هو المتعدد  
بلا ملاحظة البنية كما في الاعداد حيث قيل انها الوحدات من غير ان يلاحظ فيها البنية وقد تبين ان الكل بهذا المعنى موجود في  
جميع اجزائه انتهى وذلك لانه اذا كان المراد هو المتعدد المحض بلا ملاحظة البنية فابن الكل من اجزاء حتى يقال ان موجود بوجود  
جميع اجزائه يستغنى عن علة لان الكل الجزء يتقاربان ولو اعتبرنا او مننا لا تقاير اصلا وتفظوا بالعدد لاصح فانه ان  
يقول بان العدد عبارة عن بعض الوحدات لا يريد به عدم اعتبار البنية مطلقا بل عدم اعتبارها داخلها كما صرح به المحققون

٣  
٢  
١

هذا هو المراد  
من قوله في المتن  
ان السلسلة

اي سواد الممكنات  
ص ١٣

وقد حققنا ذلك في المعارف في حواشي شرح المواقف وبهذا ليس أول قاروة كسرت منه منها بل قد مر في شرح العقائد  
 العنصرية وحواشي شرح التمهيد وغيره من تصانيفنا ايضا والحق في الجواب عن الايراد ان يقال ان اختيار الشئ الاول  
 لكن لا في غير الميتة او صورية في العنوان حتى يكون المجموع اعتبارا ياتل في العنوان فقط ولا شاك في جرد المجموع وامكانه  
 بهذا المعنى ومنها ان العلة الموصوفة للشئ لا يجب ان يكون موصوفة لكل من اجزاء حتى يلزم من كون الجزء علة كونه علة  
 لنفسه لا تسمى ان الجملة التي هي عبارة عن الواجب والممكنات موجودة وعليها ليست الاجزاء منها وهو الواجب وجوده  
 على ما في شرح المواقف ان المراد بالعلة الفاعل المستقل بالاجزاء على معنى ان لا يكون له شريك في التأثير في تلك السلسلة  
 واعتقنا بالجملة نفس جميع الممكنات بحيث يكون كل جزء منها معلولا لكل فلا بد ان تكون علتهما خارجة عنها لا جزئية منها وهذا  
 بخلاف المجموع المركب من الواجب والممكنات فانه عاجز عن استقلال اجزائه بعض منه الذي هو موجود بذاته مستغن عن غيره  
 وبالجملة فعلة المجموع الذي لا يكون جزء منه موجودا بذاته مستغنيا عن البوشر لا يكون جزء منه وهذا هو الذي يطلبوننا ومنها  
 ما ذكر في الاسفار ان وجود كل شئ معين وحدته ووصفه كل شئ معين هو وجوده ووجود المجموع ليس مغايرة لوجود احواده الاسمي  
 اعتبار العقل كما انقصر ذلك في مقوله لا سلم ان افتقار الجملة الى علته غير الاتحاد وانما يلزم لو كان لها وجود مغاير لوجود  
 الاتحاد وتوهم انها ممكن جرد عبارة بل هي ممكنات تحقق كل منها بعلة وهذا كالعشرة لا ينفق الى علة غير الاتحاد وما يقال  
 من ان وجودات الاتحاد غير وجود كل منها صحيح اذ يكون الجميع غير كل واحد منها لا يستدعي ان يكون له وجود مغاير في نفس الشيء  
 والقول بان التعدد قد يوجد مجمعا وهو بهذا الاعتبار واحد وقد يفرد مفصلا وهو بهذا الاعتبار متعدد ووجود كل منهما  
 لوجود الآخر لا يجدى شيئا لان الاجمال والتفصيل من اعمال العقل فمجموع النساء والارض سواء اقدم العقل جملا او مفصلا لا  
 يعطى لهما التغير في الخارج لان اختلاف الملاحظة لا يوجب اختلاف الملاحظة والحاصل ان تغاير المجموع لكل واحد  
 انما هو بحسب احوال العقل وهو وان كان من نظائر الواقع لكنه لا يوجب ان يكون للمجموع وجود مغاير في نفسه لوجود  
 الاتحاد فلا يجب ان يكون لكل علة مغايرة سوى كل الاجزاء فانهم فانه دقيق وبالتأمل حقيق ومنها انه يجوز ان يكون  
 الشئ علة لنفسه وتقدم العلة على المعلول كما هو في غير العلة التامة اذ لو وجب تقدم العلة التامة لزم في المركبات اقدم ما  
 نفسها بترتيب لان مجموع الاجزاء المادية والصورية جزء من العلة التامة فيكون مغاير عليها وهي مقدمة على المعلول لانه  
 هو عبارة عن عين مجموعها والواجب علة على ما في شروط علة العين في غير ان مرادنا بالعلة الفاعل لا مطلقا بل انظر  
 بالتأثير في ان لا يستند المعلول الى العلة توسط او غير توسط والفاعل مستقل بهذا المعنى في المجموع الذي عبارة عن  
 جميع الاجزاء محبيل ان يكون فاعلا في كل واحد والامر من فاعلا مستقلا في المجموع ضرورة اشتداد بعض الاجزاء الى غيره  
 واورد عليه **اولا** باننا لو لم يكن ان يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكل اجزاء لزم في مركب اجزاء مرتبة ذاتا  
 كاسر مثلا انما تختلف العلول من علته او تقدم عليها اذ لا يخلو من ان فاعل المجموع كان موجودا عند وجود اجزائه  
 بين اجزائه او لم يكن فاعلا الاول يلزم تحلل الجزاء الثاني من علته المستقلة وعلى الثاني يلزم تقدم الجزء الاول على علة  
 وثانيا اننا لو قلنا ان الشئ لا يمكن ان يكون فاعلا لغيره مستقلا يكون مجموع العلل الثلاثة علة مستقلة لمجموع العلول  
 الثلاثة مع ان ليس علة لشيء منها ضرورة اشتداد كل منها الى واحدة منها فقط واجيب عنها بان التعلق عن العلة  
 بهذا المعنى غير متنع اذ لم يمتنع فيه اجتماع جميع الابدان كما اعتبر ذلك في العلة التامة والمنفص انما يتوحد من العلة التامة

في علم القائل بالسلسله

الشيء السابق واللاحق المقصود بالمراد

المشاهدة في كونها بالاشياء

علمه أي ما هو علمه فيكون العلم بالاشياء

له

في مود

في مود

في مود

في مود

في مود

في مود

في مود

والقصد الضروري ههنا ان لا يكون فاعل الجزاء خارجا عن فاعل الكل سواء كان بعينه فالاعلاما ولكن وهذا القصد كلفيتنا  
 في غرضنا وهو البطلان كون الجزاء علة مستقلة للمجموع كما لا يخفى والحق في الجواب عن اصل الايراد ان اختيار المراد هو  
 العلة الثانية ولا يجوز ان يكون نفس الممكن فانه لو كان كذلك لفتى في وجوده فلو سيج الى غيره فقيسه باب اشباه الآحاد  
 من جهة الامكان هذا وقد لقي بعدي في المقام تفصيل فانه مقام واسع طولو الذيل فيه غاية التطويل من اراد الاطلاع  
 عليه فليرجع الى حواشي شرح مكية العين والرسالة الجمالية وغيرها المقصد السادس والاربعون في بيان  
 ارمي تسميته بمراد ان القطع بالسلسلة وتقريره على ما في الموافقة وغيره انا قد اثبتنا وجوده وانما يجب تعالى بغير  
 الاحتياج الى البطلان بالنسب وبعد ذلك نقول لوزيها السلسلة في العلل الى غير النهاية لكان وجوده الواجب وعينه  
 سواء لكنه ليس كذلك فلا بد ان يقطع السلسلة اليه المقصد السابع والاربعون في بيان الترتب و  
 تقريره على ما في القيسات وغيره وان كل سلسلة من علل معلولات مترتبة يجب ان يكون بحيث اذا فرض انتفاء  
 واحد من آحادها استوجب ذلك انتفاء ما بعده ذلك فاذا ن كل سلسلة موجودة بالفعل يستوجبها المعلولية على القرب  
 بحيث ان يكون فيها علة هي اولى العلل لولاها انتفت جملة المتراتب التي هي معلولاتها والامكن المعلولية قد استوجبت آحاد  
 السلسلة بالاسر والتماس ان يستغرق المعلولية على سبيل الترتب جملة آحاد السلسلة بالتام مع وضع ان لا يكون هنالك  
 علة واحدة للجميع لولا ان انتفت السلسلة باسمها كلاما بالمتناقضين المقصد الثامن والاربعون في بيان كون  
 العلة الثانية التي تنافي في كتابها صانع الحكماء لا بطلان عده منتهى اذ هو الانواع المولدة على سبيل التفاضل و ارمي تسميته  
 بمراد البذر والشجر وتقريره على سبيل التلخيص ان يقال اذا فرضت اشجارا ودجاجة غير متناهية في الملائمة  
 بان يكون فعل كل شجر وشجره قبل كل حاجة ودجاجة فلا بد ان يكون قبل كل شجر بذر موثر له قيل كل حاجة بصفة مولدة لها فعل  
 كل شجر بذر يكون مثل كل بذر لا بد من فرض عدم تنافي المولدات من الطرفين وكذا في كل حاجة ويستعين في سائر المولدات  
 فنقول اذا انتفت جملة من الاشجار الموجودة في الدهر وفي الزمان الماضي الخارجة من القوة الى الفعل من اليوم الى الازل بل ان  
 يكون معدومة بعد عشرين في نفس الامر ولو كان ذلك العدة غير متناهية في الكمية بالفعل كيف والاشياء الخارجة من القوة  
 الى الفعل لا بد ان يكون معدومة لعين شخصه شغل على آحاد شخصية بحيث لا يزيد ولا ينقص بخلاف ما بالقوة من الاشياء الماضية  
 فانها لا مجموع لها بعد عدم جهتها من القوة الى الفعل وذلك ظاهر ويجب ان يكون بازا لكل شجر بذر سابق عليه فالشجر اليموي  
 بازا له بذر والشجر السابق عليه بازا له ايضا بذر وهكذا والبذر الذي كان بازا والشجر اليموي لا بد من الشجر السابق لما مر  
 فكل بذر موقوف على الشجر والعكس اذ ان قبل كل بذر شجر والعكس فالتوقف من الطرفين لانهم ذلك باطل لافضائه  
 الى الدهر وقال الحق الطوسي في مصارع المصارع راوا عليه باعلا علة العلماء ليس بذرا ولا في اللفظ لان الشيء  
 اذا توقف على شيء في وجوده الى ذلك الشيء لا يكون ويرا بل بما يتسلسل الى حيثية الدورة التسلسل عند المصارع  
 وذلك بان نقول لما كان جملة الاشجار الموجودة من الشجر اليموي الى الازل في الماضي او في الدهر بحيث لا يشك فيه وهم  
 موجودة بعد عشرين ولو كان في ذلك فترة واحدة كما مر ويكون كل واحد منها مولدا للفتح فيكون بازا آحاد بذره بجملة آحاد  
 جملة البذر المولدة لها وبذلك التفاضل بين التولد والتوليد ويكون هذه سابقة على تلك لما فرضت مولدة بالكر  
 وكما فرضت في جملة الاشجار شجره مولدا للفتح صرف يكون في جملة البذر بذره وهو مولد بالكر صرف يحصل التكاثر بينهما

ان كان كل واحد من هؤلاء اعم حيث التولد يكون مساويا لجملة الاشجار المولدة من حيث التولد لا يكون مساويا لسا  
 سوى الشجر البيوي لانه مولد بالفتح من فم واحدة من البدور تكون ثمة مساوية لجملة الاشجار باينها وقارة لبعضها اتم  
 ذلك لانه المبعين الذي هو مولد بالسكر من يكون سابقا على الاشجار بما حاص وان كان بلا ثمة ولما فرض مولد اكون  
 ايضا حاصلا لانه بعد من جملة الاشجار الغير المتناهية والبدور الغير المتناهية فقد توقت جملة الاشجار بقاها بحيث لا يمتد في  
 على ذلك لانه المفروض فان قلت اذا ثبتت بدورين فوق الكل والبيان المذكور وهو بعينه وقد مات برهان التصديق  
 ثبت المتناهي فلا حاجة الى البيان الزايد قلت حسب لكن يتبين الطريق ليس بين واثبت المتناهي فتم هذه البدور الغير المتناهية  
 من البدور الذي يولد منه الشجر البيوي كل واحد منها مولد بالفتح فيجب ان يكون بازا منها اعداد الاشجار الغير المتناهية بحسب احوال البدور يكون  
 الاشجار مولدة لما فيجب ان يكون في الاشجار ايضا واحدة من هؤلاء بالسكر من فيحصل الكثرة المطلوبة يكون جملة البدور بحيث  
 عية شئ متوقفا على ذلك لانه المفروض من كل شئ في هذا الشجر المولد بالفتح كاي في الاشجار متوقفا على ذلك لانه المفروض من كل شئ في هذا الشجر المولد بالفتح  
 المفروض في الاشجار متوقفا على ذلك لانه المفروض من كل شئ في هذا الشجر المولد بالفتح كاي في الاشجار متوقفا على ذلك لانه المفروض من كل شئ في هذا الشجر المولد بالفتح  
 ذكر بعض المحققين وارى التسمية بمران التوفيق بين الطرفين وهو انه لو لم يكن في الوجود وجوب على كل ثمة غير  
 متناهية لتوقف كل وجود على وجودا وتوقف كل وجود على وجودا فاما وجوده متوقفا على وجوده وبالمعنى فهو يجب الدور  
**قال** كمال المحققين في العروة الوثقى هذا الكلام يحمل على ما يناسب تقدير العنقوس في صراع المصارع والافظا به انما  
 التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى **المقصد الخامسون** في بيان اطلال التسلسل  
 في النظريات لاثبات بداية بعض من كل من التصورات والتصدقات وتقديره انه لو لم يكن في من التصورات والتصدقات  
 بدورا بل كان حصول كل مخالفة لال نهاية لزمان يكون الادراك البيوي كادراك العقل مثلا فاعلمنا ان كل انقسام ساد بالغير  
 المتناهية في النفس قبل اليوم واللان باطل لكون زمان وجود النفس متناهيما بنا على حدوث النفس كما ان المحقق في هذا  
 فالمنزوم شك وقدره الدليل بحيث يجري على تقدير تقدم النفس ايضا فيقال لكن بان ادراك النفس للاشياء بالغايب عنها  
 متناهية اما على تقدير حدوثها فظاهر وانما على تقدير تقدمها فمفروض مرتبة العقل البيوي لاني وبني في هذه المرتبة خالية عن سبب  
 الادراكات انصولة وارى التسمية بمران حدوثه وسرور عليه بما يجد انظم لا يجوز ان يكون هذه المرتبة من حيث  
 حدوث النفس لا توجد على تقدير تقدمها سلمنا ذلك ككلتا القول لم لا يجوز ان تكون النفس قبل عروض هذه المرتبة مدركة  
 بالادراكات انصولة وتكون هي ساري لما يحصل لها بعد في وقدير وعلى وجود مرتبة العقل البيوي لاني على كل تقدير متناهية  
 المحال كما فصلته في من المخلف في عيش البهائم المطلق فلا ضير به هنا خوفا من الاطالة **المقصد الحادي والعشرون**  
 في ما ذكره الشيخ الهروي في حاشي شريح التمهيد الجلالى لابطال التسلسل في النظريات من ان لو كان حصول التصورات  
 والتصدقات بطريق التسلسل لزم محقق ما بالعرض بدون ما بالذات واللان باطل بداية فالمنزوم مثله وقد الملائمة  
 ان في التعريفات ليس الا تصورا واحدة متعلقا بالمعروف بالسكر بالذات والمعرف بالفتح بالعرض فاذا كان حصول  
 كل مخالفة كان كل منهما بالعرض وارى التسمية بمران حصول العرضي واورو عليه ان هذا الدليل كما يتقدم على  
 غيرهم من ان في التعريفات حصولا واحدا متعلقا بالمعروف بالسكر بالذات والمعرف بالفتح بالعرض ويؤيد به سبب  
 علمه في ان لا يكون دليل قوي على ما مجموعه على ان فيها حصولا لا يحصل المعرف بالسكر لانه متوقف على حصول المعرف بالفتح فلو

في هذا المقصد التاسع والاربعون في بيان  
 التسلسل فقط دون الدور لتبادل الحاجة بتبادل افراد النوعين انتهى

في هذا المقصد الخامسون في بيان اطلال التسلسل  
 في النظريات لاثبات بداية بعض من كل من التصورات والتصدقات

في هذا المقصد الحادي والعشرون في ما ذكره الشيخ الهروي في حاشي شريح التمهيد الجلالى لابطال التسلسل في النظريات

في هذا المقصد الحادي والعشرون في ما ذكره الشيخ الهروي في حاشي شريح التمهيد الجلالى لابطال التسلسل في النظريات

كل منها على هذا النسب بالذات من غير واسطة في العروض ولا ضير لازم عليه **فان قلت** المعلوم من المعلوم  
 ومساوي له لهما اذا كان جميع اجزائه عدلاتا ما لان كان هناك حصولان يلزم ان يكون شي واحد حصولا لان  
 قلت العينة الذاتية لاتتاني في القاطرة الاعتبارية فيمنها تافرا بالاجمال التفصيل فلا تغير لو كان له حصولان فافهم  
 المقصد الثاني والمحسوس في برهان ذكره لا يبالغ في التناهي اجزاء الاجسام على ما هو منسوب للنظام سموه  
 برهان التناهي ومقرره ان لو كان الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل فانه يلزم جملة متناهية وتركيب منه  
 جسم اخر فنقول من المعلوم ان نسبة حجمه الى الجسم مساوية الاجسام نسبة اجزائه الى اجزائها اذا زودوا وحجمه فافهم  
 انما هو بحسب الزيادة والزيادة وانما نسبة الحجم الى الجسم مساوية الاجسام نسبة اجزائه الى اجزائها ولما كانت الاجسام والاكبر  
 متناهية فلو لم تكن اجزاء الاجسام متناهية لزم ان تكون نسبة التناهي الى التناهي كنسبة التناهي الى التناهي  
 وهو متناقض او ورو عليه بوجه منها انه لاحاجة في الاستدلال الى ان يحصل جسم من اجزائه متناهية بل يكفي ان يقال  
 ان كان لكثرة متناهية حجمه فوق حجم الواحد كان حجمه زودا وبارزوا بالاجزاء فيكون الذي اجزائه متناهية نسبة حجمه  
 حجم الجسم غير التناهي الاجزاء كنسبة التناهي الى غير التناهي ليس كذلك **واجاب عنه** الحق الطوسي في شرح  
 الاشراك بان النسبة هي اية احد المقدارين من الآخر واذا قلنا ان هذا المقدار من ذلك المقدار ثلثه او ربعه او غير  
 ذلك فانما يصح اذا كان من نوع واحد وكان النسوب ونحوها مثال النسوب لانه فان نقطة لا يكون ان نسب  
 الى الخط ولا الخط الى السطح ولا السطح الى الجسم فليس كل حجم يناسب جسم ما لا يكون جساما فذلك حصل الجسم اولاهم نسبة حركته  
 العلامة الراسية في الحركات بان الجسم لو كان شافعا من الاجسام وكان حجمه زودا وحسب الزودا والاجسام  
 وكل عدد لغيره من تلك الاجسام بل واحد منها يكون النسبة الى الكلي الثلث والربع او غير ذلك بالقوة  
 فلا اعتبار الى تحصيل الجسم فاعلم ان تمام المحجة ومنها ان اجزائه ان يكون النسبة بين الجسمين من النسبة بصيغته  
 التي توجد في المقادير والاعداد فلا يوجد مثلها في الاحاد لان نسبتها عدوية قطعنا وجوابه ان كلامنا بعد التفرقة  
 تركيب الجسم من الاجزاء التي لا تنجزه وهي لازمة للنظام من حيث لا يشعر بوجوب جملها عاود مشرك هو الجزء  
 الوجه فليكن النسبة بينهما ايضا عدوية ولتكن حركتهما حكاية لطفة على ما في شرح الاشارات وغيره وهي انه قد تنظر  
 اصحاب الجزء واصحاب النظام يوما فالزم اصحاب الجزء واصحاب النظام بان يجب من كون الاجزاء غير متناهية ان لا  
 يقطع جسم سافة محدودا في زمان غير متناهية لانه لا بد من الحركة من وجوب كل جزء من جزءه ودخل في غير آخر فاذا كانت  
 الاجسام غير متناهية كان زمان القطع غير متناهية فارتكبو القول بالحقرة والزموا ايضا بان كون الجسم متشكلا على  
 ما يتناهي من الاجزاء يستلزم ان يكون حجمه غير متناهية فالزموا تداخل الاجزاء وان اصحاب النظام يلزم اصحاب  
 تناهي الاجسام ونجزة الجزء القريب من طلب الرمي عند حركة البعيد جزء واحد لو كان القريب البطيء من البعيد فافهم  
 ان البطيء ليسكن في بعض ازمته حركة السريع ولا يكون ذلك الا بتفكك اجزاء الرمي عن حركتها فاستمر التشديد  
 بين الطائفتين بالحقرة والتفكيك وذكر في الشفاذه الحكاية بوجه آخر وهو ان لما حوال الفرقان الست اظفة  
 قال الفرقان الاول اي محاب الجزء لو كانت الاجسام مركبة من اجزاء غير متناهية لما بلغت حركة الى الغاية والى الابل  
 بيان الملازمة ان الاجسام لو كانت غير متناهية لكانت الجسم قساما والصفات في اقسام الى غير النهاية والحركة فافهم

تبلغ غاية المسافة اذا بلغت الى الغصن وانما بلغت اليها فلو بلغت الى النصف نصفها لكن الانصاف فيمتدنا به والافصاف  
 الغير المتناهي لا يتقطع بالبحركات فيمتدنا به فلما اوردوا وانتهت به المقياسات اخذوا يعبرون لنسلك شلين  
 فمن حاك على اني رايت تخمينين تحركان احدهما سيره بالحركة جدا والاخر بطي الحركة في الغاية ولم يعلل سيره بطي  
 اصلا ومن قابل اني لاحظت من بعض مطابخ النظر ذرة تسير عليها بغلظة والافترغ من قطعها لانها بحركة مما لا ينشأ  
 والمثل الاول للقياس والثاني للقياس اخرين وعلى هذا حال تشييع هؤلاء وشناعة اولئك فالتجاذب الى القول بالطفرة  
 وهي ان تحرك جسم من المسافة يحصل في حد آخر من المسافة من غير ملاقة الوسط ومحاذاة قاورد الا ولون ذلك  
 شلا وهو ان الدائرة الخطيئة من الرمي والصغيرة القريبة من المركز اذا تحركت فلو كانت حركتها متساوية مع كبر  
 المسافتان مسافة واحدة وهو محال ايضا ان يكون الصغير في الوسط ضرورا ان الرمي متصل بغيره بعضه مبعض فبين ان  
 الصغيرة تحرك ونقل طرفاتها والعظم تحرك وكثير طرافها ما عدوا ومقتضى حتى يحصل في الحد اكثر من بعد الصغيرة فلما انطو  
 الى هذا المقام تصدى الاخرون للالتزام وكانوا يشنعون القول بالطفرة فاضطروا الى تكبير الصغيرة من السكون حتى  
 حكموا بان الرمي يتفكك اجزاء بعد الحركة فوقع احدهما في شناعة الطفرة والاخر في شناعة التفكك خاتمة الخرج  
 من قال بالالتناهي في الاجسام والابعاد ووجهه منهما ان الاجسام لو كانت متناهية لكان الخارج عنها اسرا من  
 في جانب عن جانب اول لا يمتد فان كان الاول لم يكن عدما فمضانا لان النقط المحض الانحصارية فيه ولا تخلف فكيف يحصل  
 الاستيذان بل للبعد ان يكون اعم وجوبا ولا شك في انه يكون مشددا لا فيكون مقبلا او جساما فالخارج عن كل اجسام  
 جسم بذاته خلت وان كان الثاني فهو خلاف ما يحكمه العقل بانه لا حيز من ان الطرف الذي  
 يلي القطب الشمالي مثلا غير الذي يلي القطب الجنوبي وانكاره مكابرة **واجواب** عن ان المتكلمين سلموا اجزاء انفسيا  
 خارج العالم ونعموا انها امور تقديرية غير موجودة وفيه ضعف لان المقدر هو الذي لا وجود له في الذهن والذي لا  
 وجود له في الذهن ان لم يكن ذلك مطابقا للخارج كافي كذا باوان كان مطابقا لزم منه وجود الاحياز في  
 نفس الامر ووجود الوجود والزام **واما** الحكماء فانهم صرحوا بان خارج العالم لا يميز فيه جانب عن جانب وان الحكم بهذا التميز  
 هو الوجه العقل وهو الوجه غير مقبول كذا في المحصل ومنها ان ما ورا العالم متقدر فان ما يوازي ربع العالم اقل مما  
 يوازي النصف مثلا وكل متقدر فهو موجود وجواب على ما في المواقف ان هذا التقدير وهم باطل غير مطالبات العقل  
 ومنها ان لو فرضنا واقفا على طرف العالم فان المنة مديرة في ما وراة فتم فضاء وجوده كسحاته مديرة في العدم فتم  
 فيكون متقدرا ايضا لان ما يسو اصبح اقل مما يسو البعد وان لم يكن مديرة في العدم فتم جسم ما في البعد على التقديرين فتم بعدا  
 مجردا وادعى وجوبا على ما في حكمة العين وغيره ان اتخذا الشق الثاني ونقول ليس استثناء مديرة هناك لعدم وجود  
 جسم ما بل لعدم فضاء وهو شرط اقول فيضعف ظاهر فان منع القضاء هناك يادوان يكون مكابرة والادلة  
 التي اتخاها اعلية في كبرهم كلها لا تخلو عن شيء ومنها ان الجسم ما بهية كلية يمكن لما افرا غير متناهية مثلا فاذ وجدت  
 تلك الافرا كانت الابعاد غير متناهية **واجاب** عنه في حكمة العين وغيره باننا لا نسلك ان ما بهية الجسم كلية ليقضه  
 المكان وجود الاجسام الغير المتناهية على اننا نقول المديرة عدم وجود اجسام غير متناهية فان كان وجودها في غير نهايتها  
 لا ينافي ما وعيناه وخدش العلامة طلب المحققين في حاشي حكمة العين ابن الحارث مديرة لانتهاهما والامكان غاية

فان

فان

فان

فان

فان  
 في حاشي حكمة العين

الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا  
هدى الله لنا

انتفى وفيه يافيه فان الحكماء لم يدعي امتناعه بالغير فاما مكان الذائق لانيافيه وقال الفاضل الشيرازي في محشيه  
اقول لنا ان نستعمل المنع المذكور في المتن بثلاثة اساسا اخرى احدها انه ان كان كل ما لا يمنع نفس بقصور من نفس  
شركه من كثيرين لكن يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في الخارج اصلا كالكليات الغرضية وثانيها يجوز ان يمنع نفسه من وقوعه  
في افراد كثيرة مطلقا وثالثها ان يجوز ان يمنع ذاته من وقوعه في ضمن افراد غير متناهية مطلقا لكن الاول مستدفع  
بالخصيص الذي ذكره السيدي حاشية حيث قال اي محله واللام هي المقصود بقيم الاخران ولم توجه في المتن والشرح  
اليها لعدم مطالقتها الواقع فيصير كلاما جديلا انتهى هذا ولما اخرج الكلام الى هذا المقام ختمته بنظم الاقتصار حامدا للغير  
العلامه وصليا على سيد الانام وآله الكرام وكان ذلك يوم الخميس الرابع والعشرين من الرجب الاخير من سنة ثمانين  
ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من هجرة سيد الثقلين عليه على آله صلوة رب المستقرين حين اتاحت بي بالوطن حفظه  
من سرور والزمين والكموم من النافطين في هذه الرسالة والمستفيدين من هذه العجالة ان يدعوا لي بالخير في الدنيا  
والعقبى والفاخرة عن كل خير في الآخرة والادنى حسلي بعد ان يرحمني بدعائهم تجايلة فيضرب ان عان خير بلعاب

# ختم الطبع

تمحرك باسم فخرت عن انظرها صفاته لسان المحامدين ، وعجزت عملي وراك سمات آياته عتقوا العارفين ، بحث في الآيات  
رسوله فاقم النبيين ، وسيد المرسلين ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، شدوا قواعد الاحكام وسوسوا اصول الدين  
ولبعد هذا جوار الكلام المتين ، بل هو دستور الحق وقسطا صلب اليقين ، في تنقيح البراهين ، الذي لم ينظر مثلها احد  
من الفضلاء السابقين لانها كانت تشته في زبر المتقدين ، ولم تطلع عليها احدين العالمين ، فالتقطها خيرة الحق  
بالمهارة السابقين ، راسل المتخصصين ، فخر المتقنين ، علم العلماء والمجاهدين ، بفضل الفضلاء المتبحرين ، بجامع بحري العقول  
والمستقول ، بحادي الذروع والاصول ، ببولاي المجر العلام ، بآستاذي السميع القمقام ، بالمتوقد بالبعدي الحاج  
الحافظ مولانا محمد عبد الحفيظ ، وراحمه الله تعالى ، ما فورت الايام وفعلت الليالي ، بابل العالم الجليل ، الفاضل  
البشير المولوي محمد عبد الحفيظ ، اجله اسد في جنات النجاة ، ولما كانت الرسالة الشريفة في غاية اللطافة  
ونهاية الرشاقة ، فاعتنى بطباعتها محمد الزمان محمد عبد الواحد خان ابن المغفور

محمد مصطفى خان ، سكنه الله في دار الجنان في سنة ثمان وثمانين بعد الالف  
والمائتين من هجرة سيد الثقلين صلى الله عليه وعلى آله  
وآله وصحبه وسلم  
رب العالمين  
عفد الله يوم الجزاء

الحمد لله  
الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا  
هدى الله لنا

وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا



وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا

[illegible]





منه الله تعالى و قد علم ان هذا هو الحق و لا ريب فيه و قد علم ان هذا هو الحق و لا ريب فيه و قد علم ان هذا هو الحق و لا ريب فيه

[illegible][illegible]









[illegible][illegible][illegible]



[illegible]









۱- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۲- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۳- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۴- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۵- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۶- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۷- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۸- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۹- در این کتاب که در این کتابخانه است  
 ۱۰- در این کتاب که در این کتابخانه است

لا يكون من المبدأ الأول من صف الأجسام الطبيعية قناج عن مجرى ملباتها الا على سبيل التداوى والتوليد بما  
 يكون الخراج عن مجرى الطبيعة الجبرية غير خارج عن مجرى الطبيعة الكلية كما لو كانت الخراج عن مجرى طبيعة  
 زكية شاملا للطبيعة الكلية فيرقصا تكتفى نفس السعادة اذ هي اما خلق البدن اما خلفا في بعض  
 غسورا لا اعتبارا وكذا خلا المكان ليكون اشخاصا اخر ليسا باعتبار بدوام العدم من جهة الاراء والخلود وهو  
 هناك انما تستوعق قيمته من وجوده في الطبيعة تنبها الجسدي وبقوته في تنبها الطبيعة من جهة الحركة  
 بطبعا والواسكن في ذلك تنبها بالطبيعة وموجبا وجوده بالفعول او قواما للفعول في الطبيعة كما بالوجود الاول  
 كالاشخاص بالطبيعة او بالوجود الثاني كالانواع والطبيعة ومنها ما بالخلق وهو كل ما في الطبيعة ومنها ما يجري  
 مجرى الطبيعي وهو ما في الطبيعة بذات حسن غير اعتبارا بعرض خيوط فيقال الخراج عن المجري الطبيعي وهو  
 ما يكون رتبة غير ذلك يكون سبب الطبيعة لكن لا التماثل بمعارض في الازادة القابلة لفعلا كما ان  
 السطح والاشياء الزائدة فيها وان كانا بالطبيعة او الطبيعة تقتضيهما لكن ليسا على المجري الطبيعي في مقتضيهما  
 لا تماثل بمعارض كون الازادة في مقتضيهما وكيفية ما تحت استمدك ذلك مقتضى ان كل منهما جدي في الفلسفة  
 الاولى انه لا يكون في المبدأ الاول فعلا جديا كذا ان من الفعلين لا يكون من فعل قسري في الثاني في الطبيعة  
 خارج عن مجرى طباعها الا على سبيل التداوى والتوليد من الاعمال الطبيعية واعلم ان ذلك يختلف الحال  
 بالنتيجة الطبيعية الجبرية والكيفية في قناج عن المجري الطبيعي بانها في الطبيعة الجبرية دون  
 الكلية كما لو كانت خارج عن مجرى الطبيعة الجبرية في النسبة الى الطبيعة الجبرية وليس انما في غاية بل في بعضا منها  
 كقناج عن مجرى الطبيعة الكلية او لما في قناجتها تكتفى نفس السعادة اذ هي اما خلق البدن اما خلفا في بعض  
 التي يلبها فان حرق لها على الجبر ليس من الانسان وله في الازالة في ذلك قناج في الطبيعة الكلية  
 يمكن الجمع بينهما من جهة الوجود لانهما الكمال بالنتيجة في الفطرة والنوع في الفعلية في مقتضى كون الموت  
 في جهة رطبا في ذلك استعادة فذلك هو الاعمال الطبيعية النوع ومنها اصل المكان فان ذلك الموت وكان في  
 الاجزاء متخلين كان المكان هو الوجود ومنها الفصل والاشياء التي عليها في النسبة الى ما يمكن ان يكون  
 اشخاص النوع الذين ليسوا باعتبار بدوام العدم من جهة الازالة الاجزاء بدوام الوجود فاجبت حكمه مقتضية  
 للوجود في العدة ان مقتضى مولاهم في مقتضى قناعتهم واما الغاية في الطبيعيات فالاصول الجبرية  
 والغاية الحقيقية للجبر كاجل طبيعتها في الازادة في غاية الغاية في الاشتراك على الاعمال وما كانا مناسبا

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

بجواز اختيار كل منها الغاية ولو سلمت النفس عن اتوارع خلفتها لكان يصعد عنها الفعل على خروجها  
من غير روية وبالصناعة اذ صارت ملكة للفهم فيصالح الى روية ولا ريب انها الغاية والقوة بنفسها في  
حركتها وانما تحرك الفعل التي فيه تتركب ذلك العضو والنفس لا تشترط كمالا العقلية مع ان ذلك  
الفعل اختياري ولما التشويبات وتوابعها بما تصور ودم فعل ولا يعين ان الطبيعة تستطيع ان تترك  
كل مادة في النهاية ولان لا علم انفعالها غايات ونهايات وحياتيات فان المادة قد فعلت  
حركة الطبيعة ففعلها الى الصفة التي تستعملها ولا تعطلها ولا تظلم لتزول متداولي غايات فان سببا كمالا  
الحركة والطبيعة البدنية فالحركة غايات تحليل الحركات والطبيعة غايات حفظ البدن ما لم يلا حظ  
كل من الموضع الاستعداد بل قد يرتبها فيكون ذلك سببا بالعرض نظام الذبول انما تضمن فعل  
كطبيعة يكون الغاية لها الاصل غير تام في الذبول والموت ان لم يكن غايات القياس الى زيد في غايات  
في النظام من تدبر في منافخ اعضا الحيوان واجزا النباتات لم يرتب في الامور الطبيعية تناسق في كل  
الى غايات وخير ومع ذلك لا يكون فيها الامور ضرورية يحتاج اليها الغايات او تترجم الغايات الى امر  
التي لا يكون متوقفة بالقياس الى شيء اقوى خفية وامتد ولا كثرة بالقياس اليه ليقال لها انها كانت  
بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن متداوليها لم يكن سببا اتفاقيا وكان هناك سبب غير وادان  
اي سبب اتفاق لها ودم رحمة انها بما فيها نظام مميته لا يصير تلك الضمنية سببا لها او يخلو في الطبيعة  
الاولى الى شيء ما لم يجد فاقدمت الى المجموع لم يقل انما بالاتفاق وانما ذلك لا قيل اليه بل  
لكل الضمنية فالعقول اكثر من سبب الخلل لئلا يثبت مثلا كان الاتفاق وكان الضمنية اتفاقيا  
وان نسب الى حرفة غايات في موضع قد وصف فيكم لم يكن بالاتفاق وكان السبب وجبا لكان البنف  
اختلافه انما يقال لما يودي الى شيء يستعمله وسببا لادق من مختار من الناطقين وسببا لاجت  
ان يودي الى غايات محمود وشقاواته ان يودي الى غايات ندمومته ولا يكون سببا للثمة لكن قدكر  
عند حضوره حصول اسباب مسعدة او شقية فيثبت من حضوره واما اعتد ليقال له الميمون  
المشوم واما مسعدة طبيعية فيقال لكان من تلقا نفسه اقول لما ذكرت المبادئ العامة الطبيعية  
وذكرت في اربعة اوجه خمسة وهنالك من يرتفع الى الجبان ان يكون الطبيعية تتكلم لمبادئ بل يجوز  
ليكون يجوز لثمة بالاتفاق الى اعلية فاعلية ولا غاية واما غاياتها وديع من المبادئ لاجت والاتفاق

[illegible]



[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱





۱- باسما جنت  
 ۲- باسما جنت  
 ۳- باسما جنت  
 ۴- باسما جنت  
 ۵- باسما جنت  
 ۶- باسما جنت  
 ۷- باسما جنت  
 ۸- باسما جنت  
 ۹- باسما جنت  
 ۱۰- باسما جنت

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

هذا التصريح قابل للصحة فيكون له من الزيادة أو نقصا لمكانه من الحيوان كما لا يمكن له من الخلق  
 أو بالضرورة التي هو بطبيعتها متصل الاستعداد وكان في حاله صارت هذه الحيوانية قابلية فيكون له من الخلق  
 ثم لما كانت المادة والصور فيهما البدن انما خلقت لتجوز الجسم وقد عرفت ان سواهما من المبادي كان شيئا  
 بعيدا عنها اخرى بان يتم بها الطبيعة بالاحتياج الى الجسم الفاضل عن روحه ذاتية يمكن انشاء تفيد المادة  
 العلوية التي هي راسخ القوة في قوامه وجودي في نفس في الواقع ذاتية وان كان تفيد الصورة العلوية من حيث  
 افضل كذلك فيكون له الاحتياج منها في الغاية الحقيقة والغاية الخاصة قبلها انشئت على وجود من الطبيعة  
 فلهذا لم يخلو المادة في قائلين ان المصنوع لذاته لها والصوره واما المادة فاما تفيد طبيعة في الصورة بانها  
 فمن احاط على ان الصورة المعنى عن الالتفات الى المادة وكان الفحص عنها تفيد الانا يعني في ذلك في فاسد  
 فان الصورة الطبيعية التصور لا في عمل تمام فالتصوير في العمل ان تعرض في مادة كانت من سواها لم يكن في  
 الارض ان تخصصها بموادها كالصورة الانسانية فيعمل في تصديق مادة شبيهة بها بالوجه في تخصصها  
 بموادها كالصوره الانسانية فيعمل في تصديق مادة شبيهة بها بالوجه في تخصصها  
 حكمه ان لا يبدل من موضوعه فيكون حيزه تصادفها بمادة مخصوصة فانظر في الصورة الطبيعية فيكون في العمل  
 وانما كانت مباديها في الحقيقة في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى  
 يتحقق ذلك من مباديها في المادة وانما كان بعض المصنوعات التعليمية التي ليست مثل الهندسة وحساب تعليمية  
 بحيث بل لم يبدل من طبيعتها كالهيئة لا يحسن فيها عن ايجادها من مباديها فانها في الطبيعة فيكون انما كانت في  
 منابط الطبيعة في شأن بعض مباديها في الاجسام الاول في العلوية في مباديها في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى  
 من جهة انتقالها على طبيعتها فيكون في مباديها في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى  
 كروية جرمها على الارض في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى  
 في المادة الانسانية في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى  
 برهان الان في مباديها في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى  
 عظم المادة ورفض الصورة في مباديها في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى  
 وقد قاس بعض المصنوعات الطبيعية في ذلك على بعض المصنوعات العلمية قالوا ان من مستطاع في  
 انما في مباديها في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى وانما هي في الحقيقة في العمل الى

[illegible]

[illegible][illegible][illegible]











مقدور

بما لا يتصور من غير الله تعالى  
أي لا يمكن تصور شيء من غير الله تعالى  
على غير ما هو عليه في نفسه تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى

مولا في حق الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى

بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى

الى اية التماس التي لا تخفى في صفة ما يجب ان يكون على الوجه الذي في قوله تعالى في الارض كلها الواسط على حيا  
واحدة فواحدة فلكا ان يتبين ان ما ذكره ابو بطل في ان يكون في الفردوس من الاجزاء التي لا يتصور  
بما يبلغ ان يشتر ان يمشي بها صفة الارض في حق تقديره في الارض التي لا تخفى في حق معرفتها على الارض  
بما هو اوسع من ان يمشي على احد لها على السبيل في تشبيه الارض بل فيكون في اية صفة الارض ان يكون  
الفردوس في الارض على وجهه في قوله تعالى في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين  
الاستحالة من فرض سماوي لا يتصور في حقها ان يكون في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين  
منقسطا الى اية التماس التي لا تخفى في صفة ما يجب ان يكون على الوجه الذي في قوله تعالى في الارض كلها الواسط على حيا  
نقصه او لا ينفصله الارض نصفه كما لا يتصور في حقها ان يكون في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين  
من المسافة في زمان متناه ولا يكون في حقها ان يكون في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين  
بما هو اوسع من ان يمشي على احد لها على السبيل في تشبيه الارض بل فيكون في اية صفة الارض ان يكون  
الفردوس في الارض على وجهه في قوله تعالى في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين  
الاستحالة من فرض سماوي لا يتصور في حقها ان يكون في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين  
منقسطا الى اية التماس التي لا تخفى في صفة ما يجب ان يكون على الوجه الذي في قوله تعالى في الارض كلها الواسط على حيا  
نقصه او لا ينفصله الارض نصفه كما لا يتصور في حقها ان يكون في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين  
من المسافة في زمان متناه ولا يكون في حقها ان يكون في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين  
بما هو اوسع من ان يمشي على احد لها على السبيل في تشبيه الارض بل فيكون في اية صفة الارض ان يكون  
الفردوس في الارض على وجهه في قوله تعالى في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين  
الاستحالة من فرض سماوي لا يتصور في حقها ان يكون في الارض كلها الواسط على حيا واحدة فواحدة فلكا ان يتبين

بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى

بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى  
بما لا يتصور من غير الله تعالى







[illegible]

۱- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت  
 ۲- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت  
 ۳- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت  
 ۴- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت  
 ۵- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت  
 ۶- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت  
 ۷- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت  
 ۸- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت  
 ۹- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت  
 ۱۰- در صورتی که در یک سال دو بار در یک مکان بزرگتر از ۱۰۰ نفر جمعیت

[illegible][illegible]



[illegible][illegible]











۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

[illegible]





١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible][illegible]



[illegible][illegible][illegible]



[illegible][illegible][illegible][illegible]





49



۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰







۱- قَوْلُهُ: فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ  
 ۲- فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ  
 ۳- فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ  
 ۴- فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ  
 ۵- فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ  
 ۶- فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ  
 ۷- فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ  
 ۸- فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ  
 ۹- فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ  
 ۱۰- فَانْزِلْهُ مِنْ سَمَاءِ عِلْمِهِ بِقُدْرِ رَجَائِهِ











۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰





[illegible][illegible][illegible]











عَلَى قَوْلِهِمْ لَوْلَا نُسَبِّحُكَ بِمَا تَدْعُوُنَا إِلَى تَرْكِهِمْ قَالَ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُمْ لَدَيْهِ أَعِزُّونَ



































۱- در این کتاب، در باب اول، در بیان اهمیت علم و دانش، آمده است: «وَالْعِلْمُ نَارٌ تَهْدِي إِلَى سُبُلِ الْخَيْرِ» (و علم، نوری است که راه را به سوی خیر هدایت می‌کند).  
 ۲- در باب دوم، در بیان اهمیت اخلاق و رفتار، آمده است: «وَالْأَخْلَاقُ هِيَ أَسَاسُ الْعِلْمِ» (و اخلاق، اساس علم است).  
 ۳- در باب سوم، در بیان اهمیت عمل و تلاش، آمده است: «وَالْعَمَلُ هِيَ الْمَقَادِيرُ» (و عمل، سرنوشت است).  
 ۴- در باب چهارم، در بیان اهمیت تفکر و تأمل، آمده است: «وَالْفِكْرُ هِيَ الْمَقَادِيرُ» (و تفکر، سرنوشت است).  
 ۵- در باب پنجم، در بیان اهمیت ارتباط با خداوند، آمده است: «وَالْحُبُّ هِيَ الْمَقَادِيرُ» (و محبت، سرنوشت است).  
 ۶- در باب ششم، در بیان اهمیت خدمت به خلق، آمده است: «وَالْخِدْمَةُ هِيَ الْمَقَادِيرُ» (و خدمت، سرنوشت است).  
 ۷- در باب هفتم، در بیان اهمیت صلح و دوستی، آمده است: «وَالصَّلَاحُ هِيَ الْمَقَادِيرُ» (و اصلاح، سرنوشت است).  
 ۸- در باب هشتم، در بیان اهمیت عدل و انصاف، آمده است: «وَالْعَدْلُ هِيَ الْمَقَادِيرُ» (و عدل، سرنوشت است).  
 ۹- در باب نهم، در بیان اهمیت راستگویی و صداقت، آمده است: «وَالصِّدْقُ هِيَ الْمَقَادِيرُ» (و صداقت، سرنوشت است).  
 ۱۰- در باب دهم، در بیان اهمیت پاکیزگی و پرهیزکاری، آمده است: «وَالطَّهَارَةُ هِيَ الْمَقَادِيرُ» (و طهارت، سرنوشت است).

أقول من غير اللزوم إلى المبدء من ذلك لأن الاتفاقية بيننا نحن الكافة أو جماعة من الكافة لا يمكن أن تكون  
كل منها قائما بقولنا ان القوة بحسبانية أو لزم قولنا في ترتيبها كما بينا فلا نقول على ترتيبها ان ذلك كله  
منفصله اصلا على ترتيبه اذ لو لم يكن ترتيبا غيرنا في العلم فكل من كان من جملة علم  
قوة فافاد فتم طبع الفكر من غير قوة من غير قوة اكل من ان القوى التي تحصل في الكرات باعتمادها على الكون  
الشيء من الكرات التي من غير قوة من غير قوة اكل من ان القوى التي تحصل في الكرات باعتمادها على الكون  
كانت للشيء على الجماع الا ان ذلك لا يترتب على ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
للقوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
شيئا من القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
السفينة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
الاعلى من القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
والا بصرف الكافة او الكافة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
تعتبر في قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
فيكون ان القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
عن كبرياتها انما افاد ان القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
بالقوة لا بغيرنا بغيرنا من غيرنا في قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
التي ما يمكن على طاقون في قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
كما ان الارض لا يثبت في قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
لكنه يحمل ما بينا ولا يكون ليس في قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
والفنا وضعنا من قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
البحث في القوتين في قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
كانما في نفسها في قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
ان انما في نفسها في قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما  
التي ما بينا في قاع القوة على ما كانت في حال العلم اكل من ان القوة لا يمكن ان يكون في جملة طاقون في حال الترتيب على ما

[illegible]











هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان كل جسم من اجسام العالم لا يكون الا من اجزاء من اجسام اخرى...  
والاجسام البسيطة هي التي لا يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام المركبة هي التي يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام البسيطة هي التي لا يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام المركبة هي التي يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...

على حدة ذلك المركب لا يثبت زيادة في اجسام الاجسام فلا يحتاج الى سبب على اجزاء العالم البسيط...  
لا يتصور ان المركب يتكون من اجسام اخرى يحصل من غير سبب...  
في مرتبة سطاق الفردية يكون متبوعا في سطاق العقل بالمادة المتصورة بصورة...  
ولا في درجاته من سبب يكون سبوقا بالزواج...  
وطبعيا على طائفة الاجزاء بما يتركها عليها الحركة...  
المركب الذي يثبت به سببها لا يكون حار...  
تكون من جهة والى جهة على انه لا يكون خارج...  
اما هو بغيره من اجسام الاثر...  
الاجسام البسيطة هي التي لا يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام المركبة هي التي يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام البسيطة هي التي لا يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام المركبة هي التي يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان كل جسم من اجسام العالم لا يكون الا من اجزاء من اجسام اخرى...  
والاجسام البسيطة هي التي لا يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام المركبة هي التي يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام البسيطة هي التي لا يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام المركبة هي التي يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان كل جسم من اجسام العالم لا يكون الا من اجزاء من اجسام اخرى...  
والاجسام البسيطة هي التي لا يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام المركبة هي التي يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام البسيطة هي التي لا يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...  
والاجسام المركبة هي التي يمكن ان تقسم الى اجزاء اخرى...









۱۰۹  
 ۱۰۸  
 ۱۰۷  
 ۱۰۶  
 ۱۰۵  
 ۱۰۴  
 ۱۰۳  
 ۱۰۲  
 ۱۰۱  
 ۱۰۰  
 ۹۹  
 ۹۸  
 ۹۷  
 ۹۶  
 ۹۵  
 ۹۴  
 ۹۳  
 ۹۲  
 ۹۱  
 ۹۰  
 ۸۹  
 ۸۸  
 ۸۷  
 ۸۶  
 ۸۵  
 ۸۴  
 ۸۳  
 ۸۲  
 ۸۱  
 ۸۰  
 ۷۹  
 ۷۸  
 ۷۷  
 ۷۶  
 ۷۵  
 ۷۴  
 ۷۳  
 ۷۲  
 ۷۱  
 ۷۰  
 ۶۹  
 ۶۸  
 ۶۷  
 ۶۶  
 ۶۵  
 ۶۴  
 ۶۳  
 ۶۲  
 ۶۱  
 ۶۰  
 ۵۹  
 ۵۸  
 ۵۷  
 ۵۶  
 ۵۵  
 ۵۴  
 ۵۳  
 ۵۲  
 ۵۱  
 ۵۰  
 ۴۹  
 ۴۸  
 ۴۷  
 ۴۶  
 ۴۵  
 ۴۴  
 ۴۳  
 ۴۲  
 ۴۱  
 ۴۰  
 ۳۹  
 ۳۸  
 ۳۷  
 ۳۶  
 ۳۵  
 ۳۴  
 ۳۳  
 ۳۲  
 ۳۱  
 ۳۰  
 ۲۹  
 ۲۸  
 ۲۷  
 ۲۶  
 ۲۵  
 ۲۴  
 ۲۳  
 ۲۲  
 ۲۱  
 ۲۰  
 ۱۹  
 ۱۸  
 ۱۷  
 ۱۶  
 ۱۵  
 ۱۴  
 ۱۳  
 ۱۲  
 ۱۱  
 ۱۰  
 ۹  
 ۸  
 ۷  
 ۶  
 ۵  
 ۴  
 ۳  
 ۲  
 ۱



















لأنه قد ثبت ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم

بمعنى جليل ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم

والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم

والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم  
 والى ذلك ان القوة لا تكون في غير الجسم















فان قيل قد تقدم ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه  
والجواب ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه  
والجواب ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه

واما الحركات فربما يكون مع انعكاس لذلك فلو قيل ان الحركة في غيره لا في نفسه لكانت الحركة في غيره لا في نفسه  
والجواب ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه  
والجواب ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه

فان قيل قد تقدم ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه  
والجواب ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه  
والجواب ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه

فان قيل قد تقدم ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه  
والجواب ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه  
والجواب ان المتحرك لا يتحرك في نفسه بل في غيره فلو كان كذلك لكانت الحركة في غيره لا في نفسه





في هذا العلم من العلوم التي لا ينفك عنها العلم بالدين والعلوم الدنيوية  
 والعلوم الشرعية والعلوم العقلية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية  
 والعلوم الإنسانية والعلوم الفنية والعلوم التطبيقية والعلوم الحديثة  
 والعلوم المتقدمة والعلوم المستقبلية والعلوم التي لا حصر لها

انما العلم من العلوم التي لا ينفك عنها العلم بالدين والعلوم الدنيوية  
 والعلوم الشرعية والعلوم العقلية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية  
 والعلوم الإنسانية والعلوم الفنية والعلوم التطبيقية والعلوم الحديثة  
 والعلوم المتقدمة والعلوم المستقبلية والعلوم التي لا حصر لها

في هذا العلم من العلوم التي لا ينفك عنها العلم بالدين والعلوم الدنيوية  
 والعلوم الشرعية والعلوم العقلية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية  
 والعلوم الإنسانية والعلوم الفنية والعلوم التطبيقية والعلوم الحديثة  
 والعلوم المتقدمة والعلوم المستقبلية والعلوم التي لا حصر لها

في هذا العلم من العلوم التي لا ينفك عنها العلم بالدين والعلوم الدنيوية  
 والعلوم الشرعية والعلوم العقلية والعلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية  
 والعلوم الإنسانية والعلوم الفنية والعلوم التطبيقية والعلوم الحديثة  
 والعلوم المتقدمة والعلوم المستقبلية والعلوم التي لا حصر لها



























[illegible]





على كل واحد من هذه الاشياء من غير ان يكون له قوة في نفسه بل انما يتولد منه القوة من جهة الله تعالى

الاجسام من انحاء الى اجسام الابعاد ويراها انما هي امتداد المضاف اليها وليس فيها قوتها على اجسامها  
وانحطاطها على امتداد من وجوه ووجوه لا يتبين ان لها اذا كانتا متعينتين في جهة واحدة والكرة  
والاجسام امتداد من كل وجه فحينئذ يتبين ان لها امتدادا في كل جهة وليس فيها قوتها على اجسامها  
والسطح امتداد من جهة واحدة والسطح امتداد من جهة واحدة والسطح امتداد من جهة واحدة والسطح امتداد من جهة واحدة  
من حيث هو امتداد وانما يكون امتدادا في جهة واحدة والسطح امتداد من جهة واحدة والسطح امتداد من جهة واحدة  
وهو وان كان امتدادا في جهة واحدة والسطح امتداد من جهة واحدة والسطح امتداد من جهة واحدة  
فرضت في الاول وان كانت واحدة بالذات فلهذا ينبغي بالاعتبار فان لم يتبين ذلك في العمل الشاهد على اعتبار  
الاستقامة في الخط او عدم تمام حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
فرض الاستقامة في الخط او عدم تمام حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
في القوة ولما لم يتبين من ان نهايات القوية في سطح يكون نقطة كما في خط الجسم ليس في واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
الا ان يلجأ الى امتدادها في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
ثانية ان كانت قوتها في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
بالعالم الخ كما في المصنفات الجسمية الا ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
وهي في سطح اعتبارا في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
والقوة والوجه القوي في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
وقياس سير الاجسام عليها ثانيا وسيل في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
بعد نهايتها في الابعاد والتمتدات طاعة على قوتها في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
ثالثة فيكون في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
ولا يتبدل في سائر الاجسام متعين بالافضل من يتبدل في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
ويتبدل في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
كانوا بالافضل بل على ما وضع خاص ما يتجدد في المضاف الى ما يعتد به وضد القياس الذي هو غير متبدل  
باحتكاك او بطبع في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة  
فوق ما يعتد بها تحتها في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة

١٧٦

على كل واحد من هذه الاشياء من غير ان يكون له قوة في نفسه بل انما يتولد منه القوة من جهة الله تعالى

على ذلك

في الازمنة او ان كانت حطه في سطح وانما في سطح واحد فانه يتبين ان لها امتدادا في جهة واحدة







7







[illegible]

155









۱- **مقدمه:** در این مقاله، به بررسی اهمیت و نقشه‌های مختلف در سازمان‌های دولتی و خصوصی پرداخته می‌شود. هدف اصلی این پژوهش، شناسایی عوامل مؤثر بر موفقیت و شکست نقشه‌ها و ارائه راهکارهای عملی برای بهبود عملکرد آنها است.

۲- **روش‌شناسی:** این پژوهش با استفاده از روش‌های کیفی و کمی انجام شده است. داده‌ها از طریق مصاحبه‌های عمیق، پرسشنامه‌ها و تحلیل اسناد گردآوری شده است.

۳- **نتایج:** نتایج حاصل از این پژوهش نشان می‌دهد که نقشه‌ها در سازمان‌ها نقش حیاتی در تعیین جهت‌گیری، تخصیص منابع و ارزیابی عملکرد دارند. عواملی نظیر فرهنگ سازمانی، ساختار سازمانی و مهارت‌های مدیران نقش مهمی در موفقیت نقشه‌ها دارند.

۴- **نتیجه‌گیری:** بر اساس یافته‌های این پژوهش، پیشنهاد می‌شود که مدیران برای بهبود عملکرد نقشه‌ها، باید بر بهبود فرهنگ سازمانی، بهینه‌سازی ساختار و ارتقای مهارت‌های خود و تیم خود تمرکز کنند.

۵- **پیشنهادات:** برای انجام پژوهش‌های آینده، پیشنهاد می‌شود که به بررسی نقش نقشه‌ها در سازمان‌های مختلف و در زمینه‌های گوناگون پرداخته شود.





[illegible]

ولاشك في ان هذا غير صحيح بل هو حكيما كغيره في اخبرني نعتة عن النوراني اصل العنقرة او الانسحاق بحر  
 ليس نصابا لانسحاق النوراني بل هو شرح فيه ما لكل الشئ من بعض من ادرك زمانه من شئ في حق في الحقيقة العامة  
 التي كانت موجودة في انصاف العدد وكان يعني بالمراد حقيقة الحق من ان هذا السواد وادرجا السواد وان  
 يكون في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس فانما لا يكون من طرف ذاتها فان لم يكن كغيره او خليج  
 في الاشباح فما انطبع في سطح لم يغير بمرور السواد منطبع فيه الشجر يري وبقاؤه عدم انطباع الشجر في بزه  
 المواضع التي من عدم استعدادها لا لا الشجر بل كقولهم وضع الاجسام الكيفية بحيث تنطبع في شكلها لا في  
 في مواضع من دون اخرى او كقولهم الاشعة تنعكس من الجو المحيط وكذا البخر لصقاة سطحها الى القمر انكاسا  
 بينا ولا ينعكس من سطح الجو المحيط كذلك كخشية فيكون المواضع المستقيمة من وجه القمر الاشعة متجهة  
 الواضحة اليه من الشمس المنعكسة اليه من سطح الجو وكذا البخر لصقاة سطحها الى القمر انكاسا  
 فقط او يكون كحال بينه وبين الشمس محجب نور الشمس عن انما من الاجسام العنقصة والانسحاق في جوارها  
 ليس بعض المواضع من القمر ايضا فافهم في غير مستقيمة قد انطباعتها على الظل في الانقسام المستقيمة  
 من كون ذلك من طرف ذاتها فيطلان الاجزاء السامة من المالكين في غير مستقيمة وكل جرم من انطباعات  
 الطباع وانما على اتم الا ان الذي يمكن ان يكون في وجهه كذا ذكره في شرحه في انكاسه على سطح الجو المحيط بهم  
 انسحاق القمر من الناحية المتناهية من قبل تباعد اجرامهم ولو لم ينسحق القمر لانا لا يشاهد ذلك حين انحناء  
 فلم يتفق في ذلك المصادف المتحددة مع المتاخمة وانما اوجدها في بزه في الانقسام من حديث تادى سواد  
 من الجانب الاخر فيطلو الان السواد والظلمة لا يشع من جانبها بل السواد الى جانبها خروشا ثانيا لا يري  
 ذلك عند الاستمالة لا الظلمة في الجانب ثم اذا اخذ في ينظر فان كل الظلمة من صورة الجو فيكون محفوظه  
 يكون كل من شكل الجو وكل الضوء على نسبة محفوظه الى التبعين في ان كان كذلك كان ذلك في خيال مما  
 لا يتقطع ويتفرق في مستوي لا قمر بل يكون من انبعاثها في ان كان كذلك كان ذلك في خيال مما  
 فاعلم ان قيل من ان لو كان كذلك لزم اختصاصه في كل انطباع القمر وكان كلما ازداد والبعض انطباعه  
 الضوء وقلت انظروا في التعويل عليه كما اعلمنا في اعني ان يكون ذلك في انطباع الاشياء فيطلان  
 الاشياء التي في محفوظه على وجهها من حركتها في الاقطار او عرضها واختلاف مقامات الناظرين فان في المرأة  
 التي ينكس عنها انضواء الى ابطها لا يودي الى خيالها يودي الى خيالها ينكس عنها انضواء الى البصو لا يتم حصوله



من جرم القمر حتماً حسب تلك التماثلين والى كل من قمرها مكان مبداء من القمري طبعاً لا يخفى  
 بحرته ووضوحها من القمر ما بين يمين الكواكب ويكون اجزاء كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملة  
 من خصوص الشكل المجمع له ولو كان ما عديته انما يكون من ضعف شرا قاسم القمر في قمرها القاسم  
 في حال انما من غلب غير ضدية في ذلك والذى حكمه الشيخ ولا يرد على ما يقر من ان لو كان كذلك لم يدر  
 الا لاجل في وجه القمر من كونه غداً ولا سيما ما يستحب به تداركها في الايام السابقة من غير ان يكون القمر  
 من شدة انما لا يتكامل في تخيل كون تلك الاجزاء بحيث يكون بعضها بيننا وبين القمر والبقية انما على وجه  
 واذكري في التذكرة من وجود الاجزاء من النية القابلة للملازمة بالتساوي في مدة القمر في حال ان يدرى على  
 تفصيل كون المقياس من تلك الاجزاء والواقع منها بيننا وبين القمر ولا يوافق منها من القمر وشمس في كل  
 زمان شيئاً آخر والذى لا يوافق من اجزاء كون الفضل من ضدية بها من كون تلك الاجزاء من غير شدة  
 باحاد اميرته على سوية من خصوصية كما في غير قايمة للاستدارة المستمرة مذكورة في شرح القمر في غير ذلك  
 فوضوحها في التذكرة في بساطة التذكرة لا يوافق من القمر في بساطة القمر فان القمر هو كبر الاجزاء  
 السماوية من بساطة منية لا يكون كلما اوضح منها في مكانه ويكون مجتمعة بقوة قاسرة للبساط انما فظة  
 لا يدرى ان كون بعض الاجزاء من شدة على عدة اجزاء من كبرها اجزاء كبرية منها كما في التماثل من شمس على  
 كواكب غير موصوفة على كبرها والذى على كبرها وكواكب كل من تلك الكواكب كبرها على عدة من  
 افلاك كواكب كبرها على كبرها والذى على كبرها وكواكب كل من تلك الكواكب كبرها على عدة من  
 بعضها من البعض على كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 غير قابلة للاستدارة في كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 افلاك كبرها كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 لافق من تلك الكواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 جرم واحد لا من اجزاء تلك الحال في جرم الاجزاء على سطح القمر ولا يظن انما كان سطح القمر سبطاً من  
 بساطة من طوله لا للاستدارة فلا يكون في غيبة من الاجزاء من سائر الاجزاء في قمرها على السوا واذكر  
 لان القمر وان لم يكن شفاً من اجزاء كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 فظنوا انما كبرها كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها

١٤٥

هذا الفصل في ما يتعلق بالقمر من جرم القمر حتماً حسب تلك التماثلين والى كل من قمرها مكان مبداء من القمري طبعاً لا يخفى  
 بحرته ووضوحها من القمر ما بين يمين الكواكب ويكون اجزاء كثيرة بحيث لا يرى كل واحد منها بل يرى جملة  
 من خصوص الشكل المجمع له ولو كان ما عديته انما يكون من ضعف شرا قاسم القمر في قمرها القاسم  
 في حال انما من غلب غير ضدية في ذلك والذى حكمه الشيخ ولا يرد على ما يقر من ان لو كان كذلك لم يدرى  
 الا لاجل في وجه القمر من كونه غداً ولا سيما ما يستحب به تداركها في الايام السابقة من غير ان يكون القمر  
 من شدة انما لا يتكامل في تخيل كون تلك الاجزاء بحيث يكون بعضها بيننا وبين القمر والبقية انما على وجه  
 واذكري في التذكرة من وجود الاجزاء من النية القابلة للملازمة بالتساوي في مدة القمر في حال ان يدرى على  
 تفصيل كون المقياس من تلك الاجزاء والواقع منها بيننا وبين القمر ولا يوافق منها من القمر وشمس في كل  
 زمان شيئاً آخر والذى لا يوافق من اجزاء كون الفضل من ضدية بها من كون تلك الاجزاء من غير شدة  
 باحاد اميرته على سوية من خصوصية كما في غير قايمة للاستدارة المستمرة مذكورة في شرح القمر في غير ذلك  
 فوضوحها في التذكرة في بساطة التذكرة لا يوافق من القمر في بساطة القمر فان القمر هو كبر الاجزاء  
 السماوية من بساطة منية لا يكون كلما اوضح منها في مكانه ويكون مجتمعة بقوة قاسرة للبساط انما فظة  
 لا يدرى ان كون بعض الاجزاء من شدة على عدة اجزاء من كبرها اجزاء كبرية منها كما في التماثل من شمس على  
 كواكب غير موصوفة على كبرها والذى على كبرها وكواكب كل من تلك الكواكب كبرها على عدة من  
 افلاك كواكب كبرها على كبرها والذى على كبرها وكواكب كل من تلك الكواكب كبرها على عدة من  
 بعضها من البعض على كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 غير قابلة للاستدارة في كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 افلاك كبرها كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 لافق من تلك الكواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 جرم واحد لا من اجزاء تلك الحال في جرم الاجزاء على سطح القمر ولا يظن انما كان سطح القمر سبطاً من  
 بساطة من طوله لا للاستدارة فلا يكون في غيبة من الاجزاء من سائر الاجزاء في قمرها على السوا واذكر  
 لان القمر وان لم يكن شفاً من اجزاء كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها  
 فظنوا انما كبرها كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها كواكب كبرها







الحق في الدين والحق في الدنيا والحق في الآخرة

[illegible][illegible][illegible]















فان قيل لا بد من وجود الله تعالى في كل وقت  
 والوجود لا يتصور الا بوجوده تعالى في كل وقت  
 وان قيل لا بد من وجود الله تعالى في كل وقت  
 والوجود لا يتصور الا بوجوده تعالى في كل وقت

بالعدم ومن غير طبيعي واجبريكم بطبيعي كما عرفت ان يكون كسبي في جميع منسكرة واحدة واذا عرفت  
 ذلك انرفع ما يترتب من ان الارض الواقعة في العالم مثلا يكون كل منباني جزءا طبيعي كونه في وسطها  
 ثم اذا كانت منزهة عن كل سببية فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 ذلك من قبل اننا نعلم ان وجودها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 لا تقبل التفرقة في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 فصول الفصل الاول في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 شهادته في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 والفساد في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 قاسمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 لا يكون من صرف الطبيعة في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 فيما سمي لولا ذلك لم يكن الملازمة في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 او جزئيا في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 والارادة واجبات في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 احسنها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 اهل الجسد في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 وكلما في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 اجمال الاربعة في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 او اجماع في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 البراقية في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 انما في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 من الكيفية في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 الفساد في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها  
 قسبي في انفسها فيكون في عالمها في انفسها فيكون في عالمها في انفسها

فان قيل لا بد من وجود الله تعالى في كل وقت  
 والوجود لا يتصور الا بوجوده تعالى في كل وقت  
 وان قيل لا بد من وجود الله تعالى في كل وقت  
 والوجود لا يتصور الا بوجوده تعالى في كل وقت

فان قيل لا بد من وجود الله تعالى في كل وقت  
 والوجود لا يتصور الا بوجوده تعالى في كل وقت  
 وان قيل لا بد من وجود الله تعالى في كل وقت  
 والوجود لا يتصور الا بوجوده تعالى في كل وقت

نقول في هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع

نقول في هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع

فوجودها فيها انما هو من جهة النقل فان لم يكن كذلك لم يكن لها في الحقيقة وجودا واما  
 ان يكون فيما يخص الفساد والان كان مركبا لها هو الفساد ومركبا آخر هو بسيطها ان تكون بسيطة  
 انما هو بفساد بسيط آخر بل ما عرفنا ان كل كائن فاسد واما من جهة كونه في الحقيقة فيكون  
 انما هو في الحقيقة فيكون فسادا واما البسيط فكلها عرفنا ان منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة  
 لا تقبل الكون والفساد والبقاء منها ما لا يقبل الكون في مبدأ أصل مستقيم فاعرفنا  
 ان البقاء منها المستقيم يكون قابلية للكون والفساد لانها اذا كانت في احيائها الطبيعية لا تقبل  
 عنها وفيما كان كون حاسنة في الارض كذلك في الوضع وليس فيها مبدأ أصل مستقيم في حقيقة  
 في الوضع وقدرتها عدم محرك من خارج ويكون لامحالة لباح اوضاع مخصوصة من جهة نقصها  
 كل جز منها بوجه غير من الاحياز المفروضة في غير ذلك غير جهة التأثير والآخر غير فكذا الاختصاص  
 ان يكون من صفات الطبيعة لا تشا بالاحراز لا يكون ايضا اختصاص كل جز من كل بسيط بجهة واحدة  
 بقا بعد الوجود ونقل كل جز من كل بسيط الى جهة التي هو فيها وجه الذي هو في حقيقة لولا ذلك  
 النقل لم يكن للاجزاء تخصيصات بالجهات والاحياز فكل جز من كل بسيط بدون طر نقل على  
 اجزاء ولا يكون ان يفرض وجوده دون تخصيص اجزاء بالجهات ولا يكون ان يكون تخصيص حاصل في كل  
 في بعض من جهة النقل بل الاصل الذي تخصيص من اجزاء المفروضة في قابلية بسيطها انما هو ان  
 كان في بدو كونه في هذا الوجه اوفي حيزه وحي الحركة الطبيعية في هذا الوجه فيكون هذا غير من المهور مثلا  
 في هذا الوجه من الاحياز المفروضة في قابلية المهور وانما هو لانه كان في هذا الوجه فيكون هو او كان  
 في غير آخر فيكون هو بذلك فانتقل الى ذلك لكونه قريبا لاجزاء المفروضة في هذا الوجه فيكونه في قابلية المهور  
 من ذلك الوجه الذي يكون فيه فان سئل ان لم يخص في كل لما الذي يكون هو بذلك كونه في قابلية  
 في بدو ذلك وتسلل الى نهاية ولا يخرج الكون والفساد في البسيط انما يتاين بين خبرين  
 يفسد هذا الى الآخر فيكون ههنا من الاول والآخر واما بين اثنين من العناصر الاربعة مستقيمة  
 وفي كل اربعة ههنا في نوعان من الكون متساويان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب على مجموع  
 الكون والفساد كذلك متساويان المهور والما يفسد يكون المهور من الاربعة كونه فسادا والمهور الى المار  
 والفساد انقلابا للمهور بالفساد كونه في كل من الكون والفساد والانقلاب في ثلث عشر ثم ثلثا فثبات

نقول في هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع

نقول في هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع  
 اننا قد علمنا اننا لا نستطيع ان  
 نفهم من غير هذا الموضع











الجمان واقفاض علينا سجال الرحمة ورضوان وقد طبعت مرة بعد اخرى باحواشي المختلفة  
 الا ان مع ذلك بقيت خزانة تحت حجاب الاستار مستورة وفراثة تحت صحور عبا الحقة  
 فقام استاذ الاستاذ علامة المحققين فخر المصنفين اعجوبة الزمان افضل علماء الدوران  
 مولانا الحافظ الحاج محمد عبد الحكيم اذ دخله الشئ من جنة النعيم لتصحيح وترشيحه وتوجهه الى ترنيته بخوشي  
 المفيدة وتوضيحه حتى دبر اكثر من النصف ولم يتفق له الا كمال لما عمل عليه طبل الاحمال  
 فيا حزنه على رحلته ورب الكعبة لولم يبلغ الى العمر الطبعي لفاضت من فضله الانهار رسالت  
 من علمه الجبار ثم قام من يوم مرج الفضلاء الكرام ملجأ العلماء للاعلام محيط الفنون العقائدية  
 قطرة اذرة العلوم العقلية ستاذي ومولائي مولانا الحاج الحافظ ابو الحسنات محمد عبد الحكي  
 الكنوي صاغة الشجر عمن شروعي والغني فكل ما بقي تحميلا كما في اوزين ترنيته شافيا  
 فجا برحمته كناية وق النظائر ويحلو البصائر والحواشي التي كانت عند التعليق حاشية  
 الاستاذ استاذ الهند مولانا محمد نظام الدين اذ دخله الشئ في اعلى عشرين وحاشية المنشرة في  
 الزمن مولانا محمد بن حمزة الرب ذو المن وحاشية الاستاذ استاذي مرجع الاقاصي  
 والاداعي مولانا محمد يوسف رحمه الله تعالى وحفظني الآخرة عن موحيات التلف وحاشية  
 لمولانا حمزة الله اسدي على عالم الغنى وبكلى ومن الكتب الباقية الشفا وترشح الاشارات الرازي  
 والطوسي وترشح الافلاك وترشح الثلاثة لامام الدين الديلمي وعصمت الله السهاري  
 والحسين النعماني وترشح الجعفي وحاشية البرجندي عليه تعزير كتاب من افادات الاستاذ  
 واستاذ الاستاذ واما تمت تحشية توجبه الى طبعه منبع اللطف والاقنان محمد عبد الواحد  
 ابن الحاج محمد مصطفى خان الكنوي في المطبع المشتهر بالمصطفائي على حساب المبرأ  
 من كل شين الحاج المولوي خاوجم حسين العظيم بادي سلمه الله والايادي وكان في كل  
 في شهر شعبان من سنة ثمان وثمانين بعد الالف والماستين من الهجرة النبوية على صاحبها  
 افضل صلوات وازكي تحية وآيات العبد المقتدر الكتيب الحقبة التمسك بعبوة الله الغني  
 ابو القاسم محمد عبد الغني الاحمدي البهاري ابن الحاج اسيد الطاف كرمه الله وخله الله  
 في جنة النعيم واحمد لله رب العالمين والصلوة على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين





يتمتع بحيلة إلى اجزاء وجميعه متشاكل في حدود وشكوكه واعني بالحد المشترك ما يكون من جنس نفسية يكون موضوعه مبدأ  
 فيكون له أصل واحد المقطوع بالآخر من قسمي الجسم واسطى فالحادث والزمان اذا عرفت بذلك الانفصال الطائفي  
 على الجسم او غير ذلك لانه في انقسامه مشتركين بالآخر فلا يكون لكل واحد بعد الانفصال متصلاً واحداً لا منفصلاً فيه  
 أصلاً ولا لثاني في كون الشيء في وجوده مشتركاً في الجهات قابلاً للفرض والامداد ضمن الانفصال الطائفي او المعتبر  
 بالآخر لوجوده الانفصال بل نفسياً أو روحياً بتدبيره بالكثره المقابلة له بما هو كذلك ان يكون له موضوع مشترك  
 ثابت في الجانبين فلا يكون في ان الانفصال فكل منهما هو برخص في ذاته بالشيء الذي هو نفس الجسم وان لم يكن  
 متصلاً مع الآخر فانه ان كان الانفصال الاشافي بوجهه الانفصال الحقيقي انفسه فليس يتصور عن هذا الشك صحت  
 مقولة شتان او كتمان الوحدة الاشافية والاشارة المقابلة لها لا زمرتان في المتصل بل ذات للوحدة الشخصية  
 والكثره المقابلة لها وذلك لان ما في الكثرة مثلها في الجسم المتصل بالذات كما لا مرد له وان شفع واحد من الطبيعة  
 هو جوهر النفس او ذا طرطير النفس كالحاكم او فرض انه اثر بدل الانفصال فلا شك انه يحصل في شخصان فانه ان  
 بالوجود في الوحدة الانفصالية وحدة شخصية مع الكثرة المقابلة لاولا في كثرته مقابلة لثانيته في ذاتها فكذلك المتصل  
 بذاته اعني عدم الانفصال الاشافي بين الجزئين المتماثلين من حيث عدم اندام الوحدة الشخصية في انفصال الحقيقي  
 بل المتصل بالذات ووجه المقدمه كان للشك ايضا صحت ما قلناه من جهة ان الوحدة الشخصية والكثره المقابلة  
 لها لا يكونان متماثلين في وجود واحد وتتماثلان بالانفصال في وجودهما بدل الاخرى ابتداء من الاشياء كمن  
 الموضوع بل هو كل بل في قول المؤلفين بغير واحد سما كان الاخرى مختلفة ذات الموضوع وذلك بوجهين  
 لاول الموضوع ان لم يكن هو الوجود بامس الاقل الذاتي او بالاشياء الصناعية لكنه كما عرفت في موضع سياتي  
 هو الوجود الخامس واذ لا يجوز ان يطل في وجود الشيء الخاص به يوجب ذلك الشيء بوجوده آخره ووجوده  
 فترتب عن الوجود الاول لانه ليس في الوجود تعدد واختلاف في ذاته بل في شأنا متباعدة وتختلف بالاضافه  
 الى موضوعات متعدده مختلفه في وجودها فاما الموضوع فذلك الموضوع فان يطل فانه يطل بطلان الموضوع  
 انما فرض بطلان وجوده وحدته وجوده وآخره كمن موضوع الحادث عين موضوع الزاكن فلم يكن هناك  
 زاكن ووجه تعاقب الوجودات على موضوع واحد ولا يجوز ايضا ان يفرض الشيء بدل الوجود الذي له  
 وجود آخر بتدبيره لان ان يكون ما فرض وجوده آخره عين الوجود الذي له وجوده فذلك موضوع فذلك  
 موضوع فاما دلالة ذلك في الوجود وكذلك الوحدة الشخصية والكثره المقابلة لها لا يكونان متماثلين في وجوده

ليس تحليله الى اجزاء وجميعه متشاكل في حدوده وشمسه كروية اعني بالحد المشترك بالكون مفتحي النفس يكونان وجميعه متشابه  
 في كل ما سطره الخطه العقلية الا ان من قسمي الجسم سطر جانبا والمزنا اذا عرفت هذا فالانفصال الطاري  
 على الوجود او غير ذلك لا يثباتا في انفصال احد الطرفين بالآخر فلا يكون انفصال بعد الانفصال متصلا واحدا لا انفصال فيه  
 احد ولا كليتي في كون الشيء وجوده متمم في الجهات قالوا فنحن الانفصال بالانفصال الطاري على الوجود او المتبدي  
 لا وجود للوجود والانفصال بل انفسا او لغيره لا يتبدل الا كثره القابلية لغيره ويزان لم يكن له ما يوضحه مشترك  
 ثابت في العاليتين فلان الطرفين ان انفصالا فكل منهما وجود متصل في ذاتها بالشيء الذي هو انفصال الجسم وان لم يكن  
 متصلا مع الاخر فلا ركن هو الانفصال الانشائي ووحدة الانفصال الحقيقي لانفسه لا يتحقق عن ذاتها كحدوث  
 متدرجات او كسمان الوحدة الانفصالية وكثرة القابلية لها لا زمرتان في المتصل لذات الوحدة اشخصية  
 وكثرة القابلية لغيره وذلك لان في الكثرة شمس الجسم المتصل بالذات كالماز والماز اشخص واحد من الطبيعة  
 موجودا متصل اذا طر عليه الانفصاليك او فرض ابتداء قبل الانفصال فلا شك انه يحصل في شخصان مختلفان  
 بالوجود مع الوحدة الانفصالية وحدة اشخصية مع كثرة القابلية لا في كثره قابلية لثانية فان انفصالي المتصل  
 بذاته اعني اعدام الانفصال الانشائي في الطرفين المتفاديين من حيث عدم اندام الوحدة اشخصية للانفصال الحقيقي  
 بل متصل بالذات ووجه المقدرة كان المشكك ايضا مقتربا بل هو ثانيا في تمام الوحدة اشخصية وكثرة القابلية  
 في الجوانب ان يتحد على موضوع واحد يتبادر بالان فيعرض فيه احدهما بل الاخرى ابتداء من الاشياء تركب في  
 الموضوع بل بطلان بل بطلان الموضوع ولفرض احدهما مكان الاخرى فيصنع ذات الموضوع وذلك بوجود  
 افعال الشخص وان لم يكن هو الوجود بالفعل الا في ذاتي او بالاشياء الصناعات لكنه كما عرفت في موضوع سلوك  
 هو الوجود والحال واذ لا يجوز ان يطل في وجود الشيء الخاص به ووقع في ذلك الشيء بوجوده ووجودا ووجودا  
 فترتب عن الوجود الاول كالتام في الوجود وتقدم واختلاف في ذاتها بل ثمانية وتختلف بالاضافة  
 الى موضوعات متعددة مختلفة في موضوع ذلك الموضوع فان بطلان فانما يطل بطلان الموضوع  
 اذا فرض بطلان وجوده وحدث وجودا او لم يكن موضوع الحادث معين موضوع الزوال فلم يكن هناك  
 زواله وحدثا في الموضوعات على موضوع واحد لا يجوز ان يعضد في موضوع الشيء بدل الوجود الذي له  
 وجودا او لم يكن على ان يكون ما فرض وجودا او لم يكن في الوجود والذي لم يكن موضوع في ذلك متمم  
 وموضوع في الوجود ذلك في الوجود فكل ذلك الوحدة اشخصية وكثرة القابلية لها لا زمرتان في الوجود









[illegible][illegible][illegible][illegible]



ان تسمى في كون الاشياء مثلاً طبيعية غيرية فيقال يجوز ان يكون مادة الاشياء غيرية مثلاً تلك اما  
بنفس المادة او بجزءها ويكون مثلاً في الاشياء عرضاً عاماً او طبيعة معينة وبالمجمل غيرية وذلك في كل  
ما يشبه القطعة كونه طبيعة كونه كذا وكذا وسلك الوجه بان هو عرضة لا محالة في شدة قاطرة المادة الحقيقية  
فان ذلك انما يتحد في الحقيقة قائماً وان لم تذكره الاشياء مثلاً لانها لا تفك في انما طبيعة  
توسية وان افراد الانسان متشقق في الحقيقة وان جعلت كبنها ولا يخرج ذلك خلاف من ان  
قريش كونه برياضة ليس ذلول قاطرة كاست واذ قد تبين ان الصورة الحسية طبيعة غيرية  
فلا تختلف بحسب الاثر والاحيان فيها لما لذات من الحاجة الى المادة والاشياء عرضاً عاماً  
الحاجة في بعض الافراد والاحيان ثبت في الكل الثاني ان قد بان لك في احكامه الطبيعية وجوب اتصال  
الايادي في اجسامها فلا يمكن وجود الصورة القابلة لا يابا والاع متناهي الاعداد با في الجهات  
ولا يكون المتناهي الاستبسل با قطعاً فمادى الاتصال بالاشكال لان الاتصال اذا انقطع فمادى  
فمادى من الجهات عرضت له لانه لا يمكن له ان يكون في اكثر من السبل ان الاتصال في الشكل في كل الاثرين  
فما من الواضحات التي ليست الصورة الحقيقية في كل مادة بها في الذات فان من تصور جسمه غير متناهي  
لم يتصور جسمه لا جسمه فلا يمكن له الاتصال بالاشياء فمادى القوة وقوة قبلي والقوة على ما عرفت انها هو  
من جهة المادة كذا الاتصال المستعمل في التقدير ان الصورة العنصرية هي باقية في فعلها المقام  
الثاني ان الميولي لا يخرج عن الصورة وادرو في المتن لبيانها في وجهان الاول وهو على قياس  
ما عرفت بيان اتصال الجسم لذاته ان الهيولى لا يخرج من مئة متصلة والا كانت متصلة  
بالصورة لا مجرد اعتبارها قائماً ان يكون متحدة ذات وضع فكون جوهره او الوصف من جوهره  
ولما ان يكون خاتمة لاهلها من الازدواج على التقدير لم يكن قابلاً على الصورة فلو كان هو  
قد ترك في المتن من اجزاء ان يكون موصوف من جوهره فمادى كترك في بيان اتصال الجسم  
ان يكون جزء لا يتجزى على التقدير عدم اتصاله بالذات كترك في الجاهل بالقياس على الاثر  
والمحصل انك قد عرفت ان شرائط الفرق في تجزئتها ليس الميولي العنصرية في الاتصال في حد  
الذات بالصورة الاصلية وانه من غير ان يمس الجسم بالمقادير المتصلة لولم يكن متصل بالذات  
بجوان الجسم متصل بالفعل من المقادير فلو لم يكن متصلاً بذاته بل بالمقادير المتصلة كان الاتصال



منه قوله  
 اثبات الصورة  
 النوعية المتكاملة  
 بحدسها بحدسها  
 البصلي لا بحدس  
 على الصورة فان  
 البصلي لا يكون  
 فتاها بالانوار  
 النوعية المتكاملة  
 الصورة النوعية  
 بحدسها بحدسها  
 ١٩٤

منه قوله  
 اثبات الصورة  
 النوعية المتكاملة  
 بحدسها بحدسها  
 البصلي لا بحدس  
 على الصورة فان  
 البصلي لا يكون  
 فتاها بالانوار  
 النوعية المتكاملة  
 الصورة النوعية  
 بحدسها بحدسها  
 ١٩٤

عامة سوى المقارنات وما يلزمها واما بالتفاوت في المقدار ونحوه فيجب ان يكونا ليس لهما صورة جزائية  
 لها صورة مقدارية همت قياها بكل شئ فيخرج في وقت من الاوقات ان يصير اثنين في  
 طباع ذات استعداد الانقسام لا يبقا في ذلك وان منع عنه مانع وذلك الاستعداد مع الا  
 بمقارنته المقدار الذات واذا تقررا ثبتناه في المقامين وجب القرائن بين البيولي والصورة  
 من المجانين قلت فصل في اثبات الصورة النوعية كالمكان اذ قد ريت ابا  
 البيولي ومرافقة قوتها واتحاد الجزئية بالنوع في الاجسام كلها وانت تعلم اختلاف الاجسام  
 بساطتها الفلكية والعنصرية ومركباتها الطبيعية بمقايين مختلفة ولوازمها كما رمتها كما بان  
 هناك صور اخرى مقنونة للبيولي نوعية تحصل بها المقايين النوعية وليست بالمواد والاوزان  
 الخاصة بها وبسبب صورة نوعية وطبيعية والافتقار في تقوم المادة بصورتين مطلقا قابل بصورتين من  
 غير واحدة ودرجة واحدة واصل الطبيعة اقدم في تقوم من الجزئية ولكل اذ لم يتدانس  
 خطكم من التشعب لم تجوز تحصل المقايين الجوهرية وتقوم الانواع الطبيعية الجسمية بالاعراض  
 بل انما يصح دخول الاعراض في تصنها وشخصها وان وسوسك الوجهان لو اخرج اختلاف  
 الآثار والاوزان الى صور مختلفة فليخرج اختلاف تلك الصور الى صور اخرى ويلزم التشعب  
 بما لا يتناهي فالجواب له اختلاف الصور الفلكية لاختلاف موادها بالماهيات والعنصرية لاختلاف  
 استعدادها وادواتها المشتركة بحسب الصور السابقة المتعاقبة فان عاودك الوجه تم تجزئ رفع الصور  
 من البين واستعداد اختلاف الاوزان والآثار الى ما استعدادها لاختلاف الصور فالجواب ان اذ  
 جرد الحاط على ذوات الاجسام المحصلة وجد بعضها نحو اقتضائها لبعض من الآثار والاوزان  
 ولا آخر اقتضاها اخر مضاد لاول والقابل غير مقتضية والاستعدادات الخارجية مطروحة  
 في ذلك الحاط فان شككت بان الجسم واحد آثاره ولوازمه متكررة غير مرتبة واستعداد  
 الى الصورة او صورها ناقص منع صدور الكثير عن الواحد البسيط وتقوم المادة بان يزيد من صورة  
 طبيعية في درجة فالجواب استنادها الى صورة بشرائط وجبات مختلفة بل لكل فانفس من  
 الاول تعالى ولو لوربط ومعدات وشرايط ومخصصات اقول اعلم ان ههنا صور  
 اخرى غير الجزئية مقنونة للبيولي كالجوهرية للجزئية لتوصلها بالذات ونسبى نوعية تحصل



[illegible]

جزء من حامل صورة المركب وأعلم ان الجرمية مستندة في التكوين الهيكلي على الطبيعة عندها  
والحق عكس فانها دون كائنييتين محصلتين بعينيتين غير ان الجرمية مبدأ انفصل الجسم المطلق  
والطبيعة بمبدأ انفصل نوع منه الثاني انه يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض  
ودون الصور او امتناع دخول الاعراض في تقوم الجاهز مطلقا ثم تقوم الجاهز لبعض يقوم  
محال لزوم الدو ومضرورة تقدم الجزء على الكل والمحل على المحال لا تقوم الجاهز وبعض يقوم  
بعينها كالكسرة المتقوم بنحسبات وبينة عرضية تقوم بعينها اذا لازم ح تقدم جزء على آخر  
والجواب ان تقوم الجاهز لبعض وان لم يكن محالاً مطلقاً كما في الكسرة لكن القطعة كائنيية  
التي لم تدرس بقية ملكة المحل عليها لا تنسج لتجزان يحصل من تقارن متولين قبا متين  
لا سيما مقولة الجاهز ونحو من مقولات العرض بميزة حقيقة وحدانية ونوع يحصل طبيعي ثم يحصل  
مميزة اعتبارية ونوع صناعي كقائفة اتحاد الفرعي والصفاعي في ذلك ولذلك خصصنا المركبات  
في بران اثبات الصور النوعية بالطبيعة ونحو دخول الاعراض في تصنف الطبائع  
وتشخصها اذ رقت في ذلك كلامنا ستوفي التحو الثاني باساق الكلام فيه يتوجه ان  
من طريق اثبات النوعية وذلك البينة بوجهين الاول انكم استدلتم باختلاف الآثار والاولى  
على صور مختلفة فان اخبر اختلاف الآثار الى الصور تخرج اختلاف الصور الى صور آخر  
مختلفة ليستند اليها اختلاف الصور التي اثبتوا بكونها في الملاياتاجي ويلزم التركيب  
عالم الملاياتاجي والجواب ان الافلاك تختلف في المواد بالمسبة باختلاف صورها يستند الى  
اختلاف موادها بل بالاجاهية الى صور اخرى والعناصر وان اتحدت في المادة لكن اختلاف موادها  
يستند الى اختلاف استعدادات مادتها بحسب الصور السابقة المتباينة ومن هنا نحتاج  
في انتظام اعرام الكون والفساد الى مادة ارضية تعزى عليها صور شعبا بحسب استعدادها  
مختلفة في زمان غير متناه بمركزة دورية وحجم متحرك بمحاورة ارادية لا يمكن استنادها الى الوجود  
البسيط الحق بل مجده الاثبتر سطو جبر على تسجان من نصب العقول مرقاة من حضيض  
يهوى عالم الكون الى اوج عرشى الله ربتي ورك سلسلة الوجود الى ما بين عليه فان قلت لم  
الجزء ان يستند اختلاف الازام والاثار الى الاجسام والاثار الى الاجسام والاثار الى الاجسام

[illegible][illegible]

الحاج الميرزا محمد باقر  
صدر من قسطنطينية  
الاول من قسطنطينية  
البراني من قسطنطينية  
مفتي من قسطنطينية  
مفتي من قسطنطينية  
مفتي من قسطنطينية  
مفتي من قسطنطينية

اختلاف الصور من غير توسط وترفع الصور من البين فاما ان يكون فضلا فلان اذا قلنا ان  
على ذوات الاجسام المحصلة الواحدة بعضها نحو اقتضار البعض من الآثار والاولا من  
بعض آخر منها مضاد للاول وبعض آخر من الاجسام بالعكس فلا يمكن استناد اسل  
القوابل لان القوابل لا تكون متعقبة والحكام فيما يقتضي هذه الآثار المختلفة بخلاف الصور  
الظلية اذ ليس هناك من القوابل اقتضائها اتصالا واما اقتضارها من جهة وجود المفيض  
تخصيص قابليات المواد كمنه في تخصيص الفيض وان لم يكن من جهة المواد اقتضار اصلا فالله  
تصلح تخصيصات الصور دون اقتضار الآثار وكذا لا يمكن استناد ذلك الآثار اسل  
الاستعدادات لان تلك الاستعدادات خارجة عن ذوات الاجسام ومبادئ تلك الآثار  
لا يكون خارجة عنها لان الامور الخارجة عن قصر النظر على ذوات الاجسام موطوعة واقتضار  
الآثار ثابت بخلاف الصور العنصرية فاما غير متعقبة من حيث ثبوتها للاجسام العنصرية واما بالقياس  
الى المادة فيمكن استنادها الى الامور الخارجة لانا اذا قلنا ان المادة لم نجد لها اختصاصا  
بشي من تلك الصور فتي تواترنا اقتضار كل وجه الى ان المتعقبات الجاعل ليس هو وجه او صورة  
بل المبدأ العيان في الصور وسائط رابطة وشروط ابط معتبرة والاجسام قوابل من جهة موادها  
وروابط من جهة صورها التاني ان جسم واحد كفلك اذ عنصر آثاره ولو ازم متعقبة غير مرتبة حتى  
لا يكون صدورها في درجة واحدة فلو استندت الى الصورة فاما ان يستند الى صورة واحدة وهي  
بسيطة وبذا ينقض منعك صدور الكثير عن الواحد البسيط او اني صور شتى تقوم للمادة  
وبذا ينقض منعك تقوم المادة الواحدة باري من صورة طبيعية واحدة في درجة واحدة  
والجواب انما استندنا الى صورة واحدة لكن لاس من جهة واحدة بل لشرائط وجهات مختلفة مثلا انما  
تقتضي الحركة بشروط الكون في غير المكان الطبيعي او يكون بشرط الكون فيه والوجهات اختلفت  
الجزئية واشتكل بضرورة تنامي الابعاد مع قبول المادة للانقطاع وقس عليه ونحن انما استعنا  
صدور الكثير عن الواحد بدون اعتبار لشرائط وجهات مختلفة واما مع اعتبارها فاما ان يقول  
ان الكل قابض من الواحد الحق تعالى وان كان استناد بعض الى المادة واسطة رابطة وشروط  
متبع لقبول الفيض اصلا واستناد بعض بواسطة وشروط واسطة او سائط وشروط واسطة وبذلك

في صوره لا يتحقق بمادة او موضوع مختص وفي صوره او حادث معدت ولا من ذلك ما دلت  
 الاشارة اليه من ان استناد الآثار الى الصور ليس من قبيل استنادها الى العلل الى اعلة  
**قلت فصل في ترتيب الميولي او الصورة في سلسلة الكون**  
 كما انك بعد ما تبين ان الصورة باسرها جرمياتها وطبيعتها لا توجد الا حاله في مادة لا تحتاج  
 الى برهان تقيض منه افتقارها الى المادة ثم انك قد علمت ان المادة انما لما في صدها انها  
 محض القوة وانما الفعل لما من الصورة ولعلك حاكم بان الشيء افتقار في الوجود الى  
 محصله لاستناده اما فقط فالمادة ايضا متفجرة الى الصورة وليس شيء منهما يقتصر في  
 تعيين ما يهتد الى الاخر اذ لا جبرية بينهما ولا مكان تعقل كل منهما عن الآخر وليستحيل ان يكون  
 اليقين من الجانبيين في وجود الذات الى الذات وان كانت من الصورة ليقبلها المادة  
 من المادة لا بهذه الجهة اذ لا قابل للقابل فان ذلك لا يقع الدور اذ العلل باسرها متفجرة  
 بوجودها تعالى وجودات معلوما لثباتها فلو دارت العلوية تقدم الشيء على نفسه بالوجود بل انما يتكلم  
 عقدة الدور بان حاجة الصور الى القابل ليست من حيث طبيعتها فان الجرميات لا تحتاج  
 اليها لا لكان طر القسمة المقدارية عليها والقسمة انما تطر على الفرد دون الطبيعية  
 والنوعيات انما يعني بها الطبائع الجسمانية وانما يحتاج الى القابل لذلك فاحتياجا على  
 نحو احتياج الجسميات فكل صورة لا من حيث طبيعتها الصورة بل من حيث انها فرد مطلق من  
 الطبيعية محتاج في الوجود والفرد الى الطبيعة المادة بل الى فردا منها لا الى مادة مخصصة واما من  
 حيث انها بالفردي من الصورة فلا يمكن ان يقوم الا بما اختص بهما من المادة فمحتاج اليها  
 من حيث انها هي المادة واما المادة فهي باهي مادة وبها هي مادة ما وهذه المادة محتاج في الوجود  
 الى الصورة من حيث هي صورة ما وهذه الصورة لتأخر في الوجود عن هذه الجبرية من الميولي  
 بما هي ميولي او هذه الميولي على ان الصورة الشخصية في الغا صر وزول مع تقار الميولي  
 بشخصا فالملوية للميولي بالجبريتين بل الجبريات والعلية للصورة بحقيقة الطبيعة دون الفردية  
 بشخصا فضلا عن خصوصها ثم هي اذ ليست من علل الماهيات ولا هي بالقابل وهي من حيثية  
 الطبيعية لا لتصلح ان تكون جاعلة قوتية او بعيدة او آله مطلقة للميولي شخصية اذ الواحد

الواحد بالعموم لا يصلح لذلك بالنسبة الى الواحد بالعدد ولا للمبني على المنطقة ولا كانت الصورة الشخصية جاعلة <sup>منها</sup> مطلقا للمبني الشخصية اذا لم ياجعل الاكثية المطلقة للطبيعة لانه ان يكون عندنا اعتبارا لشخصها هو الجاعل والاكتية لا فرد وليست فليست في من هذا الوجهية فشركت لاجل منقار ق واحد بالعدد ولا احتما في استلزام واحد ولو بالعدد الى جاعل لم يملك وتكامل انما يشاهد في كل سواد <sup>منها</sup> حقيقة العامة في فرد وكل من نوعيات الاغلاك او لا تصور العنا من حيث بها الطبيعة جنسية والمادة اذ لا قابل لما يجب انحصار كل من النوع اعني في فرد واحدة وجودها في علة شخصها وهذه المسئلة من غوامض الحكمة الاكثية اقول لما ثبت ان الصور الجسمانية باسراجها رياتها وطبيعتها لا توجد الا عاتية في مادة فاقبله لما وقد علمت ان الشيء لا يمكن ان يكل في آخر الادوات كما حاجته ذاتية ظهر لك ان الصور مختلفة على المادة اقتدار العلول الى العلة القائمة من غير احتياج الى برهان <sup>منها</sup> فاما اخرنا في الصور فمخطا لجمع الدال على الافراد لا يستتبع لك عن قريب ثم انك قد علمت ان المادة انما لها في حد ذاتها القوة المحضة اذ لا تعني بها الا مجموعها القابل ولو كان لها مع القوة جهة فقلية كانت مركبة من مادة وصورة المادة اولى بدات تعلم ان الموهوب والفصل لا بد وان يكون محصلا ولا يكون شئ موجودا بالفعل وذاته بالقوة من كل وجود لم يلقه تحصل من خارج فاذا كان في حد ذاته بالقوة محتاجا في الوجود الى حاصل فاقنع عن وجوده انه يحصل بلا ان يستلزم <sup>منها</sup> فاعلم ان الجسم يستلزم الماين ولا يحتاج اليه فان الجسم لم يحصل في ذاته فيمكن ان يوجد من غير اقتدار الى الماين ويستلزم الماين يستلزم خلاف المادة اذ ليس لها تحصل في ذاتها وانما لها بالقوة فكيف يستلزم الوجود بدون حاصل حتى يستلزم بعد قياسا بالفعل فظهر ان المبني على المنطقة مختلفة على الصورة واذا ثبت الحاجة من الجاهل من قول ليس شئ منها يقتضي نفس هيد الى الاخر حتى يكون شئ منها مقوما لموجبه حقيقة الاخر اذ لا حجة في بينهما بل احدهما حال في الاخر على ان يتقبل الصورة ولا تعلم ان لها مادة المتخلف فغيره وتقبل المادة بوجها مستعدا ولا نعلم من ذلك ان ما يستعد ليحجب ان يكون في شئ من سبب الفعل لا الجاني وقد افهم بذلك عدم التضاف بينهما وان كان ذلك مما يمتنا في اسلوب نسلك في هذا الفصل ولذلك لم يتعرض له في المتن على ان ذلك ظاهر من ثبوت الاقتدار بينهما اذ لا اقتدارا في شئ من المتضامين

[illegible]

الى الملاحظ بل الحاجة الى التخصيص لكل منها الى محل الآخر وفي المشهور من مباحثي الذين الماخوذتين  
مع الموصفين للصحة من كل الى الذات من الآخر كما حاجة اذن من الميولي والصورة انما هي  
في الوجه فقط ثم انما تمسح ان يكون الحاجة من الجانبين في وجود ذات كل الى ذات الآخر لان  
ذلك نوع لا يلائم حيثية الحاجة من جانب غير حيثية الحاجة من جانب الآخر فلا يلزم الدور وذلك لان  
الحاجة من جانب الصورة الى المادة من حيث ان الصورة علمة قابلية لمادة الحاجة من المادة الى الصورة  
ليست من حيث ان الصورة علمة قابلية لمادة المادة الاولى بل هي القابل البسيط ولا قابل للمقابل  
لانا نقول ما ذكرتم انما يفيد بعدا حيثيتين التحليليتين وذلك لا يفي الدور اذ لا يورث تقابل في  
المحتاج والمحتاج اليه والعلل باسرها مستقدرة بوجودها على وجودات معلولاتها فاذا كان حالها ذلك  
علمة الاخرى بآية علمة كانت تكون مستقدرة عليها بالوجود فلو كانت الاخرى ايضا علمة الاولى وان اختلفت نوع  
العلمية تكون هي ايضا مستقدرة بالوجود لا محالة على الاولى المستقدرة عليها فتكون مستقدرة على نفسها وذا الوضع  
انما يحصل لشكل لزوم الدور بان حاجة اصولي القابل ليست من حيث طبيعة الصورة قطع النظر عن الفرق  
بل باعتبار الفرقية انما يصور في الحقيقة فلا نسا انما يحتاج الى القابل على ابدانه لا يمكن انما انفسه المقدارية عليها  
والعلمية المقدارية انما كانت او بجهة انما تقطوع على الفرد من حيث انه وجود طبيعي حيث انما طبيعة  
وانما الصورة النوعية فلت نفق بها بسا انما لا يطابق جميعا لا مثل اختصاص المقارنة فان اصولها يتطابق  
عليها ايضا حيثية بقا انما صورة صورة الى حاج في الوجود الى قابل وان الصورة هي نفس الميزة بخلاف المباديات  
فان الصورة منها غير الميزة واذ كان كذلك فليست الصورة التي يحتاج الى القابل للمناصوب بل للمناصوب جملة  
بطريقة على الاجسام فاحتاجا الى القابل على نحو احتياج الصورة لجمعة باعتبار الفرقية ودون الطبيعة فليست  
سلطانا من حيث كونها متشعبة لاس من حيث طلبها صحتها الى مادة لتبنيها فتفتحت لانتهاج اكثر من انما هو على ان  
المادة لا يورث ثبوت العلم لانا نقول سلفا ذلك لكن فيما ذكرنا القافية في دفع الدور ثم انما الميزة من جهة طبيعة  
الصورة الى المادة وثبتت حاجة المادة السواء وحب في حاجة طبيعة الصورة الى المادة في الميزان الدور فاعلمت  
كأنها الصورة الشخصية من الوجود لذلك طلبها ما حاله فيها وقد عرفت مرارا بان العلول لا يكون الا الحاجة فلو  
فيجب ان يكون الطبع ايضا محتاجة الى الماد في الوجود فقلت العلول لا يكون الا الحاجة فاني في مرتبة من التراب





المادة فهي باي مادة وما هي مادة ما وهذه المادة يحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا تسمى  
هي صورة ما وهذه الصورة هي ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث القوة هي صورة ما وخصوصا  
من حيث القوة هي صورة ما وخصوصا من حيث القوة هي صورة ما وخصوصا من حيث القوة هي صورة ما  
او المخصوص من المبدأ من حيث الطبيعة قطعاً وحيث القوة هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة  
القوة هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة  
على الوجود لا يسمي باي مجد انتقلت فالعلية هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة  
اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصاً حيثية براسها والعلية للصورة حيثية الطبيعة دون حيثية القوة  
بمنها فضلاً عن خصوصاً حيثية براسها والعلية للصورة حيثية الطبيعة دون حيثية القوة  
الدور ثم لا يخفى ان نوع العلية من جانب المبدأ هو الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة  
المحلل بالنسبة الى الحال وتفيد العلية في الوجود لا الاضافة التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة الى  
والعلية انما هي مطلقاً لا تكون على اخرى غير القابلة لافا عليه ولا غير باء كما كان موضع الاستدلال به  
كونها فاعلية وما يتحد وحدها بالخصوص انما هي مخصصة قصار ذلك بل كما كان عنده فوق الحد الذي  
فجزء كونها على اخرى سوى الفاعلية ولا ذلك بل كما كان عنده فوق الحد الذي  
نوع عمل الشخص لا يتوقف فاعلية الشخص على المادة هو ان المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصورة  
المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تقبل الشخص ويكون لها شريك في الفاعلية على الشخص  
مفوض الوجود والى صاها الاعراض المتكثرة بالمادة فهي شخصيات بمعنى انها امارات الشخص ولو اوجه  
اشارات الى انما هي موجبة لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع  
الشركة بل لمجموعة اللوازم ما توافقه مع الاعراض الباقية مقاساً كما هو الحال في الشركة الطبيعية التي  
والحيثية بسببها بالنسبة الى الأشخاص بالمعنى الماخوذ في الشروط التي هي معنى في الوجود اذا تعينت في  
تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فكذلك الاعراض من جنسها  
الموتية اشخصية ومن ثمتها العلة الفاعلية اشخص النوع واما النوع والعلية من جانب العلية فتعده  
عرفت اشخصية من كل الماهية للمبدأ ولا بالقابل الى المحل كما تمركب في عرف انما عليها  
انما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الماهية التي لا تتصلح ان يكون جاعلة قريبة او بعيدة او آتية مطلقه

المادة فهي باي مادة وما هي مادة ما وهذه المادة يحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة لا تسمى  
هي صورة ما وهذه الصورة هي ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث القوة هي صورة ما وخصوصا  
من حيث القوة هي صورة ما وخصوصا من حيث القوة هي صورة ما وخصوصا من حيث القوة هي صورة ما  
او المخصوص من المبدأ من حيث الطبيعة قطعاً وحيث القوة هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة  
القوة هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة  
على الوجود لا يسمي باي مجد انتقلت فالعلية هي الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة  
اذا اعتبر كل من مطلق الفردية وخصوصاً حيثية براسها والعلية للصورة حيثية الطبيعة دون حيثية القوة  
بمنها فضلاً عن خصوصاً حيثية براسها والعلية للصورة حيثية الطبيعة دون حيثية القوة  
الدور ثم لا يخفى ان نوع العلية من جانب المبدأ هو الصورة والعلية هي الصورة والعلية هي الصورة  
المحلل بالنسبة الى الحال وتفيد العلية في الوجود لا الاضافة التي تكون للجزء المادي من المركب بالنسبة الى  
والعلية انما هي مطلقاً لا تكون على اخرى غير القابلة لافا عليه ولا غير باء كما كان موضع الاستدلال به  
كونها فاعلية وما يتحد وحدها بالخصوص انما هي مخصصة قصار ذلك بل كما كان عنده فوق الحد الذي  
فجزء كونها على اخرى سوى الفاعلية ولا ذلك بل كما كان عنده فوق الحد الذي  
نوع عمل الشخص لا يتوقف فاعلية الشخص على المادة هو ان المادة يحتاج اليها من حيث انها تقبل الصورة  
المتكثرة بالعدد لا من حيث انها تقبل الشخص ويكون لها شريك في الفاعلية على الشخص  
مفوض الوجود والى صاها الاعراض المتكثرة بالمادة فهي شخصيات بمعنى انها امارات الشخص ولو اوجه  
اشارات الى انما هي موجبة لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع لا تتنوع  
الشركة بل لمجموعة اللوازم ما توافقه مع الاعراض الباقية مقاساً كما هو الحال في الشركة الطبيعية التي  
والحيثية بسببها بالنسبة الى الأشخاص بالمعنى الماخوذ في الشروط التي هي معنى في الوجود اذا تعينت في  
تكون نسبة تلك الاعراض الى الانواع شبيهة بنسبة الفصول الى الاجناس فكذلك الاعراض من جنسها  
الموتية اشخصية ومن ثمتها العلة الفاعلية اشخص النوع واما النوع والعلية من جانب العلية فتعده  
عرفت اشخصية من كل الماهية للمبدأ ولا بالقابل الى المحل كما تمركب في عرف انما عليها  
انما هي من حيث الطبيعة وهي من هذه الماهية التي لا تتصلح ان يكون جاعلة قريبة او بعيدة او آتية مطلقه

هذا هو الحق  
والله اعلم  
بالحق

لا يسلو في الشخصية ولا في المصلحة أما انما لا يصلح ان يكون جاعلا أو لا يسلو في الشخصية فلا ان الصورة  
 من نوره الحقيقة واحدة بالعموم لا بالاعتدائي ان وحده ما ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتلفة  
 لا مشتركة فيها والواحد بالعموم لا يصلح ان يكون جاعلا أو لا مطلقا للواحد بالعدا لسلو الشخصية  
 فان شخص المعلول انما هو من تلقا جاعلا وكيف يستوي الفطرة السليمة ان يكون الجمول المصنوع اقوى في  
 الحصول من جاعل المفيض في الآلة المطلقة وأقوى بالآلة ما يتوقف الجعل على توسط بين الجاعل والجعل كما  
 تأثيره في الآلة كما ان لا يشتر كما في ذلك غير ما حكمنا في وجوب وحدتها بالعدد وعدم وحدة الجمول بالعدد  
 كما على الجاعل فاعتبر شخص الاثر من اقسام المتوسط الموصل للتأثير فعدا ما لا يتعدى التأثير فضلا عن الاثر  
 وانما انما يصلح ان يكون جاعلا أو لا مطلقا لسلو الشخصية فلا ان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلا  
 أو لا مطلقا لسلو الشخصية كانت الصورة الشخصية جاعلا أو لا مطلقا لسلو الشخصية وليست الصورة الشخصية  
 جاعلا أو لا مطلقا لسلو الشخصية فليس في الصورة من حيث الطبيعة جاعلا أو لا مطلقا لسلو الشخصية أما لبطان  
 التعلق فطارة لوقد عرفت ان الصورة الشخصية مفعلة الى السلو الشخصية وأما الممازرة فلا ان الجاعل أو لا الطبيعة  
 هو الجاعل على أو لا الممازرة بالذات وان جاز ان يكون على الممازرة جاعلا للطبيعة من غير اعتبار الشخصية ولا يمكن جاعلا  
 للفردية الا باعتبارها متشخصا وذلك ان الممازرة لا تصدر من جهة مطلقا وتروى شخصية عن جاعل شخصي انما  
 تعدد شخصية عن فاعل شخصي لكن العقل مخطأ في تبيين محققين فاعلا لاجتماع من حيث هي من غير ملاحظة شخصها  
 وان لم يكن مرتبة معينة في الوجود فربما لم يقبل ما يرجع الى الفعس الخارج عن استنادها بالجمولية الى الطبيعة مطلقا بل  
 جاعلا لشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مفرقة بشخص في الوجود وأما اذا اجتمع الممازرة من حيث هي  
 متشخصا ففقدت براءة من صدور ما من تلك الطبيعة من حيث الممازرة بل وجب استنادها اليها من حيث هي متشخصا  
 ثم انظر الواقع فيضي لمن طالع الاسكان فهو كمن في المسكنات ولكلها الى جاعل واحد واجب بالذات فخص  
 فليس للعقل هناك تسلط على ان يافذه مطلقا مارة وشخصا اخرى وأذا بطل ما قصدنا لبطان من انواع العلية  
 بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها على غاية الممازرة أو شركة ليعالج جبر من العلية الفا عليه من غير ان  
 يكون ان مطلقا انما كونها على غاية فاستشعر من مثل كواجر كما لا نرى ما هي في الممازرة لا الصورة من حيث  
 ان الصورة مفعلة لما وادع الشئ في الوجود والى حقيقة ان لا يكون لسلو الشخصية اما جاعلا الى العلية الفا عليه من حيث هي  
 في الحقيقة على العلية سائر العقل حتى لو كان الفاعل مثلا فلا بد ان على فاعله ان يكون مصدر الفعل من

لا يسلو في الشخصية ولا في المصلحة أما انما لا يصلح ان يكون جاعلا أو لا يسلو في الشخصية فلا ان الصورة  
 من نوره الحقيقة واحدة بالعموم لا بالاعتدائي ان وحده ما ليست شخصية مانعة عن وقوع الشركة بل هي محتلفة  
 لا مشتركة فيها والواحد بالعموم لا يصلح ان يكون جاعلا أو لا مطلقا للواحد بالعدا لسلو الشخصية  
 فان شخص المعلول انما هو من تلقا جاعلا وكيف يستوي الفطرة السليمة ان يكون الجمول المصنوع اقوى في  
 الحصول من جاعل المفيض في الآلة المطلقة وأقوى بالآلة ما يتوقف الجعل على توسط بين الجاعل والجعل كما  
 تأثيره في الآلة كما ان لا يشتر كما في ذلك غير ما حكمنا في وجوب وحدتها بالعدد وعدم وحدة الجمول بالعدد  
 كما على الجاعل فاعتبر شخص الاثر من اقسام المتوسط الموصل للتأثير فعدا ما لا يتعدى التأثير فضلا عن الاثر  
 وانما انما يصلح ان يكون جاعلا أو لا مطلقا لسلو الشخصية فلا ان الصورة من حيث الطبيعة لو كانت جاعلا  
 أو لا مطلقا لسلو الشخصية كانت الصورة الشخصية جاعلا أو لا مطلقا لسلو الشخصية وليست الصورة الشخصية  
 جاعلا أو لا مطلقا لسلو الشخصية فليس في الصورة من حيث الطبيعة جاعلا أو لا مطلقا لسلو الشخصية أما لبطان  
 التعلق فطارة لوقد عرفت ان الصورة الشخصية مفعلة الى السلو الشخصية وأما الممازرة فلا ان الجاعل أو لا الطبيعة  
 هو الجاعل على أو لا الممازرة بالذات وان جاز ان يكون على الممازرة جاعلا للطبيعة من غير اعتبار الشخصية ولا يمكن جاعلا  
 للفردية الا باعتبارها متشخصا وذلك ان الممازرة لا تصدر من جهة مطلقا وتروى شخصية عن جاعل شخصي انما  
 تعدد شخصية عن فاعل شخصي لكن العقل مخطأ في تبيين محققين فاعلا لاجتماع من حيث هي من غير ملاحظة شخصها  
 وان لم يكن مرتبة معينة في الوجود فربما لم يقبل ما يرجع الى الفعس الخارج عن استنادها بالجمولية الى الطبيعة مطلقا بل  
 جاعلا لشخص وان لم يجوز ان لا يكون تلك الطبيعة مفرقة بشخص في الوجود وأما اذا اجتمع الممازرة من حيث هي  
 متشخصا ففقدت براءة من صدور ما من تلك الطبيعة من حيث الممازرة بل وجب استنادها اليها من حيث هي متشخصا  
 ثم انظر الواقع فيضي لمن طالع الاسكان فهو كمن في المسكنات ولكلها الى جاعل واحد واجب بالذات فخص  
 فليس للعقل هناك تسلط على ان يافذه مطلقا مارة وشخصا اخرى وأذا بطل ما قصدنا لبطان من انواع العلية  
 بقي ان يكون الصورة من حيث طبيعتها على غاية الممازرة أو شركة ليعالج جبر من العلية الفا عليه من غير ان  
 يكون ان مطلقا انما كونها على غاية فاستشعر من مثل كواجر كما لا نرى ما هي في الممازرة لا الصورة من حيث  
 ان الصورة مفعلة لما وادع الشئ في الوجود والى حقيقة ان لا يكون لسلو الشخصية اما جاعلا الى العلية الفا عليه من حيث هي  
 في الحقيقة على العلية سائر العقل حتى لو كان الفاعل مثلا فلا بد ان على فاعله ان يكون مصدر الفعل من



الذي يتقل بانضمامهم به فاعلية زائد على الواحد بالعموم اذا شارك الجاهل الواحد بالبعد ولا ثم التخرج  
 تلك الحالة الثانية الفاعل المتقل بالمعنى المذكور عن الوحدة العددية بل جعل الواحد بالبعد واما في  
 العلوية مستقلة بالتأثير فمراد بالعموم فيما نحن فيه انما يخص بوحدة العامة في فرد وكل من الصور الثبوتية  
 لا فلاك فان كل منها بطبيعتها الثبوتية متعقبة لثبوتها وانما منحصر في فرد ومنه باليس كذلك  
 كالصورة الطبيعية للعناصر فانما متعقبة لثبوتها لثبوتها بالثبوت من حيث ان الصورة  
 العنصرية طبيعية شخصية تحتها النوع وانواعها ايضا لا يجب ان يخصص كل منها في فردا لانها من تلك  
 القسمية الثابتة ولا شبة في ايجابها كثر الافراد وكذلك الصورة الجسمية متعقبة لثبوتها بطبيعتها الثبوتية  
 المشتركة في الاجسام كلها متعقبة لثبوتها حال الصورة واما المادة فاذا قابل لها وكثرة افراد  
 نوع واحد انما يتعقبة فيما له قابل يجب انحصار كل من انواعها في فرد يتعقبة كل من الافلاك نوع على حدة  
 متعقبة في فرد يتعقبة العناصر كلها متعقبة في فرد واحد متعقبة في فعله وجوده لثبوتها في علته تشخصا او الحاصل  
 كذلك فيما لا قابل لثبوتها المستقلة اعني مستقلة تقدم الصورة من حيث الطبيعية لكونها مستقلة لثبوتها  
 على السبيل مطلقا ولتقدم السبيل لكونها قابلة على الصورة من حيث الفردية المطلقة من نحو امضى كثر  
 تعالى المودعة في خلقها ومن نحو امضى كثرها بالبعد الطبيعية وعلى انما كثر منها السواد خفي وفزت في  
 تحقيقها بالقدر المصلحة

## بسم الله الرحمن الرحيم

محمد وآله الصلوة على رسوله وعلى آله وبعد فقد اطبعت الرسالة المسماة بالدرة المياداة لصاحب الشرح الزايدة  
 بتوجيه من جوف الفنون الحكيم عديم النظير في الفنون التقليدية البدر المنير مولانا الحاج ابو الحسنات محمد عبد المحسن  
 الكاظمي ادام فضله العلي في الطبع المصطفائي استتم به ذو الفضل عايد كمالات الانسان محمد عبد الواحد خالان  
 ابن الحاج المرحوم محمد مصطفى خالان في سنة ثمان وثمانين اجد الالاف  
 والماتين بن عيسى بن الثقلين على يد علي بن علي  
 امام دور القمرين









[illegible]

لا تخاف من الانسان واما اذا اعتبرت المعرفه اني معتمدا على الانسان فهو طبع على كل من جرت جريته من حيث اعزى الامور كذا في مقبول الفطن المعتبر كذا في  
 كذا في مقبول مني معطافا قال الانسان المكي فيلهذا معطاف في الذهن والجور في الايمان من ثم كان ان الخيال على كل من انه في نفسه حيث ان الخيال  
 الفطن كان لا يمتنع عليه مطاوعة الجبن في ذاته وان كان في الايمان لا تشخصا بشخص زيد او غيره وادركه شكلا كذا في نفسه حيث يتجمل في نفسه ان يقاوم في الا  
 اولى الا اذا كان شخص لا يتكلم في يد الشخص معروفا يكون معروفا على سبيل الحكمة احدى بائتين فالكل يكون وجودا في الايمان اما بمتجرية فزيد او بكون  
 لمخاطبة في الذهن بعبور ترجمه في غير طرافه فاما ان يكون معطافا بشخص فاما ان لا يدرك ان يكون في الايمان فمحملا للشخص او ان يكون في شيء من تلكه فمحملا  
 به فبات قلت الفصل الثاني في العلم بالانسان مثلا وادركه في خبره ولا يحسن محمول على النوع فمحملا  
 والمادة في الانسان على المركب بل يقيدان على ما في خبره بل باعتبار ترجمه في خبره فمحملا على المادة فاما ان لا يدركه في خبره ولا يحسن محمول على النوع فمحملا  
 به فبات قلت الفصل الثاني في العلم بالانسان مثلا وادركه في خبره ولا يحسن محمول على النوع فمحملا  
 والمادة في الانسان على المركب بل يقيدان على ما في خبره بل باعتبار ترجمه في خبره فمحملا على المادة فاما ان لا يدركه في خبره ولا يحسن محمول على النوع فمحملا  
 به فبات قلت الفصل الثاني في العلم بالانسان مثلا وادركه في خبره ولا يحسن محمول على النوع فمحملا

[illegible]

سعد وقد لا بد من تعيينها لئلا يخلو الجرد فانه في حد ذاته لا يفسد لا شيء فليس يسوغ بالخطا في ان كان يكون هناك شرط فاذن ان هذا الاعتبار متعلق  
في نفسها متبنا بمسألة الجبروت الا ان اعتبارها لا يفسد من ان كان لها متعلق على معروضها وهو معروضها كالحسين في الجسد على نفس الاعتبار  
الاخرين فثبت ان الشيء لا يكون له اعتبار في المادة بشرط ان يكون له اعتبار في الجوهر فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
فلا يخلو احداهما على الآخر فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
على الآخر فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
المعرض كالمادة في النسبة الى تلك الذات واذ قد قال كمال الان لا يخلو من الاعتبار في النسبة الى الذات العرضية ليس ان لا في  
ايضا وان ذلك لا يتنافى في الطبائع البهية دون الانسان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
تختلف في ان يحصلها واما الطبيعة النورية فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
كذلك ان الجبروت لا يخلو من اعتبار في النسبة الى تلك الذات واذ قد قال كمال الان لا يخلو من الاعتبار في النسبة الى الذات العرضية ليس ان لا في  
بالبال يحصل بعينه يتقرر انما يتقرر في النفس بل في النفس في معنى اللون زيادة حتى يتقرر الفعل واما الطبيعة النوعية فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
دون العرضية والطبيعة البهية وان كانت النفس في الطبائع فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
كون اللون مثلا لا يخلو من اعتبار في النسبة الى تلك الذات واذ قد قال كمال الان لا يخلو من الاعتبار في النسبة الى الذات العرضية ليس ان لا في  
مثلا لا يخلو من اعتبار في النسبة الى تلك الذات واذ قد قال كمال الان لا يخلو من الاعتبار في النسبة الى الذات العرضية ليس ان لا في  
ستما كما يكون في تخصيصات الطبيعة النورية فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
ويضا لا يخلو من اعتبار في النسبة الى تلك الذات واذ قد قال كمال الان لا يخلو من الاعتبار في النسبة الى الذات العرضية ليس ان لا في  
فيها بعد يحصلها من حيث الطبيعة فيكون طبيعيا فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
معرفه القانون في ذلك الحين وانما يكون الفصل في نفس الامر مطلوبا لتمامه فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
النوعية في نفس الامر مطلوبا حتى يتبين ان القانون في نفس الامر مطلوبا لتمامه فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
الى الجبروت في ذلك الحين وانما يكون الفصل في نفس الامر مطلوبا لتمامه فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
امر في نفسه فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
واحد واحد من تلك الجزئيات فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
الصناعات كانت تلك الصناعات من حيثها فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
جزئية لا يخلو من اعتبار في النسبة الى تلك الذات واذ قد قال كمال الان لا يخلو من الاعتبار في النسبة الى الذات العرضية ليس ان لا في  
الامر في نفسه فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
مقسما لما ان يكون فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
في حد ذاته بل كونه للمعنى العام لا ينافي في حد ذاته فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
ايريد في نفسه فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
ما وُل من الشرع فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان  
المعنى المحض لا سيما في الجبروت في حد ذاته فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان فثبت ان الاعتبارين لا يتعارضان

وعلى الاول لا يكون استعداد هذه النفس الحيوانية ولا يكون استعدادها المعنى خارج عن البنية فحينئذ المكان استعدادا لذلك لذات العلم كالمفصل  
 متقسما لتلك الطبيعة التي تتكامل الانسان اذ التقسيم اذ ذكرنا في فاستعداده لذلك كما هو كونه حيوانا فلا يكون جزء منه ذاتية ولا المنة المتضمنة للحيوانية  
 ولا في ذاته فعلها للانسان ولا للحيوان الصانع اذ هو اول الطبيعة الاخرى فكل نفس حيوانية بقوتها ودون اخرى حتى كان لا يمنع من حيوانية  
 سلكا التقسيم المحسوس لم يكن له فعل في توليد العلم فصله عن ان يكون له فعل في توليد الخاص الا ان كان استعدادا لذلك من جنسها انما  
 بحيث لا يمنع المادة من انقسامها في اول من جسد العقول بحيث يجوز ان يتداخل انقسام القسمن من الجانبيين لم يكن المتخصص فصله ذلك كما لا يكون  
 الى كونه راعيا لما في حيث عرضت لها الفاعل ان يخرج قبل نزولها حارلا استعدادها المذكورة اذ من غير فعل من اجابها ذلك استعدادها للانسان وليس يمنع  
 بهذا الانقسام من قولنا انه اخر من حيث العقول وان يكون انسانا وفساحتها ان كلامنا المذكور والاشي بجواز كون الانسان وفساحتها ان كان  
 لا في الانسان الفرس مثلا الغير يجوز ان يكون كونه راعيا فيكون جوارح متحدة في انسانا وفساحتها من غير ان يكون في ذلك مثل كونه راعيا وان لم  
 يكن كذلك ان فصله سلوكه كان استعدادا لذلك استعدادا كالحس المحسوس في النفس التي تكون اول استعدادها لذات التي يكون المادة كالحس  
 تنقسم من انقسامها في من حيث العقول انقسامها مع قسمه القسمة وذلك كما انقسامها في النفس في ذاته وان كان من جنس المادة كذا تنقسم  
 المحسوس من انواعها الى انقسامها من جهة العقول فانما اذا صار متحدة لم يقبل من العقول الا انقسامها ذاتية حساستا وغير حساستا فيكون حيوانا  
 القسمة وليس يجوز ان يكون جسم العقول في ذاتها غير ذاتية او غير ذاتية نفس كذا لان يكون الجسم ولفظ تنقسم ذاتية او غير ذاتية وينبغي ان يتذكر  
 لا اتفاق ذلك حال المادة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول متوحد يحدث نوع يعرض لها من مصادرات الامور الطبيعية مصادراتها من غير ذاتية  
 كانت الانفعالات العارضة صادرة لها من الغاية المقصودة فقد توحدت على العقول الى انقسامها الاولى كما اذا تحرك العين الى التحريك  
 مانع البقاء على الطبيعة وعلى بعض الصور الواقعة في الطريق كعقود التحصيل مثلا في التحرك من الطبيعة الى التحرك وقد توحدت الى سكونه اخرى كما اذا تحرك  
 العبد الى التحريك من بعض الاعراض فخلل من بعض الاعراض وجعلها كانت موقوفة لاختلافات في نفس الشيء التحرك الى ذاتها كانت قبل الاختلافات كما اذا  
 تحركت المادة بالبعث الى الحلية وعرض لها الانفعالات موقوفة لاختلافات في نفس التحصيل الطبيعة الحيوانية فصله بعضها واما بعضها فابا  
 كانت موقوفة لاختلافات في نفس الغاية المقصودة بل في اسرارها سبب لغاية او غاية عنها غير مصادراتها من جنس المادة من جهة التحرك وتبقى مصادراتها  
 متحدة الى الغاية يكون حالها خارجا عن هذا القبيل المذكورة والاولوية فانها في كيفية مالات النفس من المصادرات لاجلها في بعض مصادراتها  
 شيئا محصلا بعينه وان كان مناسب لغاية فما كان من الانفعالات والاعراض بهذه الصفة لا يكون فصله ولا في الثاني لا يكون المعنى المتخصص  
 اولها لتلك الطبيعة التي بل ان كان تخصصها المعنى سابقا عليها واسطة بحيث ينتج انقسامها ذاتية اخرى يتداخل انقسامها مع انقسامها في القسمة  
 وذلك ذلك المعنى السابق بالمنتسب الى السابق واسطة سلوكه كان هذا السابق تلك الطبيعة بعينها او في اخرى فيكون لا كما في الثاني ان المعنى  
 تلك الطبيعة كان هناك فصلان وفصول مرتبة ويكون لا فصله فصله فصول الطبيعة الاولى كما هو خارجا فيكون انقسامها موقوفة لاختلافات  
 هو بعد كونه في نفس بعد كونه حيوانا وان لم يكن كذلك بل كونه الانسان اللاحق في بعض المراتب غير متخصصا ويكون تخصصه الاعلى في بعض المراتب  
 عن ذلك كذا ما هو فصله القسمة ولو لم يكن اسطة كما هو خارجا فيكون قابل للميل يستمر او المستدير بعد كونه قابل للميل كونه قابل للميل انما هو كونه  
 جسما طبيعيا فان لم يكن انقسامها بالبعث الى انقسامها في بعض المراتب غير متخصصا ويكون تخصصه الاعلى في بعض المراتب  
 الطبع بل مساو ذلك لا يكون فصله ولا في المراتب غير متخصصا بالبعث الى انقسامها في بعض المراتب غير متخصصا بالبعث الى انقسامها في بعض المراتب  
 بعد كونه حارلا وانما يكون حارلا بعد كونه كونه راعيا فيكون حارلا انما هو فصله المتخصص للمراتب من الجسم انما هو فصله المتخصص للمراتب  
 انما هو كونه في نفس كونه راعيا فيكون حارلا انما هو فصله المتخصص للمراتب من الجسم انما هو فصله المتخصص للمراتب

فلا يكون هو ما بعده من الرسل ثم الملقى او الكسج فصولا وما ايجلوة وتقبل لك فثمان ذاتية وبعدها التفتت ذلك على حق فما عاينته  
كلية في التماسا في اني اسقطها العاؤون كسيرة الاثني عشر من الاجناس على ان اطلبها التي تجلس الامر في كونهما سنا او نوحا ما كان من كسيرة  
يقبل الانقسام في الفصول فمعيه ان يكون كسيرة بل انما يكون انفسا للعوامض من غير فقلت وهذه العلاني الملاءمة وذلك كونه في الفصول  
عوامض لازمة او غير لازمة والملاءمة ما من جهة الصورة والمادة او من جهة اعراض لازمة كك فما كانت لازمة للطبيعة انفسها من اي جهة كانت  
او ما فوقها يكون لا محالة متبها والتي يلزمها تعجزا لا يجب ان يلزمها قوا العوارض وان كانت عارضة على طبيعة الجنس والنوع فطبيعية جها من  
انفسه الشارلية كما ان الجنس كونهما خوفي لا يشترط حمل على النوع وان كان فيه زيادة في الفصل كك يقال هو والنوع على شخص وان كان فيه  
زيادة العوارض فزيادة العوارض على الطبيعة انفسها او النوعية انما هي بمعنى ان الطبيعة في ان يكون لها تلك الطبيعة غير متعقبة في تلك الاقسام  
لا تتخلل لها في فصل حتى يتفرق الفصل بزمان يكون اي مشا واليه اشار في زائفة على الحصول المعنى ان لم يرد على تفصيل الاشارة والفصل  
الى الجنس لانه في الاول من الثاني قسم العوارض ما هو بحيث لو توهم فوعا من هذا المشا اليلج من موجب او بل قد ندره خاضعة في الاشارة  
ما ليس كك كانت قد حصلت ان الاقسام الواحدة تحت جنس حقيقة كانت او اضافية في بعض بعضها من بعض فصول الاقسام الاشارة  
تحت نوع ما انفسا العوارض ان النوع فلا يتدبر الجنس الفصل لا يحصل بعض الاقسام في بعض الفصل في دون الجنس او في الفصل  
والجنس الفصل ايضا لا يتدبر الا في بعض الاقسام ويكون اما يتدبر جنس منهاها والفصل من الاعراض الخاصة بالجنس ما ليس من الاعراض الخاصة  
وكذا الجنس لا يلزم بساكنة الفصول فاختار من غير الاشارة تمامه ليعرف ان يكون كل فصل فصل او قول الملاءمة ان اي الملاءمة  
بالجنس كسج فصولا او لا تكون فاعلم ان المكون فصولا تكون عوارض على الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا  
حاضرة او فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا  
بواسطة عارض لان ايها العارض لا بواسطة ولا بطبيعة من اي جهة كان قد يكون انما ما انفسها على كل صورة ما انفسها باوادة كك  
اعراض خاصة باوادة كسج بواسطة او غير بواسطة او ما لاداة او صورة او عارض اللازم للامور كسج في الاعراض والامانة الاقواس في  
كسج فان اللازم للامور لا يكون لان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا  
عن طبيعة الجنس كسج فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا  
لازمة او غير لازمة فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا  
يكون شخصاسا لا لاسيا بل ان يراه هو الانسان لا يبين الطويل القامة ابن عمر وكذا سنا في العوارض وان عمر عارض فان وضع الاعراض  
في مثل ذلك بل العوارض في جها لاداة العوارض فان اختص في تلك الاقسام العوارض في اخذ في شخص شيئا الى ان يحصل الجنس والنوع  
لانها يكونان جنس ونوع فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا  
متصفنا في الجنس الفصل كك في البقية واليكون متصفنا في الجنس حتى يكون الجنس جزء من المجموع غير محمول على شخص ما كك في الجنس والنوع على شخص  
فان لم يتدبر الا انما في باوادة متبها لا يشترط ما به اذا وجدت كانت في موضع كان فيها طول عرض وعرض سنا او غير سنا او غير سنا  
ما كان فيه ذلك فليس هو وان كان فيه مع ذلك لانه في آخره يكون المجموع جها ويكون كك العلاني متصفنا في الجسم لا لاداة علانية فاعلم ان الملاءمة فصولا  
من خارج فافضل للشخص على كسيرة الفصول والعوارض يكون تمامه جها لان يكون جزء منه جها فان قلت فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا  
لشخص عارض خاص جها عن طبيعة الجنس فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا فاعلم ان الملاءمة فصولا  
غير واداة فيه بالفعل حتى ان طبيعة الجنس لا يحتاج في ان يكون لها طبيعة الجنس اعني في تقوم معناها الى كمال العوارض لذلك بما توهم بدو

والحال ان النفس لا تحتاج اليها في حصول معنى متغير بالافعال كجزان يكون ذلك المعنى في الوجود وحيث ان كان باقيا فان النفس  
او لا وركب معنى كجسك كالجبر مثلا يحصل بالافعال حتى انتهى الى الفصل الاخير كالمناطق يحصل لها مرتبة نوعية ثالثة المعنى كجزان  
يتغير بالافعال في غيرها العوارض ولا يحتاج في ذلك ان يدرك العوارض ايضا فان حملت كلامهم على المعنى كما هو ظاهر من كلامهم في  
في الشقا واما الفصل ايضا فتشارك العوارض في هذا الحكم وان حملته على المعنى الثاني كان الحكم متصفا بالعوارض ثم اعلان العوارض كلها  
ما هو قديم نوعا ما من نفس الشراييل سبق ذلك الشخص كوجود ابل شديد غائبة الا لا بد من سائر الاشخاص مع ذلك اما كون  
حكم العوارض من سبب الشخص كالفصل والظاهر على المادة العنصرية لكون القطعة فردا بالفعل من الماء اما لكونها متصفا  
من لوازم ذلك الشخص من حيث هو شخص وان لم يكن من سبب شخصه كوازم الازاج الشخصية لزيد ولكل شخص كمال ما وجبت  
ان الاثر على الواقعة تحت نفس سوا كانت تلك الانواع حقيقية كالانسان والفرس تحت الحيوان واما في محبة كالحمار والبقا  
تحت الجمل المعنوية تحتها بل بعضها بعض في حصول قوته لما سقت محبتها ولا يمتنع ان يكون مع ذلك متنازعا بالعوارض ايضا بل يكون  
حكم التبع كالحمار المستبذ بالفصول التي في هذا عن ان الامتناع والاشخاص الواقعة تحت نوع لا تقتضي الا بالعوارض لمشاركتها في تمام  
الحقيقة واما النوع فلا يتصور من نفس الفصل بل هو عينها في الخارج وفي الذهن ايضا لانها لا حتى تحيط بفصل الابهام وانما هو  
فان النوع عينها من وجهين احدهما في ذلك نوال الفصل فيه بالفعل لانها من نفس الفصل ايضا بعول البشر فيه لاني الفصل والجنس الفصل ايضا  
لا يتنازعان في الخارج ولا في الذهن الا في المحل العنصرية وان ذلك منها بشرط لا يكون امتيازها من حيث نفس عينها لا يجوز من المعنى مع الاستدراك  
في جزئية ولا في الخارج مع الشك في تمام المعنى وذلك لعدم مشاركتها في شئ مما يجزئها من الماهية فان قلت ليس مثلا فصول الجواهر جواهر  
الجبر تحتها كما يمكن الاستدراك بجزئية وكذا حتى ينسب فلها فصول الجواهر والاحتكاك جبر ولكن قول الجبر عليها معنى مختلفا قدام  
نفسه على الاجناس الواقعة تحتها لا يقال فاذن لا يكون الجبر منسبا لما تحتها لانها تقول انها قد يكون منسبا لما تحتها ذلك ما ليس الى الاجناس  
والانواع الخارجية في اصطلاح بل هو من الاعراض العامة للفصول كذا كل من نفس الفصل المقسمة والفصل من الاعراض الخاصة له وكذا امتياز  
الجنس الاعلى بمسائط الفصول على سائر الاشياء بل المعنى فلا يلزم التسلسل لاني الاجناس لاني الفصل فقلت لك انك لا تستطيع الفصل  
البسيط لا تراه في ان الجبر في شئ فقرر ذات متعلق باي علم يستتبع ذلك متعلقه في التاليسر والاشياء الاخرى فلا غنى الا هو واكثر  
البيان ان الوجوب بالذات في اي جانب كان من التقرر والوجود والاطلاق والعدم موجب المعنى في عين الوجوب فسلب الوجوب بالذات  
عن الجانبين وهو الامكان الذاتي هو الوجوب للغير منها الية فتعلق بالواقع من الجانبين من جهة وجهه فاما جهة ذاته لدموا لا يمكن  
وتعلق الواقع من الجانبين بوجوبه على حسب الوجوب يستتبع للواقع في الوجود والتمتع من الشر من الزمان والابتداء والبقاء وسيلان  
في ذلك يستتبع في ذلك بمجا على الشمس الضوء الواقع بمجا ذاتها على الاخر فانه متعلق بها في تقرر وجهه وليس ان فرض واحد  
بدوامها ذاتها كان ذلك متعلقا عنها وشا في التعلق بها وليس ان حدث يستتبع في البقاء عنها وليس على ذلك حال الاطلاق والعدم  
بيد ان الحاجة في التقرر والوجود يكون بالضرورة الى موجب متقرر موجود والتحقير وجوب كونه واجبا بالذات اذا حملت على الوجود  
وهو الغائبة الى الغائبة لا يفتي شيئا واما الاطلاق والعدم فيكون بالضرورة في جوبها انتفاء الموجب للتقرر والوجود وهو استثناء  
للموجب آخر اجمع من حيث استقلاله واستغنى عن العامة ومن يتلوها لوجوب المتعلق من الفعل فاعلمنا انه موجوده والموجب  
الذي هو الوجود فالتقدير لا سبب لادبته والحدوث يستتبعه في البقاء وان احتاج في الابتداء ويحكم بل معنا حاله بين الوجود والعدم  
في الخارج من ذلك الى ان ليس الحدوث الا الوجود بعد عدمه اصطلاحا او في اول ان وعدمه وان احتاج الى موجب فهو غير المتعلق

هو هو فاعلم كون هذا الوجود متصفا بالحدية على الحد ليس من قائل بل من كلف في نفسه كذا لك في اول ان لم يبق من الحدوث معنى  
صالح المتعلق بالفاعل سوى الوجود وتعلقه فرع تعلق الذات اذ لو استبدت في نفسها الاستبدت في وجودها الا ان من الوجود وما هو في  
اول ان منه ما هو بعده لا يتخلف في معنى الوجود فلو اختلفت فمن جهة اخرى ثم العبد ان واجب العلول بعلة لها ثم تخلف عنها بالزمان  
فمن فزنت العلة انما تدبره جاز ذلك او لا كان معلوما الوجود بها قد جازها وجوب بالغير بحسب فهمه بحسب ان يكون متصفا بعلتها  
والتعلق بالغير من متصفا بالغير فيمكن ذلك لغرض الامر او لا والذات ولا خص شيئا وبالعرض والوجود بالذات لا لزم الوجود بل لم يبق  
كلما يتعلق بجهة الحاجة فيمكن ان يكون للمكان وجوده واما على ان السبوقية بعده البقية كذا مما او تسمى هذه الوجودية مشادة لبقا لبقا  
بعلتها ونحو ذلك فيعلم ان الاثر من ان جازها بطلان هذه الذات المجردة والوجود والمفاضل يحصل على اصل وان كان امر العبد بالذات غير ضرة لاني في الذات  
الما قبله وجوده واولا من ان اخذ باليسر بل جازها كذا فاعلم ان العبد جازها بل حركة كذا سبب كذا اجزا لا يستمر انما هذه الحركة  
في جازها والاشياء بشكل ما والما قبله تلك الباز على تلك الشكل هو طابع ما منها في ملكتها الطبيعية مع عونا على التعلق عن كونها في الحياة  
الطبيعية بالواقع في البين على ما بينها من التفرق والاشياء من شتى به تحصيل المحل تحصيل التحصيل آخر فالذات والوجود في  
انما تحصيل مستمر لا يتبدل زمانا ولا ابتداء بالبقا وازا بالبقا واقول لا ينبغي ان الاثر متعلق بالموثر والتعلق بالموثر فرع الحاجة فهو متعلق  
بالذاتية فحاجة ما سوى الوجود غير لا في الوجود الا من علة الحاجة اليه هو مكانه لذاته وبعده تعلق به هو وجوبه بضرورة ان الممكن من حيث ذاته  
ممكن لا يكون له حظ في اوله بل لا يرجع وقد عرفت انه لا يبقى الا لولاه في الوجودية الى حد الوجوب بالمرجع فيكون الممكن هو المرجع الى الموثر بالمرجع  
وجهه التعلق هو الوجوب وبما سلب آخر انما اذا رغبنا الممكن ان الذي عن الشيء كان هناك لا لا حاجة الى الوجوب او الاشتغال بالذات  
اعني وجوب احد الطرفين وذلك بذات يحصل الحاجة ويوجب الشيء فرع الوجوب من الطرفين يكون بذاته لا لا يحصل الشيء ويوجب  
او يقتضي العلة علة التقيض فحان وجوب احد الطرفين هو العلة لئلا يكسب سلب وجوبها وبما لا يمكن ان هو العلة للحاجة  
فيها من غير ما علة معنى آخر اصلها لاشطر ولا شطر واذا كانت علة الحاجة الى الغير في الاسكان بالذات كانت جهة التعلق بجهة الوجوب  
بما لا يمكن بذاته سلو كان انما الوجود والعدم او عاودا بعد العدم محتاج الى الموثر الموجب لا حد لظرفين وانما لا سلكا بالذات وانما  
والطرف الواقع كان هو الوجود وانما كان التعلق فيه باعتبار وجوبه للموجب وانما كان هو العدم وانما كان التعلق فيه كذا  
وان كان العدم ذاته والوجود واخرى كان التعلق منهما بحسب وجوب كل في ذاته عن وجوبه لان الموجب للوجود وضرورة حجب ان يكون  
موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود وضرورة ان انتفائه يوجب انتفاء الوجود وهو العدم فلو وجب للعدم بوجه كذا  
آخر فزم اجتماع سوئتين متخالفين على اثر واحد يوضع فيه اجملة لخالها على شمس والصور والواقع على الارض بجاذبها ذاتا متعلق بجاذبها ذاتا كذا  
شرط ايضا عن المبدأ الفاض على الارض لو فرض وادام جاذبها كان الصور وانما البصر ولم يكن وادامه وجوبها فانها عندها متعلق  
لشدة بها اذا كان حادثا كلها هو محتاج اليها وتعلق بها ان حد كذا مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن جاذبها كذا كذا  
او جاذبها سائر شيئا العدم الصور كما ان وجوده مرتبط بجاذبها كذا كذا سر به وادام كان شأن المتعلق في الاتصال بالشرط وادام  
به فذا فذلك بجلاء على ما علم ان تحديد الظرف يوجب ان حاجة الممكن في الوجود انما هو الى موجب واجب بالذات اذ الشيء  
انما يكون وجوبا بغيره وذلك البصر وجوبا لادام حال الغير كذا حال عليه سبع اشجار العدم حتى جاز عليه بعض اشجار العدم لا يمكن وجوبا للشيء  
ولو فرضنا الموجب لشيء ممكن في ذاته فانه ينتفع بجاذبه عدده مع بقائه ولا ينتفع عدده مع عدمه فلا يكون ما فرضناه موصيا سر بها فلو فرض  
ذلك الموجب البصر مع علة الممكنة وكذا الى ما لا نهاية لمن غير انتهاء الى واجب بالذات كان الامر على ما كان وكان العدم على الكل

مرج حيث الكل جائزا قطعاً فالجائز انما انقضى بالانقضاء الى الشيء ومنه حادثة الى حادثة محتاج الى آخره ولو ادعى سلسل الوجود الى الشيء  
 فهذا سريوح بان لا يورث في الوجود اللاحق وهذه الجملة ما لو انقضت في التخلصة مع الفلاسفة والكان من الطرفين فالات في  
 ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه كمال هو الوجود دون الذات تام للمتعلق بالذات والمتعلق فيه اولاً ليس من الذات باعتبار  
 اصل قواعد وتفكره ويستنتج ذلك التعلق والمحتاج في التأسيس والوجود واذا قدر فت المرحل البسيطة فلا ترتب في ان الحق في  
 وكل في ان الامكان المحقق بالذات هو بوسية وجوب الوجود والعدم لم يسببه وجوب التقرر والبطان في مسخ الذات  
 المستتبع لليسية وجوب الوجود والعدم وفي ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات مثلاً بالغير او وجوب تفرقه وتو  
 بالاستتبع لوجوب وجوده وانما خالف في تلك الجملة الانظار الكلامية اعتد بالادام الحادثة فتوهموا ان التعلق من المفعول بمفعوله  
 انما هو حدوثه وهم في ذلك فرقان فتوهم من يظن ان الحدوث حاله متوسط بين الوجود والعدم هي الخروج عن الوجود وتوهم  
 بمجمله الوجود في اول ان ولم يحلوا علته الحاجة الى الامكان على الاحتلال بل الجمهور من جعله بالحدوث استقلالاً عن من جعله مع الامكان  
 شرطاً وشرطاً ولا تهم لينون بالحدوث بمنزلة كون الشيء بحيث يكون وجوده مسبباً بالعدم فلا يلزم من الحاجة مستندة على الحدوث  
 فكيف يكون علته لها وبها على ذلك ان التقديم بالزمان لا يكون له سبب البتة وان الحادث وان احتياج السبب متعلق به في  
 اعني به الحالة المتوسطة المسماة بالخروج عن عدم الى الوجود او الوجود في اول ان لكنه مستغن عن غير متعلق به في البقاء اعني الوجود تام  
 بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول ولما توهم من ذلك انه لو فرض عدم البارئ تعالى لما شرف في بقا العالم تشتمل انهم من تجاسر  
 على الاتزام بتوهم من فزع الى القول بتحديد الاجسام والاعراض وجمهورهم كالتوا بالكتاب التجرد في الاعراض وتوهموا ان الجماع  
 محتاج في بقاها الى الاعراض المحتاجة لتقدير الى الواجب وهذه الادام وان كانت لتستحق الاعراض دون الاعراض من شفاها وكانت  
 فيما تحققت من الحق كفاية في اراتها لكنها لا تنقص على ذلك فنقول اولاً انه لا واسطة بين عدم والوجود بالضرورة فلا يكون الحدوث  
 حاله متوسط بل هو الوجود بعد عدم مطلقاً وفي اول ان خاتمة فالحال الاول منهما عدم وجوده وكون ذلك الوجود متصفاً بوسية  
 بالعدم بالعدم فهو وان احتياج الى وجوب التعلق ولكن ذلك هو عدم فاعل الوجود كما عرفت ليس هو بالضرورة فاعل الوجود والكل  
 في تعلق الوجود بموجبه ولما يكون ذلك عدم مسبباً بالعدم فهو وجوب البتة لهذا الوجود فلا يحتاج في كونه ذلك الى جاعل بمجمله فلم  
 يبق من الحدوث على هذا معنى يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود وان كان الشا من خصنا مع ما ذكره الوجود في اول ان وبذلك لا يمتنع ان  
 ينظر الى امرين احدهما ان يكون مسبباً بالعدم فاعل الوجود في ذلك حاله الثاني ان يكون غير مسبب عن وجود ذلك الشيء في ان اودنا  
 فثبتت بها الوصف البعدي ضروري للوجود في اول ان فالتعلق انما هو ذات الوجود ثم حقيقة الوجود واحدة في الوجود لا في الوجود  
 في اول ان الوجود بعد الوجود في التعلق وعلة الحاجة بل تشبه ذلك الكل لا يخص البتة فنقول ذلك ان المحلول تعلق الوجود بعلة  
 انما وجوب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتصلقت بينهما بالزمان فيكونت العلة الثانية تفرقة بوجوبها في المرفوض ان يكون لها وجوب بما قد عاينا  
 فالواجب بالوجود مسبب فهو امر من ان يكون قديماً او حادثاً وان منع من وجود العتسين مانع من خارج والتعلق بالغير مثل نفسه لا يكون  
 محذوراً للعتسين كالحادث اولي والامر لم يعم القسم الآخر كما تقدم بل محذور اولاً بالذات للاعراض الواجب بالغير فالتعلق بالغير الوجود  
 به دون الحدوث والوجوب بالغير لا يعم الوجود وما دام واقعاً هكذا التعلق والافعال ان كان التعلق من جهة الوجوب ثانياً على ان لو كانت  
 الحاجة هي الحدوث بمعنى المسبوقية بالعدم كانت الحاجة والتعلق دائماً واما الوجود لان المسبوقية بالعدم غير انما عرفت فنقول المشهور  
 ما توهم في هذه العلة وجب ان الاول مشابهاً لاجزاء البقاء بعد قدار البقاء وهو ذلك كبقا والابن بعد انقضاء الاب وتوهموا لما بعد

١٣٣

انفعا وانما لو كانت حادثة اجزى الاسكان وكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر زالت هذه الآثار بخلاف تلك المؤثرات  
والثاني انه لو كان في البقاء حلق تافه من المفعول وتأثير من الفاعل فالأثر ممتد ان كان هو الذات الموصولة بالوجه والآخر  
لترخيص الجسول وان كان امر احدهما فالأثر ممتد في الذات الباقية او وجودا او بحجاب عن الاول بان من قبل ان هذا ليس بعلية  
باعتدافها فان البناء ليس بعلية للبناء بل حركته يدسبب حركته اجزاء البنية والبنات وانحشبات وتلك الحركه علة معدة  
لا اجتماع تلك الاجزاء فميرج الى ان انتهاء تلك الحركه علة للاجتماع والاجتماع علة للشكل وانما حفظ الشكل الاجزاء على ذلك الشكل  
هو امر متعلق من بعلية وتسمه وذلك لان من تلك الاجزاء ما هو في مكانه الطبيعي وطبيعة ما خلفه مكانه كالبنات والقوى على الموضوعه  
في الاساس هذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من البنات المنضوذه والدعائم المنضوذه والسقف الرفوع وبين ما يتحرك اليها  
على الاستقامه من المركز فميرج على ان هذا على السقوط مع ما فيها من التعلق يمنع الاقتران بادي حركه عن الثاني اذ من باب شبهته  
تحصيل الحاصل بهذا التحصيل تحصيل الجاهل تحصيل غايبا بل هو الثاني واللازم هو الاول وذلك لان هناك تحصيل مستمر واثبات  
هو الذات المستتبع للوجود فاذا اجزى الزمان فلو حفظ في التحصيل ابتداء وبقا وكان في الاثر ايضا ابتداء وبقا فالحاصل  
باجتماع التحصيل ابتداء وبقا اثره ببقا

بسم الله الرحمن الرحيم

١٢

الحمد لله الذي انقضى له والصلوة على رسول الله الذي لا نظير له ان النقيض قد يكون في المفردات ان ليعتبر معلوم في تغييره واعتبار  
صدقه على شيء ونفيها يعني كونه النقيض معلوم آخر في غاية البعد ولا يسمي نفي المعلوم في نفسه وليس في شيء منها اعتبار صدق ولا يصدق  
على شيء أصلا فاما حمله على شيء واحد كان اثبات ذلك المعلوم له تحصيله وانبات نفيه عدو لا يفتان فيان صدقه اذ لا يجوز صدقه على  
ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لانه لا يجوز ان يقع صدقه على موضوع فان اعتبر غوان المفعولان في نفسها سميا متضامين  
كان معناهما متماثلان تباه ولا يتصور ما يوجب متضامين المفعولات العشرة بلا ملاخذه صدقه على شيء لا اسم لا يجمعان في ذات وهو  
ولا يرفعان معناهما بل ان الارتفاع عنها عند صدقها كما هو اذا اعتبر صدقه على ذات واحدة كان يقتضي كل منهما بهلاك اعتبار رفع صدقه  
فلو صدق رفعها ان ارتفاعها كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان فتيته بهكذا الاعتبار رفع صدقه وكان سوادها متضامين  
متضامين احدهما موصية بصدقه والاخرى سائلة بسببته واذا حمل نفي صدقه على اعتبار صدقه عليه حصلت موصية سائلة بالمحمل مساوية  
للسائلة بسببته على نفي التاخرين في ليست تقيض للوجوه الموصلة لكنها مساوية بغيرها على نفيها على كل اذا انما الرفع بالصفة السالبة  
وهو بالفارسية ليست وكم لا ينفذ بالصفة المصدري ومعناه بالفارسية ينشئ كما يقال الوجود والعدم متناقضان فلو وجد فليس ينشئ  
الرفع المصدري وهو الوجود والنقيض لا بالصفة المصدري فليس يوجب معنى ليست وبعده فميرج ان يكون المفعولان في نفسها متضامين  
فقد لم يقتض فميرج ان يكون الارتفاع ليس على الإطلاق ولا شك ان الوجود والعدم ليس شيء منها محمول ملاحظة على ذلك الارتفاعان  
عكس احدهما محمول على اشتقاق البنية فلا يجوز ان ارتفاعها عند بهلاك اعتبار الوجود وليس الوجود بمعنى ليست وهو ولا يجوز ارتفاعها عند  
فاما اعتبار الاول كسائر مفعولات فالحاصل المفعولات التصورية واهتبان متناقضين في معنى منها باعتبار اصل ملاحظة وفي معنى آخر بغير  
اشتقاقا يغفل عن كثير من الفاضل ثم ان القضية كانت موصية بغيرها بغيرها سلمها وان كانت سائلة فتقيضها فتقيض موصية بغيرها سلمها

والنقض من النقيضين انما هو باعتبار انها لا تصدقان معا اي لظايفان له فباعتبار الصدق والكذب لا باعتبار اصلهما  
 وبتشقا فافتر منه ان نقض المفهوم التصوي مفهوماً يقتضي المفهوم التصديقي مفهوماً يقتضي ان نقض الوجبة الكلية يكون  
 ونقض الوجبة الجزئية ايضا بسلبيها فتقول ان نقض الوجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقض الوجبة الجزئية هي السالبة الكلية يعني على  
 السامع واقامة السامع للنقضين الحقيقيين متساوية ولا مفهوماً موصلاً وانه قد صرحوا بمثل ذلك في بحث النفاضة في علم الحلال والنفاضة  
 بين المفومات التصويتية اذا كان باعتبار اصلها موافقة تاماً يستحيل اجتماعها بان كل منهما محمول على المبراة وكذا الاستحالة ارتفاعها  
 بان لا يكون شيء منهما محمولاً عليه كذا كون احداهما محمولاً على نفس الآخر كما ان العلوم المحمول على الحقيقة هو مفهوم المحمول فلا يستحيل  
 مفهوم الكلي على مفهوم الجزئي الذي غير ذلك كما لا يستحيل ان كل احد هما موافقة على شيء والاخر يكون محمولاً عليه تشافاً كما ان الوجود محمول  
 بالاشتقاق على زيد على الحقيقة وهو الملاجذ ومحمول عليه موافقة واذا كان باعتبار اصل اشتقاقاً تاماً يستحيل اجتماعها ارتفاعاً باعتبار  
 لاخره فلا يستحيل ان كل كلاً منهما محمول على نفس الآخر وعلى اصدق عليه لاخره كعدم المحمول كك على نفس الموجود على انزاه وذلك لا يستحيل ارتفاعاً  
 عن شيء بان لا يكون شيء منهما محمولاً عليه موافقة على زيد مثلاً وان النفاضة في القضاء بانها اعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يلزم  
 ارتفاعها باعتبار اصل مطلقاً لا موافقة ولا اشتقاقاً وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقاً باعتبار الوجود الخارجى يعني يجوز ان لا يكون  
 شيء من النقيضين موجوداً في الخارج كالامكان واللامكان والوجود واللاوجود والاشتماع واللااشتماع بل نقول ذلك مفروض  
 في القضاء لان النسب جزء الامر الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين باعتبار النقل والتصور لان العقل ان تصور جميع الاشياء حتى  
 النقيضين معاً وكيف يستحيل مع نقل النقيضين وهو السلب لا يمكن بدون نقل الايجاب لتوقف عليه ولو شتر ان تصور السلب  
 فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعها بذلك الاعتبارية جزئاً ان تصور شيئاً من النقيضين كمن هو تعالى الذهن منها فما  
 تحقيق الكلام في النقيض على وجهين بذكر كل واحد في موضعه حديثاً كما لا يخفى على من له تتبع تدبر العلوم

١٥

## خاتمة الطبع

الحمد لله والصلوة على اهلها ابعد فقد الطبع الرسالة الطيفتان احداهما في تحقيق الكلى الطبعي واخرها  
 في تحقيق ارتفاع النقيضين من صفات محقق وهو مدقق حصروا محمودا محمودا في جميع الامور  
 موافقا لامر الملوكي فها هو حسين العظيم آبادي سلمه الله والايادي  
 في المطبع المصطفائي انتم عبد الواحد خان  
 الكائن في ابن الرحيم محمد مصطفى خان في سنة  
 ثمان وثمانين بعد الالف والمائتين من  
 الهجرة النبوية على صاحبها افضل  
 صلواته  
 فقط

## ترجمة مولف الشمس البازغة

احرك يأسن جو محمود والصلوة على صاحبها وسلم على من تبعه الى اليوم الموعود وبعد فيقول الراعي محمود بالقوى محمد عبد الله  
 انك لن توفى قد رسالتى بعض خللى ان احرق ترجمته صاحب الشمس البازغة ليعظم فضله على الطالبين لفضل الشمس البازغة فاجبت  
 الى مسئلة فاقول هو العلامة في عصره الفهامة في دهر محقق الفنون الحكيمة ودرق العلوم العقلية مولانا محمود الجوفوري  
 الخوجندي شيخهم وفتح الواد بعد ما نون ساكنة بعد ما بارفاسية بعد ما واو خوار ومملدة ريفية الشان معدن من تدبير اليا  
 لا باب العلوانشان من بلاد قورب تلمذ على جده القريب شاه محمد المتوفى سنة اثنين وثلاثين بعد الالف وعلى الشيخ محمد افضل  
 الجوفوري وتكره من التحصيل عمر سبعة عشر سنة واطلق جواد القلم في مضمار التليف وارسل عنوا الحكرا الى بحار التليف  
 فقصفت الشمس البازغة ولم يتبين له في ايراد جميع فنون الطبيعة لطرب بلل الرحل في اثنا وعمره الطبع وحرر على الفوائد الخفية  
 للعضد الابهي شرحا سما الفرائد وعلق عليها شية مجملها الكثر من حجم شرحه والى فيه ليعاجب تنشطه الاذ بان وقترح بها عما  
 الاذان وكما انه ما صدقته في تمامه وقول سبع منه ولما اكمل التحصيل حل الى دار الخلافه اكبر آباد ولقي اصفت خان اعظم  
 امرار السلطان شاه جهان نجده عظمه ثم رجع الى جوفور وشغل بالتهريس وكتب رسالة معجزة اربعة اوراق في الفارسية في تقاسم  
 السنون وقوفى في ستة اثنين وستين والفت في التاسع من الربيع الاول قد كان ستافه الشيخ افضل اذ ذاك حين فخر عليه  
 حزن او فبا وما جسر البعين يوما الى ان لم يرحل به والحق انه لم يظهر بالهند بل الفار فبين احدهما الشيخ احمد المجدد السهردي في علم  
 المتفاني وثانيهما هذا المحمود وكذا ذكره المورخ غلام علي آزاد البكرامي في سيرة المرحان ومن تصانيفه ما لم يطبع آزا والدوة  
 العلمية في الصورة والمادة ورسالة في الكلى والجبر في ارسالة في تحقيق اجتماع النقطتين ارفعاعها ورسالة فارسية في التفسير  
 والقدر ورسالة في وحدة الوجود وغير ذلك ومن تلامذته مولانا عبد الباقي الجوفوري صاحب الآداب لياقته والاباحات البيا  
 وفتح في ديباجة الآداب استافه غاية مع والكشهور ان مولانا عبد الرشيد الجوفوري صاحب الرشيدية شرح الشريعة وراو  
 السالكين وشرح اسرار الخلق والمحكم المربوط وحاشي كافية ابن المحاجب ومقصود الطالبين ودوران الشعر وغيره التتو  
 سنة ثلث وثمانين والفت ايضا من تلامذته والعلم عند الله تعالى وما ليست نكره لعل طلاقة ما قبل الطبيعة على الفن الطبيعي  
 في ديباجة الشمس البازغة مع ان الاطلاء والاطلاق بابو الطنبية عندهم مفصّل لغن الآليات وقد بالغ في تصحيح المحشون  
 لكن لم يأت احد منهم بالشفيع العليل واتهم على فصلته في المعارف بمواشي شرح المواقف ان الاطلاء عليل على عرفه بل  
 على ان مباحث الطبيعة في الحقيقة من الآتى والطبع قبل الآتى مرتبة فصار بهذا المعنى ما قبل الطبيعة فاضف فقط

















[illegible][illegible][illegible]



### حواشی متعلقہ صفحہ ۷۲

**مسئلہ** قولہ فیہ من جنس من اللہ تعالیٰ و العزیز بہ سنا سے قیاس ماحوت فی الامتازہ فائدہ وان کان تبدل السبل شلائے جسم بواسطہ مرکب السبل من کل جسم کون بل بتبدل فیہ لکن الحکوک بالذات فی السبل بل المتحرک بالذات انما هو السبل لا ح کون السبل موجوداً فیہ لکما ذکرہ المتحرک متضمن فیہ شخص کا عد فاعدا عدوان تبدل وضعہ لکن لا یعد متحرک فیہ بالذات بل متحرک فی نفس حرکتہ السبل المتحرک بخلافہ بالعرض **مسئلہ** قولہ فیہ فیہ قوم الخ و ہم فرق فرقہ قاطب بل کون والبر و فرقہ ان للامثال لا یصیر بالذات الباری عاردا و یدرک من انقلاب احوالہ فی الاخر فیستادہ المشرق فی الاصل و کون دستارہ جزاء الحمار و برزخ و ظهورہ جزاء الباری الہی کا نہ موجودہ فی الارواح کا و بالعکس فی الثانیۃ و فرقہ یقولون ان الہی شلائے انوار عاربار و تقدہ فارسی ست اجزاء الہی کا نہ فیہ و الباری و اوصا عارفاً تقدہ بل غیر الہی کا نہ من خارج قولہ لا و الفرقہ الاولیٰ و کون الاستحالیہ لکن ایضا و فرقہ یقولون لہذا عارفاً تقدہ فیجب ان عارفاً و تحلیط بالیا قیہ سے صورتہا غیر یقولون بالکون دون الاستحالیہ **مسئلہ** قولہ سیاستہ کلک منہم الحق عندی ان تحرک فی الکلیف غنی بل باطل سے طریقہ الحق فان تحرک لکما ذکرنا عارفاً بالبر بان القطعہ لایک وجوداً یا دون الخ و التدریج سے و لا بد ان کون متصلہ واذ قدیم سے مقارنہ من واجب الکلیف انواع متباینہ فلا یکن الاتصال علی کل یک و وقوع الفرد التدریج سے فیہ ایضا فیتمیز تحرک واذ نہ ذکرہ لخصف الدلیل سے تحرک لکلیفہ و لا ینقض و محوی الضرورہ ہننا خلا ینقض الکلام مع القوم ح ۱۲ **مسئلہ** قولہ فیہ

### حواشی متعلقہ صفحہ ۷۳

**مسئلہ** قولہ المصنفین قد یطلق المکلل علی الامتلاش و ہوتا عارفاً جسم و احوال جسم آخر غریب کما فی العطن النقوش و التکاث علی الامتلاش و ہوتا عارفاً جسم غریب من جنس و ہوا کما فی العطن الملقوف بعد النقش و ان کون باب التحرک فی الوضع و قد یطلقان سے عقدہ اکتلم و عقدہ وہا من باب الکلیف و قد یطلقان سے زیادہ مقدار کیم من غیر ان غیر الہی کا نہ و اقسام من قدرہ فی غیر ان غیر الہی کا نہ و یقال انما یطلق **مسئلہ** قولہ فیہ فیہ قوم الخ و ہم فرق فرقہ قاطب بل کون والبر و فرقہ ان للامثال لا یصیر بالذات الباری عاردا و یدرک من انقلاب احوالہ فی الاخر فیستادہ المشرق فی الاصل و کون دستارہ جزاء الحمار و برزخ و ظهورہ جزاء الباری الہی کا نہ موجودہ فی الارواح کا و بالعکس فی الثانیۃ و فرقہ یقولون ان الہی شلائے انوار عاربار و تقدہ فارسی ست اجزاء الہی کا نہ فیہ و الباری و اوصا عارفاً تقدہ بل غیر الہی کا نہ من خارج قولہ لا و الفرقہ الاولیٰ و کون الاستحالیہ لکن ایضا و فرقہ یقولون لہذا عارفاً تقدہ فیجب ان عارفاً و تحلیط بالیا قیہ سے صورتہا غیر یقولون بالکون دون الاستحالیہ **مسئلہ** قولہ سیاستہ کلک منہم الحق عندی ان تحرک فی الکلیف غنی بل باطل سے طریقہ الحق فان تحرک لکما ذکرنا عارفاً بالبر بان القطعہ لایک وجوداً یا دون الخ و التدریج سے و لا بد ان کون متصلہ واذ قدیم سے مقارنہ من واجب الکلیف انواع متباینہ فلا یکن الاتصال علی کل یک و وقوع الفرد التدریج سے فیہ ایضا فیتمیز تحرک واذ نہ ذکرہ لخصف الدلیل سے تحرک لکلیفہ و لا ینقض و محوی الضرورہ ہننا خلا ینقض الکلام مع القوم ح ۱۲ **مسئلہ** قولہ فیہ

### حواشی متعلقہ صفحہ ۷۴

**مسئلہ** قولہ غایب ہی سے مہوم ملا فرت کا سیارات فی بعض الموضع مخالف غنسا فی غیرہ لکن الموضع سرمد و بطورہ کا لا وج و یفنیض سے اہس و لیکن لکنک فی الواقع و حرکتہ الثانیۃ بطبیعتہ سے غایتہ نفس الجازان کون مختلفہ و لا یدرک الاختلاف بطورہ لکن فلا یفنیضی و اما و بطورہ سے مثل نہ و لکن کات **مسئلہ** قولہ و کما توجدہ من الکلیفہ الخ و ذکرہ لان الحركة کون سے عارفاً ثقتہ ارادہ و قدسہ یہ و طبیعتہ الا اول لیکن ان کون بلا سبب بل قد یحقق سے خوین و اما سے الاخرین فلا کون الا بعدہ الاست و ضرورہ ان العنصر یہ فیہ فتدیرہا آخر الضعف السبل سے ذکرہ وقت و طبیعتہ کون حالہا سے کس العنصر یہ کون بطبیعتہ قد اول حرکت و سرمد سے آخر حرکتہ الہار سے سبب حرکتہ و قلتہ فی جسدہ یا و ہو مبنا و من حرکتہ فاذا کان المتنا و کثیر اکتلم الضعف حرکتہ و یدرک حالہ بطورہ و اذ کان قلیلاً یحصل القوة کما و یدرک منہا سرمد **مسئلہ** قولہ و انما یكون علی الزاویۃ سے دون حرکتہ سے ضلع من الثلاث فرمے آخر منہ فاعدا وان کا نہ متصلہ خاصہ لکن لا اولیٰ و ہا بالوحدۃ الخ لثانیۃ فیما کس ہوا عارفاً ح ۱۲ **مسئلہ** قولہ فیہ

[illegible]

والخاص بالناس بانها فاعلة والمساواة البعيدة من مجازات فان وهو غير خاف من ضرورة ان تساوى له المثلث  
ومستند برستيعه وزيادة اعدائها على الآخر ليس كذلك فمن التعليل بالفضل مجازي ولا يلزم منه ان يكون  
المساوات واللغاوة مجازية فان المساواة واللغاوة انما في المقدار كونهما بحيث لو تفاوتا بقا وجه الفضل  
اذا جاءهما من الاثر وفضل وبر ما حصل كيف وان حكمية الكل على الحقيقة مع ان التعليل بالفضل  
غير معتدل **حضرت ملا محمد طالقوله** ما جازى اى من الخلق ان لا يسهى عن المظالم  
بين ظلمين يستقيم مستدركا وبينهما مقاييس عديدة ثمانية من قبيلة الاولانى **ملا محمد يوسف** رحمه الله

[illegible]









[illegible][illegible]

٢  
 فهرست الكلام المتين في تحرير البراهين

صفحة	مقاصد	صفحة	مقاصد
٢٨	المقصد السابع والعشرون في برهان فردية مساواة الأعداد	٢٣	المقصد الأول في برهان التطبيق
≈	المقصد الثامن والعشرون في برهان المعية	١٨	المقصد الثاني في برهان العروة الوثقى
≈	المقصد التاسع والعشرون في برهان الطفرة	≈	المقصد الثالث في برهان النصف
٢٩	المقصد العشرون في برهان تالفي التوازيين	١٩	المقصد الرابع في برهان التضييق
≈	المقصد الحادي والعشرون في برهان حصر الأعداد	٢٠	المقصد الخامس في البرهان العرشي
٣٠	المقصد الثاني والعشرون في برهان الفصل في استخراج	٣١	المقصد السادس في برهان التوزيع والفرز
≈	المقصد الثالث والعشرون في برهان كمال القطر في برهان	≈	المقصد السابع في برهان الزيادة
≈	المقصد الرابع والعشرون في برهان التضييق في كون الأعداد	≈	المقصد الثامن في برهان النسبة
≈	المقصد الخامس والعشرون في برهان التمام في كون الأعداد	≈	المقصد التاسع في برهان اختلاف النصفين
≈	المقصد السادس والعشرون في برهان كون العدد في كون استخراج	٢٢	المقصد العاشر في برهان التحريك
≈	المقصد السابع والعشرون في البرهان السلمي	≈	المقصد الحادي عشر في برهان المساواة
٣١	المقصد الثامن والعشرون في برهان الأربعة المتناسبة	٢٣	المقصد الثاني عشر في برهان الأعظمية
≈	المقصد التاسع والعشرون في البرهان الترتيب	≈	المقصد الثالث عشر في البرهان العرشي
٣٢	المقصد العاشر والعشرون في برهان تحريك الخط	≈	المقصد الرابع عشر في برهان الاشتغال
٣٣	المقصد الحادي والعشرون في البرهان في الأسس الأخرى	≈	المقصد الخامس عشر في برهان المساواة
≈	المقصد الثاني والعشرون في برهان الوساطة المفضة	٢٤	المقصد السادس عشر في برهان الموازاة
≈	المقصد الثالث والعشرون في برهان الوسط والطرف	≈	المقصد السابع عشر في برهان المساواة في البرهان
٣٣	المقصد الرابع والعشرون في برهان التقاديف	٢٥	المقصد الثامن عشر في برهان التخالص
٣٥	المقصد الخامس والعشرون في برهان العلية	≈	المقصد التاسع عشر في برهان التلافي
٣٨	المقصد السادس والعشرون في برهان انقطاع السلسلة	≈	المقصد العشرون في برهان المقاطعة بعد المساواة
≈	المقصد السابع والعشرون في برهان الترتيب	≈	المقصد الحادي والعشرون في برهان المساوتين
≈	المقصد الثامن والعشرون في برهان البعد والارتفاع	≈	المقصد الثاني والعشرون في برهان التضمين
٣٩	المقصد التاسع والعشرون في برهان الترتيب في البرهان	≈	المقصد الثالث والعشرون في برهان كثرة الأقسام
≈	المقصد العاشر والعشرون في برهان الحدود	٣٨	المقصد الرابع والعشرون في برهان تحريك الكائين
≈	المقصد الحادي والعشرون في برهان الحصول العرشي	≈	المقصد الخامس والعشرون في برهان فلو انما
٥٠	المقصد الثاني والعشرون في برهان التنااسب	≈	المقصد السادس والعشرون في برهان طرح الوسط